2276
.0747
.363

2276.0747.363
Syria. Wizarit al-
Takhtit
Mashru' khittat
al-tanmiyah

DATE	ISSUED TO
AUG 1 0 1966	Bindery

DATE ISSUED	DATE DUE	DATE ISSUED	DATE DUE
	[redacted] DEC 20 JAN 1979		

Princeton University Library
32101 072239435

الجمهورية العربية المتحدة

الإقليم السوري

وزارة التخطيط

مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

للسنة الاولى

١٩٦٠ — ١٩٦١

كانون الثاني ١٩٦١

Syria. Wizārat al-Takhṭiṭ

الجمهورية العربية المتحدة
الإقليم السوري
وزارة التخطيط

Mashrūʿ khiṭṭat al-tanmiyah

مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

للسنة الاولى

١٩٦٠ — ١٩٦١

2276
.0747
.363

من أقوال سيادة الرئيس جمال عبد الناصر

هذا هو سبيلنا ..

لقد أعلنا أن سبيلنا هو سبيل التنمية والانماء ، وأن سبيلنا هو سبيل البنـاء ، وأن علينا أن نعبىء الجهود من أجل بناء المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني، وأن المسئولية في هذا السبيل تقع على كل فرد من أبناء هذا الشعب ...

وسرنا أيهـا الاخوة المواطنون من أجل التصنيع ومن أجل التنمية الزراعية ، ثم سرنا من أجل التنمية في كل قطاع مـن القطاعات الاخرى .

(من خطاب السيد الرئيس في المؤتمر الشعبي بالاسكندرية ٢٤ حزيران سنة ١٩٦٠)

* * *

3-16-66 1961

نحو العدالة الاجتماعية

ولقد كان مستحيلا أن تبقى الفرصة حكرا بالوراثة لقلة من المواطنين ... وكان مستحيلا أن يبقى الجهل والمرض والضعف حكرا بالوراثة لكثرة من المواطنين ...

وانما كان محتما أن نفتح الطريق أمام العدل ، ولقد كان ذلك يقتضي أن نسير في طريقين :

أولا ـ تنمية الاقتصاد القومي حتى تتسع آفاقه الى حد يسمح لكل مـواطن بأن يملك نصيباً منه ...

ثانياً ـ محاولة تقليل حدة الفوارق بين الناس احقاقاً لمبدأ العـدل الاجتماعي وتمكينا للاستقرار داخل الوطن ...

ولقد كان هذا أيها الاخوة المواطنون يحتم وجود خطة شاملة يجري التطـور الاقتصـادي والاجتماعي وفقها وعلى أساسها ..

(من خطاب السيد الرئيس في المؤتمر العام الاول للاتحاد القومي ٩ تموز ١٩٦٠)

التقـــديم

من أجل ارساء قواعد العدالة الاجتماعية وتحقيق التنميةالاقتصادية، أخذت الجمهورية العربية المتحدة بمبدأ التخطيط القومي الشامل ، جاعلة هدفه الاساسي في كل من اقليميها مضاعفة الدخل القومي في مدىعشر سنوات ، مع اعادة توزيعه بشكل يحقق العدالة الاجتماعية والعمل على تدعيم الجهاز الانتاجي المحلي وتطويره بما يجعله أقدر على اتاحة فرص العمل لكل يد منتجة وتهيئة سبل الربح العادل لرأس المال الخاص ومسايرة مطالب مجتمع عربي متحرر أخذ على نفسه أن يحقق نظاما اشتراكيا ديموقراطيا تعاونيا ، وآمن بمبادىء الحياد الايجابي والتعايش السلمي .

على هدى هذه الاهداف التي حددها السيد رئيس الجمهورية أرسيت المعالم الاساسية لخطة مضاعفة الدخل القومي في السنوات العشر القادمة (١٩٦٠/١٩٦١/١٩٦٩/٧٠) التي ترتفع بالدخل المحلي في الاقليم الشالي من ٢٤٠٠ مليون ليرة الى ٤٨٠٠ مليون ليرة ، أي بمعدل وسطي يبلغ حوالي ٧,١٪ سنويا ، يكفل زيادة في دخل الفرد تبلغ ٥٪ سنويا .

وضمن الاطار العام لتلك الخطة وضعت الخطةالخمسية الاولى (١٩٦٠/١٩٦١ – ١٩٦٤/١٩٦٥) لترتفع بالدخل في السنة الخامسة الى ٣٣٦٠ مليون ليرة ، أي بزيادة قدرها ٤٠٪ بالنسبة الى سنة الاساس ، وبمعدل وسطي قدره ٦,٩٪ سنويا مما يؤدي الى زيادة دخل الفرد بمعدل ٤,٨٪ سنويا خلال هذه الفترة . وقدرت الاحتياجات الاستثمارية اللازمةلتحقيق

هذه الاهداف ولضمان السير قدما في الخطة الخمسية الثانية بنحو ٢٧٢٠ مليون ليرة ، يخص القطاع العام منها ١٧٢٠ مليون ليرة بينما يخص القطاع الخاص ١٠٠٠ مليون ليرة .

وقد ناقش الاتحاد القومي هذه الخطة وأقرها في مؤتمراته العامة . واعتمدها السيد رئيس الجمهورية بقراره رقم ١٣٢٧ لسنة ١٩٦٠

وفي هذا الكتاب نقدم خطة السنة الاولى (١٩٦٠/١٩٦١) كأولى مراحل الخطة الخمسية الاولى . وهي تمثل نقطة الانطلاق في تاريخنا الحديث ، نحو نمو مطرد مستمر . وكأي نقطة انطلاق يمكن اعتبارها مرحلة انتقال: تستمد مشاكلها من الماضي وتستوحي الحلول من هدى الاهداف المرتقبة في المستقبل .

فهي تسعى أولا الى زيادة الدخل القومي بمعدل يبلغ ٥,٦٪ ، وهو معدل يتفق مع مقتضيات الخطة الخمسية الاولى ويحقق للفرد زيادة قدرها ٢,٢٪ كما تسعى الى التخفيض من عدم الاستقرار الاقتصادي عن طريق المبادرة بتنفيذ مشروعات الري والزراعة الكبرى ، التي تساعد على تجنيب الدخل والانتاج الزراعيين من التقلبات التي تهددهما والتي تتفشى من القطاع الزراعي الى باقي القطاعات ، مخلفة آثارها في النشاط التجاري والصناعي ، مخلة بموارد الدولة وبموارد البلاد من القطع الاجنبي وضارة بمستويات الدخول والاستهلاك وتوزيعها .

وتستهدف الخطة أيضا تعديل الجهاز الانتاجي اذ تبادر الى تعزيز القطاعات التي تدعم الهيكل الاقتصادي (النقل والمواصلات والمرافق والاسكان) خاصة قطاع النقل والمواصلات اذ ان هذه القطاعات تجعل المجتمع أكثر مقدرة على الانتاج والتصرف في منتجاته وتنهض بالنواحي العمرانية الحيوية للتقدم . وهي بجانب هذا تولي عنايتها للقطاعات السلعية وما يتعلق بها من قطاعات . فاذا ما تقدم الانتاج في هذه القطاعات أمكن التوسع في قطاع الخدمات بما يساير تطور المعيشة واحتياجات التقدم بوجه عام .

جـدول رقم (١)

توزيع الاستثمارات على القطاعات الرئيسية في خطة السنة الاولى

(بمليون ليرة)

القطـاع	القطاع العـام	القطاع الخاص	مجموع الاستثمارات	
			بمليون ليرة	التوزيع النسبي
الزراعة والقطاعات المتعلقة بها	٩٠,٠	٤٠,٠	١٣٠,٠	٢٨,٠
الصناعة والتعدين والبترول والكهرباء	٥٥,٥	٣٠,٠	٨٥,٥	١٨,٤
قطاعات تدعيم الهيكل الاقتصادي	١٠٨,٥	٧٥,٠	١٨٣,٥	٣٩,٥
الخدمـات	٤٠,٥	١٠,٠	٥٠,٥	١٠,٩
التغير في المخزون (القطاع الخاص)		١٥,٠	١٥,٠	٣,٢
المجموع	**٢٩٤,٥**	**١٧٠,٠**	**٤٦٤,٥**	**١٠٠,٠**
التوزع النسبي للمجموع (٪)	٦٣,٣	٣٦,٧	١٠٠	

والجدول السابق يبين توزيع الاستثمارات على الفعاليات الاقتصادية موزعة بين القطاعين العام والخاص . وقد نال القطاع الخاص ١٧٠ مليون ليرة من بين مجموع الاستثمارات البالغ قدرها ٤٦٤,٥ مليون ليرة أي بنسبة ٣٦,٧٪ وقد قدرت الاستثمارات الخاصة في كل من القطاعات الرئيسية وفقا لطبيعة المشاريع التي تضمنتها الخطة ولامكانيـات التمويل الخـاص وامكانية تعبئته وتوجيهه الى القطاعات الاقتصادية .

وبجانب الاعتبارات الانتاجية روعيت عند وضع الخطة وتوزيعهـا على القطاعات أهداف الدخل والعمالة ، والجدول الآتي يبين توزيع الدخل على القطاعات السالفة الذكر (أو ما يناظرها) .

جـدول رقم (٢)

توزيع الدخل على القطاعات الرئيسية ومعدلات زيادته

(بمليون ليرة)

القطـاع	سنة الاساس ٦٠/٥٩	السنة الاولى ٦١/٦٠	الزيادة ٪
الزراعـة	٩٦٥	١٠٠٠	٣,٦
الصنـاعة	٢٧٥	٢٩١	٥,٨
قطاعات تدعيم الهيكل الاقتصادي (*)	٦٢١	٦٧٨	٩,٢
الخدمـات	١٠٨	١١٤	٥,٦
القطاع الوسيط (التجارة والمال)	٤٣١	٤٥٢	٤,٩
المجموع	**٢٤٠٠**	**٢٥٣٥**	**٥,٦**

وقد راعت الخطة اختلاف انتاجية الاستثمار في كل قطاع كما أخذت بعين الاعتبار المدة اللازمة لظهور الانتاج وأثره في تحقيق الزيادة الكليـة المترتبة عليه في الدخل . وقد تحدد معدل النمو في الدخل وهـو ٥,٦٪ وفقا لهذه العوامل جميعا وهو بطبيعة الحال دون المعدل الوسطي نظرا لانه مبني بالاكثر على الاستثمارات السابقة لخطة التنمية .

وفيما يتعلق بالمعاملة راعت الخطة عاملين جوهريين الاول هو توفير فرص العمل للأيدي العاملة التي يتوقع زيادتها بمقدار ٣٤ ألف عامل (بواقع ٣٤٪ من الزيادة في عدد السكان) . والثاني هو رفع مستوى انتاجية العامل في كل قطاع مع مراعاة تقريب التفاوت بين القطاعات بقدر ما تسمح الظـروف

(*) تشمل النقل والمواصلات والتشييد والاسكان والقطاع الحكومي العام.

ومن المفيد أن نلفت النظر الى ان زيادة الدخل الزراعي قـدرت على أساس القيمة المضافة التي تتحقق نتيجة لمختلف الاستثمارات بصرف النظر عن تطور الانتاج بسبب التقلبات الجوية .

الفنية للانتاج . فالتنمية الاقتصادية التي تهدف الى رفع دخل الفرد انما تعني زيادة انتاجية الفرد العامل (ما لم تزد نسبة الايدي العاملة الى جملة السكان ، الامر الذي لاينتظر حدوثه في الاجل القصير) . والجدول الآتي يبين تقديرات الزيادة في العمالة وفي انتاجية العمال المترتبة على الاستثمارات السابقة .

جـدول رقم (٣)

الزيادات في العمالة وفي انتاجية العامل في كل قطاع(*)

القطـاع	زيادة العمالة (بألف عامل)	انتاجية العامل الواحد		نسبة السنة الاولى الى سنة الاساس ٪
		سنة الاساس	السنة الاولى	
الزراعـة	٨	١١٧٧	١٢٠٨	١٠٢,٦
الصناعة والتشييد	٨	٣٤١٨	٣٤٤١	١٠٠,٧
القطاعات الاخرى	١٨	١٥٣٠	١٥٩٢	١٠٤,٠
المجموع بما فيه الايجارات السكنية	٣٤	١٥٦٩	١٦٢١	١٠٣,٣

ويلاحظ أن زيادة الانتاجية في الزراعة دون المستوى العام لان الاستثمارات في هذا القطاع يتطلب تنفيذها بعض الوقت وستظهر نتائجها في السنوات التالية . ومن جهة أخرى ارتفعت الانتاجية في القطاعات الاخرى بمعدل أكبر نظرا لان هذه القطاعات كانت متخلفة نسبيا من حيث الانتاجية بالاضافة الى أن طبيعتها تتيح زيادة انتاجيتها بصورة دائمة سواء في المؤسسات القائمة فعلا أو في المشروعات الجديدة .

(*) تقاس الانتاجية بقسمة الدخل المتولد في القطاع على عدد المشتغلين في القطاع وقد استبعدت الايجارات السكنية من « القطاعات الاخرى » وأدرجت عند حساب المتوسط العام .

هذه هي خلاصة الاعتبارات الرئيسية التي بنيت عليها الخطة . ونود أن نشير هنا الى الدور الذي يلعبه كل فرد من أفراد الاقليم في تنفيذالخطة وفي تحقيق أهدافها ، فلا شك أن نجاح تنفيذ الخطة يتوقف الى حد كبير على مساهمة كل منهم باداء ما ترتب عليه الخطة من واجبات .

وهكذا تمضي بلادنا قُدماً في سبيل غاياتها متسلحة بعزمهاالوطيدعلى التقدم ورغبتها الاكيدة في الرقي .

نائب رئيس الجمهورية
وزير التخطيط المركزي

نور الدين كحالة

الفصل الأول

البرنامج الاستثماري

للسنة الاولى ١٩٦٠ – ١٩٦١

أولا ـ الاعتبارات العامة

يلعب الاستثمار دورا رئيسيا في خطة التنمية . فالهدف المباشر لهذه الخطة هو زيادة حجم الانتاج وذلك بزيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد بوجه عام من جهة ، وبرفع الانتاجية المتوسطة للعامل الواحد واعادة تكوين البنيان الاقتصادي بشكل سليم من جهة ثانية. ويتطلب هذا كله استثمارات جديدة تعبىء مختلف عوامل الانتاج في سبيل تحقيق الزيادة المرغوبة في الانتاج. ومن هنا يتحتم النظر الى الاستثمار لا على أنه انفاق للاموال وتوظيف لها بما يدر دخلا على صاحبها ، وانما باعتباره « تكوينا لرأسمال جديد » أي اضافة للآليات والمعدات ووسائط النقل والابنية والتشييدات والتجهيزات ، وكل ما يصحب هذه الاضافة من انفاق آخر في شكل أجور ورواتب ودراسات تلزم لجعل هذه السلع صالحة لخلق طاقات انتاجية جديدة .

ولو أمعنا النظر في هذا التعريف العام للاستثمار لاتضح لنا أنه يحمل في طياته عدة قواعد هامة لابد من أخذها في الحسبان عند مناقشة الارقام الواردة في باقي أقسام هذا الفصل :

١ ـ القاعدة الاولى هي أن الاستثمار بمعناه الدقيق يعني اضافة رأسمال جديد الى رأسمال سابق . وبما أن استخدام رأس المال يستهلك منه جزءا خلال الفترة الانتاجية ، فلا بد من حساب الاستثمار الصافي وهو ما يتبقى من اجمالي الانفاق الاستثماري بعد استقطاع الجزء اللازم للمحافظة على رأس المال القومي عند المستوى الذي كان عليه في بدء الفترة . ولاشك أن هذا الاستثمار الصافي هو الذي يجب الاعتماد عليه عند تحديد معدل التنمية في الاقتصاد القومي بصورة عامة ، وفي كل قطاع من القطاعات بصورة خاصة .

غير أن الاعتبارات العملية تجعل من العسير حساب ذلك القدر من الاستثمار المخصص لاغراض الاحلال والتجديد على وجه الدقة ، مما يضطرنا الى الأخذ بالاستثمار الاجمالي دون تمييز بين ما هو مخصص لتكوين رأسمال جديد وما هو مخصص لتجديد رأس المال المالي الحالي والمحافظة على طاقته الحالية . ومثل هذه المعاملة لاتؤدي الى خطأ كبير عند معالجة اقتصاد مثل الاقتصاد السوري وذلك لعدة اعتبارات :

أولها ان حجم الاهتلاك في رأس المال الحالي ضعيف نسبيا نظرا لضعف رأس المال القومي الحالي .

وثانيها أن نسبة الاهتلاك الى رأس المال في اقتصاد يوجه غالبية استثماراته الى أصول طويلة المدى (في الري والزراعة والمباني) تكون عادة منخفضة عما هي عليه في اقتصاد صناعي سريع التطور .

وثالثها أن هذه النسبة يمكن اعتبارها ثابتة الى حد كبير ـ على الاقل في الاجل القصير .

٢ ـ القاعدة الثانية هي أن الانفاق الاستثماري يقاس بقيمة السلع التي تخصص للاغراض الرأسمالية خلال سنة الخطة ولايقاس بمقدار الاموال التي تنتقل من يد الى اخرى والتي تقابل ماسبق انتاجه من هذا النوع من السلع (وفاء لالتزامات سابقة) أو ما سيتحقق انتاجه منها (أي مدفوعات مقدمة على سبيل التعاقد لعمليات تتم في المستقبل) . فانتقال الاموال من فرد أو هيئة لاغراض الاستثمار يمثل دائنية هذا الفرد أو هذه الهيئة ولا يمثل اضافة بالنسبة للاقتصاد في جملته اذ يترتب عليها في نفس الوقت مديونية لآخرين . ولهذه القاعدة أهميتها القصوى عند حساب الانفاق الاستثماري للهيئات العامة ، لان القوانين المالية تحتم عليها أن تظهر في موازناتها ما ستنفقه فعلا في شكل نقدي ، وهذا يشمل بطبيعة الحال التزاماتها المتعلقة باستثمارات سابقة ولاينطوي على ما قد يؤجل سداده الى العام التالي مقابل استثمار فعلي يتم تحقيقه فعلا خلال هذا العام . والفارق بين هذين المقدارين هو الذي يجب أخذه في الحسبان عند دراسة أرقام الانفاق الفعلي كما تظهر في الموازنات .

٣ ـ وتطبيقا للقاعدة الاخيرة نجد أن قيمة الارض اللازمة لمشروعات هيئة معينة تحتسب ضمن الانفاق الاستثماري لهذه الهيئة ، غير أنها لاتحتسب استثمارا بالنسبة للاقتصاد في جملته ، نظرا لانها لاتمثل اضافات جديدة الى ما كان لديه من رأسمال في السابق ، وانما هي بمثابة انتقال أصل كان موجودا من قبل من يد لاخرى . أما ما يجري على الارض من اصلاحات أو تحسينات أو انشاءات بقصد جعلها أكثر استعدادا لاغراض الانتاج فان قيمته تعتبر انفاقا رأسماليا . ومن أمثلة ذلك مشروعات استصلاح الاراضي .

٤ ـ عندما يتم تكوين أصل رأسمالي معين ويبدأ بتشغيله لاغراض الانتاج تحدث زيادة في الانتاج القومي ولاتصبح هذه الزيادة متاحة للانفاق النهائي الا بعد انتهاء الفترة الانتاجية اللازمة للتشغيل . هذه الزيادة تعتبر في الواقع زيادة في الطاقة الانتاجية وهي لاتغني بظهور الانتاج في شكله النهائي طالما أن العملية الانتاجية مستمرة . ولذلك فان الاستثمار يشمل

متوسط ما يلزم كنفقات تشغيل خلال دورة انتاجية كاملة ، وتضاف هذه النفقات الى نفقات تكوين رأس المال الثابت (أي المباني والآليات). ويجوز من باب تسهيل الحساب أن تؤخذ هذه النفقات عن الفترة التالية لانتهاء عملية التأسيس للمشروع ، والتي تكون متبقية من السنة التخطيطية التي يبدأ خلالها التشغيل . وهذا هو التعريف الذي سنأخذ به فيما بعد كتقدير للزيادة فيما يسمى برأس المال العامل .

٥ ــ وطبقا لتعريفنا للاستثمار بأنه الزيادة في الطاقة الانتاجية المستقبلة، نضيف الى كل من الاستثمار الثابت والعامل نوعا آخر من الاستثمار هو الزيادة في رأس المال الطليق . وهذا يأخذ شكل زيادة مرغوب فيها في المخزون من السلع الانتاجية أو الاستهلاكية باعتبار أن هذه الزيادة تمثل توسعا في امكانيات الاقتصاد عن ذي قبل .

هذه هي القواعد الاساسية التي نستند اليها في حساب الاستثمار . أما تحديد حجم الاستثمار في خطة السنة الاولى فقد تم وفقا للاعتبارات الرئيسية التالية :

١ ــ التمشي مع البرنامج الاستثماري للخطة الخمسية الاولى ، ومع الاهداف العامة لخطة مضاعفة الدخل القومي .

٢ ــ الامكانيات الفعلية لتمويل هذا البرنامج خلال السنة الاولى من الموارد المحلية والاجنبية .

٣ ــ مراعاة استكمال المشروعات التي تم الارتباط بها قبل تموز ١٩٦٠ .

٤ ــ توزيع الاستثمارات بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي والهيئات العامة الاخرى وفقا لامكانيات كل من هذه الهيئات .

٥ ــ ضمان التوازن الاقتصادي العام ، وتلافي الآثار التضخمية التي قد تصحب عملية التنمية .

على ضوء هذه الاعتبارات الرئيسية واستنادا الى أهداف الخطة ، تم تحديد استثمارات القطاع العام . وقد قامت الوزارات والهيئات العامة بوضع برامجها وفقا لذلك . وأدرجت استثماراتها في الموازنة الخاصة (التي صدر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٣ لسنة ١٩٦٠ في ١٩٦٠/٣/١٦) والموازنة الانمائية للسنة المالية ١٩٦٠/١٩٦١ (التي صدر بها قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٤٢ لسنة ١٩٦٠) ، وفي موازنات الهيئات العامة الاخرى .

أما القطاع الخاص فقد حددت استثماراته بالاستناد الى طبيعة المشاريع

التي تدخل في نطاق نشاطه والى امكانياته على تعبئة المدخرات وتوجيهها وفقا لتوزيع الاستثمارات الوارد في الخطة .

ثانياً ـ استثمارات خطة السنة الاولى

١ ـ التوزيع وفقا للقطاعات الاقتصادية :

يلخص الجدول رقم (١) توزيع استثمارات السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١ بين القطاعات الاقتصادية مقارنا بالتوزيع خلال السنوات الخمس .

الجدول رقم (١)

توزيع استثمارات خطة السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١ على القطاعات الاقتصادية مقارنا بالتوزيع في خطة السنوات الخمس الاولى (١٩٦٠/١٩٦١ ـ ١٩٦٤/١٩٦٥) .

القطاع	بمليون ليرة سورية		نسبة السنة الاولى للسنوات الخمس ٪	التوزيع النسبي	
	السنة الاولى	السنوات الخمس		السنة الاولى ٪	السنوات الخمس ٪
١ ـ قطاع الري والكهرباء المائية واستصلاح الاراضي .	٧٦,٠	٨٣٠	٩,٢	١٦,٤	٣٠,٥
٢ ـ قطاع الزراعة	٥٣,٠	٢٧٠	١٩,١	١١,٤	٩,٩
٣ ـ قطاع الصناعة والتعدين والبترول والكهرباء الحرارية .	٨٥,٥	٥٠٩	١٦,٨	١٨,٤	١٨,٧
٤ ـ قطاع النقل والمواصلات .	٨٧,٠	٥٣٧	١٦,٢	١٨,٧	١٩,٧
٥ ـ قطاع التعليم	١٧,٦	١٠٠	١٧,٦	٣,٨	٣,٧
٦ ـ قطاع الصحة	١١,٤	٥٦	٢٠,٤	٢,٥	٢,١
٧ ـ قطاع الخدمات الاجتماعية	٩,٣	١٨	٤٥,٠	٢,٠	٠,٧
٨ ـ قطاع المرافق العامة والسياحة والبلديات	٣١,٥	٣٢	٩٨,٤	٦,٨	١,٢
٩ ـ قطاع الاسكان	٦٥,٠	٢٦٠	٢٥,٠	١٤,٠	٩,٥
١٠ ـ قطاعات أخرى	١٣,٢	١٨	٧٣,٣	٢,٨	٠,٧
١١ ـ التغير في المخزون (القطاع الخاص)	١٥,٠	٩٠	١٦,٧	٣,٢	٣,٣
المجموع	٤٦٤,٥	٢٧٢٠	١٧,١	١٠٠,٠	١٠٠,٠

ويتضح من هذا الجدول أن جملة الاستثمارات الملحوظة في خطة السنة الاولى تبلغ ١٧,١٪ مما قدر للسنوات الخمس وذلك تمشيا مع امكانيات الاقتصاد القومي ومقتضيات الخطة الخمسية. وبمقارنة التوزيعين النسبيين يتضح تقارب نسب أنصبة القطاعات في كل من الخطتين فيما عدا بعض الاستثناءات التي يمكن حصرها في التالي :

١ ــ قطاع الري والكهرباء المائية واستصلاح الاراضي . فقد لحظت الخطة الخمسية له ٣٠,٥٪ من الاستثمارات بينما حصل على ١٦,٤٪ من استثمارات السنة الاولى . وبالرجوع الى الجدول رقم (٢) من كتاب الخطة الخمسية يتضح أن الرقم الملحوظ لخطة السنة الاولى يتمشى في الواقع مع التوزيع السنوي لهذا النوع من المشروعات .

٢ ــ قطاع المرافق العامة والسياحة والبلديات : وقد كاد يستنفد جميع مخصصاته للسنوات الخمس . وقد سمح لهذا القطاع بالتوسع السريع لكي يتمشى مع الاحتياجات العمرانية للاقليم ، خاصة من حيث توفير مياه الشرب وارواء القرى العطشى. غير أن المشروعات التي رفعت الرقم الاجمالي لهذا القطاع هي مشروعات البلديات التي بلغت ١٨ مليوناً في هذا العام. ويبين جدول رقم (٢) تفاصيل مخصصات هذا القطاع في الموازنات المختلفة :

جدول رقم (٢)

تفاصيل استثمارات قطاع المرافق العامة والسياحة والبلديات

خلال سنة ١٩٦٠/١٩٦١

(بالف ليرة سورية)

المشاريع	المخصص في الموازنة الانمائية	المخصص في الموازنات الاخرى	مجموع الاستثمارات
مشاريع المياه وصيانتها	٦٢٦١	٤٥٠٠	١٠٧٦١
مشاريع التخطيط	٣٣٣	—	٣٣٣
مشاريع السياحة والاصطياف	٣١٨٩	—	٣١٨٩
مشاريع البلديات	١٨٠٠٠	—	١٨٠٠٠
الوفر الممكن تحقيقه	٧٨٣	—	٧٨٣
المجموع	**٢٧٠٠٠**	**٤٥٠٠**	**٣١٥٠٠**

٣ ـ القطاعات الاخرى : وهذه القطاعات تشكل نسبة ضئيلة من اجمالي المشروعات وتدرج فيها المشروعات الثانوية التي لم تدخل ضمن القطاعات الرئيسية . وفيما يلي بيان بأنواع المشروعات المدرجة ضمن هذا البند خلال خطة السنة الاولى :

مليون ليرة	
٣,٠٠٠	مشروعات التسلية لدى القطاع الخاص .
٥,٠٠٠	قطاع التجارة (القطاع الخاص) .
٥,٠٠٠	مشروعات حكومية أخرى مثل مشروعات الامن العام الداخلي والشرطة وبعض المشروعات العمرانية الاخرى (خاصة الأبنية الحكومية) .
٠,٢٣٤	احتياطي على ذمة مشروعات القطاع العام .
١٣,٢٣٤	**المجموع**

وعلى ذلك فان توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية قد تم على هدي الاحتياجيات الحالية لكل قطاع وامكانياته المستقبلة التي لحظت في الخطة الخمسية . فقطاع الخدمات الاجتماعية مثلا نال ٤٥٪ من استثماراته الخمسية خلال السنة الاولى لكي يتمكن من اقامة المنشئات اللازمة للتطورات الاجتماعية في ميادين التعاون والعمل والثقافة التي ستظهر آثارها بالتدرج خلال عملية التنمية . كذلك خصص ربع الاستثمارات الخمسية في قطاع الاسكان للسنة الاولى لكي يتمكن هذا القطاع من مواجهة الاحتياجات العمرانية والاستعداد لتطوراتها المستقبلة .

بقيت نقطة أخيرة فيما يتعلق بالتغير في المخزون ونوع الاستثمارات المدرجة أمام القطاعات . فكما أشرنا من قبل أدرجت ضمن مخصصات القطاع العام المبالغ التي يمكن اعتبارها ممثلة للاستثمار في رأس المال العامل . وعلى ذلك فان استثمارات القطاعات المختلفة لاتمثل فقط الاستثمارات الثابتة وانما تشمل جزءا يمكن اعتباره ضمن التغير في المخزون والسلع في دور الصنع(*) . ومن جهة أخرى فان التغير في المخزون يمثل التغير الواجب احداثه لمواجهة الزيادة في مستوى الانتاج ، الامر الذي يتحقق اذا تحققت شروط التوازن الاقتصادي التي سوف نعالجها فيما بعد .

(*) يمكن تقدير اجمالي هذا البند في الظروف العادية بحوالي ٢٥ مليون ليرة سورية .

(ب) توزيع الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص :

على ضوء تفصيلات الاستثمار التي وردت في كتاب الخطة الخمسية (الجدولين ١ ، ٢) قامت مختلف الوزارات بوضع مشروعاتها الاستثمارية للسنة الاولى وناقشتها مع وزارة التخطيط وتم التصديق عليها بالميزانية الانمائية للاقليم لسنة ١٩٦٠/١٩٦١ وبجانب هذه المشروعات توجد مشروعات للقطاع العام كان سبق التصديق عليها بموجب الميزانية الخاصة، عدا مشروعات لقطاعات أخرى لاتدخل ضمن نطاق هاتين الموازنتين العامتين. ويبين جدول رقم (٣) نصيب كل قطاع من هذه الموازنات :

جدول رقم (٣)

توزيع استثمارات القطاع الخاص والاستثمارات الواردة في الموازنات المختلفة للقطاع العام خلال السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

(بمليون ليرة سورية)

القطاع	القطاع الخاص	موازنة القطاع العام			
		الانمائية	الخاصة	الاخرى	المجموع
الري والكهرباء المائية واستصلاح الاراضي	١٠	٦٥,٠٠		١,٠٠	٦٦,٠٠٠
الزراعة	٣٠	١٦,٥٥	١,٤٥٠	٥,٠٠	٢٣,٠٠٠
الصناعة والتعدين والبترول والكهرباء الحرارية	٣٠	٤٥,٠٠		١٠,٥٥	٥٥,٥٥٠
النقل والمواصلات	٢٠	٦٣,٠٠	١,٠٠٠	٣,٠٠	٦٧,٠٠٠
التعليم	—	١٧,٦٠			١٧,٦٠٠
الصحة	٢	٦,٠٠	٣,٣٦٦		٩,٣٦٦
الخدمات الاجتماعية	—	٦,٨٥	٠,٩٠٠	١,٥٠	٩,٢٥٠
المرافق العامة والسياحة والبلديات	—	٢٧,٠٠	٠,٢٠٠	٤,٣٠	٣١,٥٠٠
الاسكان	٥٥	٢,٥٠	٧,٥٠٠		١٠,٠٠٠
قطاعات أخرى	٨	٤,٥٠	٠,٧٣٤		٥,٠٠٠
التغير في المخزون (القطاع الخاص)	١٥	—			—
المجموع	**١٧٠**	**٢٥٤,٠٠**	**١٥,١٥٠**	**٢٥,٣٥**	٢٩٤,٥٠٠

أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد روعي في توزيع استثماراته طبيعة المشاريع التي يمكن أن يتجه اليها رأس المال الخاص . ويبين الجدول رقم (٤) التوزيع النسبي للاستثمارات في كل من القطاعين حسب أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة .

جدول رقم (٤)

التوزيع النسبي للاستثمارات بين القطاعين الخاص والعام وفقا لاوجه النشاط

خلال السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

أوجه النشاط	التوزيع النسبي		نسبة القطاع الخاص الى مجموع النشاط	التوزيع النسبي بالنسبة الى المجموع الكلي للاستثمار	
	القطاع العام	القطاع الخاص		القطاع العام	القطاع الخاص
الري والكهرباء المائية واستصلاح الاراضي	٢٢,٤	٥,٩	١٣,٢	١٤,٣	٢,١
الزراعة	٧,٨	١٧,٦	٥٦,٦	٤,٩	٦,٥
الصناعة والتعدين والبترول والكهرباء	١٨,٨	١٧,٦	٣٥,١	١١,٩	٦,٥
النقل والمواصلات	٢٢,٨	١١,٨	٢٣,٠	١٤,٤	٤,٣
التعليم	٦,٠	—	—	٣,٨	—
الصحة	٣,٢	١,٢	١٧,٦	٢,٠	—
الخدمات الاجتماعية	٣,١	—	—	٢,٠	—
المرافق العامة والسياحة والبلديات	١٠,٧	—	—	٦,٨	—
الاسكان	٣,٤	٣٢,٤	٨٤,٦	٢,١	١١,٩
قطاعات أخرى	١,٨	٤,٧	٦٠,٥	١,١	١,٧
التغير في المخزون (القطاع الخاص)	—	٨,٨	(١٠٠)	—	٣,٢
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٣٦,٧	٦٣,٣	٣٦,٧

ويتضح من العمود الاول بهذا الجدول أن قطاعي النقل والري يحظيان بأكبر النسب من استثمارات القطاع العام ، وهذا يتفق مع طبيعة المشروعات في هذين القطاعين . كما يتضح من العمود الثاني أن حوالي ثلث استثمارات القطاع الخاص يذهب الى الاسكان الذي يعتبر مجالا حيويا للاستثمار الخاص . ويبين العمود الثالث أن حصة القطاع الخاص البالغة ١٧٠ مليون ليرة سورية تعادل ٣٦,٧٪ من مجموع الاستثمارات . كما يتضح من التوزيع داخل كل قطاع ما يلي :

١ ــ اختصاص القطاع الخاص بالتغير في المخزون وذلك لان الارقام المناظرة في القطاع العام قد أدرجت ــ كما سبقت الاشارة اليه ــ داخل استثمارات كل قطاع على حدة .

٢ ــ قيام القطاع الخاص بحوالي ٨٤,٦٪ من استثمارات قطاع الاسكان، يقدر استخدامها في انشاء ٦٧٠٠ وحدة سكنية . أما القطاع العام فسوف

يقوم ببناء ٧٣٦ وحدة سكنية وكذلك ٣٠٢٣ مسكن لفلاحي مؤسسة الاصلاح الزراعي .

٣ ــ يلي هذين القطاعين في الاهمية من حيث مساهمة القطاع الخاص « القطاعات الاخرى » وقد سبق بيان مفرداتها من قبل . ويلاحظ أنها تشمل قطاعي التسلية والتجارة وكلاهما من نصيب القطاع الخاص .

٤ ــ أما قطاع الزراعة فقد نال من استثمارات القطاع الخاص ٣٠ مليون ليرة أي حوالي سدس الاستثمارات الخاصة . يخصص من هذا المبلغ ١٨ مليونا لشراء الآلات والادوات ووسائل النقل اللازمة للزراعة ، ويتمشى هذا المبلغ مع النمط التاريخي السابق ، مع ملاحظة احتياجات التوسع الزراعي التي تتطلبها الخطة . أما الباقي وقدره ١٢ مليون ليرة فهو مخصص لعمليات التوسع الرأسي في الزراعة . ويلاحظ أن هذا الرقم الاخير وبالتالي مجموع الاستثمار الزراعي الخاص يعتبر صغيرا بالنسبة للمستويات المألوفة في الماضي حيث اعتاد القطاع الخاص أن يخصص للزراعة وحدها أكثر من ٥٠ مليون ليرة . غير أن هناك عاملين يحدان من امكانية المحافظة على هذا المعدل في الوقت الحالي : الاول هو الانخفاض الذي أصاب الدخل الزراعي خلال سني الجفاف التي تعاقبت أخيرا . والثاني هو استنفاد القطاع الخاص لجانب كبير من امكانيات التوسع التي أتيحت له خلال السنوات العشر الاخيرة بحيث لم يعد ينتظر له أن يتوسع في استثماراته قبل أن تأخذ الحكومة خطوة فعالة في المشاريع الكبرى خاصة مشاريع الري .

والى أن تتحقق نتائج هذه المشروعات ذات الطبيعة طويلة الاجل ، لابد من توجيه الاستثمارات الزراعية الى اتجاهات التوسع الرأسي في الزراعة . ولذلك وجهت الحكومة عنايتها في خطة السنة الاولى نحو مشروعات اكثار بذار القمح والشعير والقطن ومشروعات وقاية المزروعات والحجر الصحي والارشاد الزراعي والثروة الحيوانية والرعاية البيطرية ومشروعات المختبرات والابحاث والتعليم والتدريب الزراعي .

٥ ــ يلي قطاع الزراعة من حيث أهمية مساهمة القطاع الخاص ، قطاع الصناعة والتعدين والبترول والكهرباء الحرارية . فقد خص القطاع الخاص استثمارات تبلغ ٣٠ مليون ليرة أي ١ ,٣٥ ٪ من مجموع الاستثمارات الصناعية . وفيما عدا مليون ليرة مخصصة للاستثمار في مشروع الكهرباء الحرارية ومليونين للاستثمار في البترول فان باقي استثمارات القطاع الخاص أي ٢٧ مليوناً مخصصة لقطاع الصناعة . أما القطاع العام فيخصص ١١ ,٥ مليون ليرة

للصناعة بينما باقي استثماراته أي ٤٣ مليون فيذهب لمشروعات التعدين والبترول والكهرباء . وبذلك يتحمل أعباء التنمية في القطاعات التي لايقبل عليها القطاع الخاص اقبالا ملموسا. ويبين جدول رقم (٥) توزيع الاستثمارات بين هذه القطاعات .

جدول رقم (٥)

توزيع الاستثمارات في القطاعين العام والخاص بين الصناعة والتعدين والكهرباء الحرارية والبترول (١٩٦٠/١٩٦١)

القطاع	الاستثمارات بمليون ليرة			التوزيع النسبي (٪)		
	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع
الصناعات التحويلية	١١,٥٧٠	٢٧,٠	٣٨,٥٧٠	١٧,٥	٩٠,٠	٤٠,٢
التعدين	٧,٧٠٠	—	٧,٧٠٠	١١,٧	—	٨,٠
الكهرباء الحرارية	٢١,١١٩	١,٠	٢٢,١١٩	٣٢,٠	٣,٣	٢٣,٠
استخراج البترول وتصفيته	٢٥,٦٥٠	٢,٠	٢٧,٦٥٠	٣٨,٨	٦,٧	٢٨,٨
الوفر الممكن تحقيقه	١٠,٤٨٩	—	١١,٤٨٩	—	—	—
المجموع	٥٥,٥٥٠	٣٠,٠	٨٤,٥٥٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

وأهم المشروعات التي سيقوم بها القطاع العام مصنع السماد الآزوتي وتوسع ادارة حصر التبغ والتنباك ومشروع التدريب المهني والكفاية الانتاجية ومعمل الملح ومشروعات التعدين والجيولوجيا ومشروعات البترول التي تحتوي على انشاء وحدة البوتان واكمال الخزانات وحقل كراتشوك واكمال شبكة اللاذقية ومستودعات اللاذقية ومستودعات البوتان وخطوط النقل والتنقيب عن البترول ومعمل الاكسجين . أما مشروعات الكهرباء الحرارية فتشمل مشروعات مؤسسة كهرباء دمشق ومؤسسة كهرباء حلب ومؤسسة كهرباء حمص ومؤسسة القامشلي ومعامل البلديات .

ومن أهم المشروعات الصناعية التي سيقوم بها القطاع الخاص مشروع التوسع في صناعة الاسمنت وتوسيع استخراج السكر من الشوندر والمحركات والمحولات الكهربائية والقواطع اليدوية والكتل والالواح البنائية وصناعة الدهانات والأطلية وصناعة سحب ونفخ وتشكيل البلاستيك

وصناعة القماش واللباد المطاطي وصناعة علف الحيوانات وتكرير زيت الزيتون ومستودعات التبريد وصناعة البطانيات والحرامات وصناعة البيرة. هذا الى مشروعات بترولية مثل انتاج الاسطوانات الفولاذية للبوتاجاز ومنشآت تخزين الغاز .

٦ ـ قطاع النقل والمواصلات : وواضح ما للقطاع العام من دور هام في هذا القطاع . وتشمل مشروعاته بالنسبة للطرق والجسور طريق دمشق ـ حمص ـ حماه وطريق حلب ـ الرقة ـ دير الزور وطريق اللاذقية ـ حلب وطريق حمص ـ حماه. وطريق دير الزور ـ الحسكة ـ القامشلي. وعددا كبيرا من الطرق الاخرى والجسور . كذلك يقوم القطاع بمشروعات سكك حديدية مثل سكك حديد القامشلي اللاذقية والخط الحديدي الحجازي . وبمشروعات البرق والهاتف والبريد ، مثل مشروع محطة الارسال بالديماس ومشروع محطة الاستقبال في السبينة ومشروع الانتشار بين القاهرة ودمشق ومشروع توسيع الشبكة الهاتفية بين الاقليمين ومشروع توسيع الشبكة البرقية والهاتفية الداخلية. هذا الى دعم الاذاعة والتلفزيون، ومشروع مرفأ طرطوس ومرفأ اللاذقية والمطار الدولي .

أما القطاع الخاص فيوجه استثماراته البالغة نحو ٢٠ مليون ليرة سورية الى شراء وسائل النقل من سيارات شحن وكميونات وطائرات مدنية وغير ذلك .

٧ ـ قطاع الصحة : وينال القطاع العام الجانب الكبير من استثماراته لاستكمال المشروعات السابقة وانشاء مجموعة من المراكز الصحية النموذجية والعادية والريفية . وانشاء الوحدات الصحية المتنقلة وتجهيز وتشغيل المستشفيات والمستوصفات التي انتهى من بنائها وبناء واستكمال بناء وتوسيع بناء مستشفيات الحسكة والسويداء وحماة وحلب ودمشق وحمص واستملاك المستشفى الامريكي بدير الزور وبناء مدرسة تمريض في دمشق وبناء مستوصفات في ادلب والقدموس ودرعا .

٨ ـ قطاع الري والكهرباء المائية واستصلاح الاراضي : وتقتصر الاستثمارات الخاصة في هذا القطاع على عمليات اصلاح الينابيع والعيون والأقنية وشراء المضخات والآلات اللازمة لاعمال الري واستصلاح الاراضي. أما المشاريع الكبرى فيتولاها بطبيعة الحال القطاع العام الذي يواصل مشروع الغاب والعشارنة والفرات واليرموك والسن والروج والخابور وبردى هذا بالاضافة الى مشروع استصلاح الاراضي والكهرباء المائية .

٩ ـ اما فيما عدا ذلك من القطاعات ، أي في قطاعات التعليم والخدمات الاجتماعية والمرافق العامة والسياحة والبلديات فان طبيعة الخدمة تقتضي قصر استثمارات هذه القطاعات على القطاع العام . وهذا هو ما لحظته خطة السنة الاولى في توزيع الاستثمارات ، فتقوم الحكومة في ميدان التعليم باحداث ١١٨٤ شعبة جديدة في التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي بنوعيه العام والفني ودور المعلمين والمعلمات وتدعيم الصحة المدرسية وانشاء معاهد عالية جديدة فنية وهي المعهد الزراعي العالي بدمشق والمعهد الصناعي بحلب والمعهد التجاري العالي بحلب والبدء في بناء المدينة الجامعية في كل من دمشق وحلب والتوسع في البعثات العلمية للخارج وبناء ٦٤ مدرسة ابتدائية وبناء هيكل ٢٠ مدرسة ابتدائية اخرى وبناء هيكل ١٠١ شعبة للتعليم الاعدادي والثانوي العام ودور المعلمين والمعلمات وتوسيع منامة لدار المعلمين والمعلمات في دمشق وبناء هيكل ١٥٤ شعبة ومعملا للتعليم الصناعي الاعدادي والثانوي .

أما قطاع الخدمات الاجتماعية فميادينه متعددة . ففي ميدان العمل سوف ينشأ مستوصف وصيدلية للعمال الصناعيين ومستوصف وصيدلية للعمال الزراعيين والمزارعين . هذا بالاضافة لانشاء معهد نقابي للعمال الصناعيين والاهتمام بتدريب العمال الزراعيين .

وفي ميدان التعاون سوف ينشأ نحو من ١٠٠ جمعية تعاونية زراعية و٥٠ جمعية تعاونية داخل المدن هذا عدا المشروعات التعاونية التي تقوم بها مؤسسة الاصلاح الزراعي . وهناك أيضا مشروعات استكمال مباني المراكز الاجتماعية الاربعة التي شرع في بنائها والعمل على تجهيزها وتشغيلها ثم انشاء مركز اجتماعي خامس جديد . هذا بالاضافة الى انشاء مؤسسة نموذجية لتأهيل المكفوفين وتحسين معهدي اصلاح الاحداث الموجودين حاليا . ومشروعات انشاء وتدعيم الوحدات الثقافية المتنقلة ، وانشاء مسرح في مدينة دمشق واستكمال أبنية متاحف دمشق وحلب وتدمر ، ومشروعات المساكن الريفية والتثقيف والارشاد الاجتماعي واقامة ملاعب وأندية في المحافظات .

جـ ـ احتياجات البرنامج الاستثماري من القطع الاجنبي :

تقدر احتياجات البرنامج الاستثماري من القطع الاجنبي بحوالي ١٨٧ مليون ليرة سورية أي بنسبة ٤٠٪ تقريبا من المجموع الكلي للاستثمارات . وهذا التقدير يمثل الآثار المباشرة لعملية التنمية ولا يشتمل على الآثار غير المباشرة التي تترتب على توسع النشاط الانتاجي واحتياجات عمليات التشغيل الجارية (مالم تكن هذه العمليات مدرجة أصلا في الموازنات الانمائية كما ذكر من قبل) .

ويبين جدول رقم (٦) توزيع احتياجات القطع الاجنبي على القطاعات المختلفة ويتضح من هذا الجدول أن هذه الاحتياجات تصل الى أقصاها في قطاعي الصناعة والنقل والمواصلات حيث تتجاوز ٥٥٪ من الاستثمارات المخصصة للقطاع . ويرجع ذلك الى ارتفاع احتياجات هذه المشروعات من الآليات ووسائط النقل وغالبها مستورد .

ومن جهة أخرى فان هذه الارقام لاتشكل عبئا كله جديد على الميزان الخارجي للاقليم ، ذلك لان احتياجات الاستثمارات تظهر كل سنة وان اختلف قدرها وفقا للحجم الكلي للاستثمارات ووفقا لتوزيعه على القطاعات وحاجة كل قطاع .

جدول رقم (٦)

احتياجات القطاعات من القطع الاجنبي خلال السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

القطاع	الاحتياجات بمليون ليرة	نسبة الاحتياجات الى الاستثمارات ٪
الري والكهرباء المائية واستصلاح الاراضي	١٧,٠	٢٢,٤
الزراعة	٢٣,٠	٤٣,٤
الصناعة والتعدين والبترول والكهرباء الحرارية	٤٨,٠	٥٦,١
النقل والمواصلات	٤٨,٠	٥٥,٢
التعليم	٥,٠	٢٨,٤
الصحة	٤,٠	٣٥,١
الخدمات الاجتماعية	٢,٠	٢١,٥
المرافق العامة والسياحة والبلديات	٩,٠	٢٨,٦
الاسكان	١٩,٥	٣٠,٠
قطاعات أخرى	٤,٠	٣٠,٣
التغير في المخزون (القطاع الخاص)	٧,٥	٥٠,٠
المجموع	١٨٧,٠	٤٠,٣

د = البرنامج التفصلي للاستثمار :

يبين جدول رقم (٧) بأقسامه من (١/٧) الى (١٠/٧) تفاصيل توزيع الاستثمارات داخل كل قطاع بين المشروعات المختلفة أو زمر المشروعات .

ويبين جدول (٨) بأقسامه من(١/٨) الى (٤/٨)تفاصيل الاحتياجات القطع الاجنبي لبعض القطاعات .

جدول رقم (٧)

تفاصيل استثمارات القطاعات الاقتصادية بين القطاعين العام والخاص وعلى المشروعات المختلفة

جدول رقم (١/٧)

تفصيل استثمارات قطاع الري والكهرباء المائية واستصلاح الاراضي
خلال السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

المشـــروع	الاستثمار بألف ليرة
أولا ـ القطاع العـام :	
أ = الري :	
الغاب والعشارنة	٤٤ ٠٠٠
الروج	٥ ٠٠٠
اليرموك	٧ ٠٠٠
السن	٥ ٥٠٠
بانياس	٢٥٠
العاصي الاعلى	٥٠٠
الخابور	٣ ٠٠٠
الفرات	٩ ٠٠٠
بردى	١ ٢٥٠
مشاريع ودراسات اخرى	٤ ٥٠٠
مجموع الري	**٨٠ ٠٠٠**
ب = استصلاح الاراضي	٢ ٠٠٠
الوفر الممكن تحقيقه	١٦ ٠٠٠
مجموع استثمارات القطاع العام	**٦٦ ٠٠٠**
ثانياً ـ القطاع الخاص :	**١٠ ٠٠٠**
مجموع استثمارات قطاع الري والكهرباء المائيـة واستصلاح الاراضي	**٧٦ ٠٠٠**

جدول رقم (٢/٧)

تفصيل استثمار قطاع الزراعة خلال السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

المشروع	الاستثمار بالف ليرة
أولا ـ القطاع العام :	
آ = المشروعات الزراعية	
١ ـ مشروعات الاكثار	
مشروع اكثار بذار القطن	١ ٤٦٩
مشروع اكثار بذار القمح والشعير	١ ٠٥٧
٢ ـ مشروعات الارشاد الزراعي	
مشروع الارشاد الزراعي	٥٦٧
مشروع ارشاد القطن	٤٥
مشروع ارشاد الشوندر السكري	١٢٠
مشروع المختبرات والمكاتب الزراعية في حلب	١٥٠
مشروع المركز الزراعي في طرطوس والسن	٣٠
٣ ـ مشروع تسويق القطن والدعاية له :	٤٣
٤ ـ مشروعات الوقاية والحجر الزراعي :	
مشروع الوقاية	٨٩٩
مشروع الحجر الزراعي	٤٠
مشروع الحجر الزراعي في الدبوسية	٥٥
مشروع الحجر الزراعي في جديدة يابوس	٦٠
٥ ـ مشروعات الصناعات الزراعيه :	
مشروع الصناعات الزراعية	٢٠٠
مشروع معمل عصير الزيتون في سلقين	٥
مشروع تعقيم الحليب في دمشق	٢٠٠

تابع جدول رقم (٢/٧)

المشـــروع	الاستثمار بالف ليرة
مشروع تعقيم الحليب في حلب	٢٧٠
٦ ـ مشروعات زراعية اخرى :	
مشروعات اعانة الشعير	١ ٢٥٠
مشروعات مؤسسة الاصلاح الزراعي	٣ ٣٣٠
مجموع المشروعات الزراعية	**٩ ٧٩٠**
ب = مشروعات البستنة :	
مشروع اكثار الاشجار المثمرة	٥٥٥
مشروع تربية النحل	١٧٠
مشروع المخابر للبستنة	٩
مجموع مشروعات البستنة	**٧٣٤**
جـ = مشروعات حراجية :	
مشروع المشاتل الحراجية	٣٨٤
مشروع انشاء خزان للمياه في مشتل العريضة وحماه	١٥
مشروع انشاء خزان للمياه في مشتل مضايا	١١
مشروع التحريج الاصطناعي	٣٢٧
انشاء مشاتل وغابات وبساتين مثمرة (الاصلاح الزراعي)	٣٧٠
مجموع المشروعات الحراجية	**١ ١٠٧**
د = مشروعات آبار البادية ومستودعات العلف وصوامع الحبوب :	
مشروع آبار البادية	٢ ٥٠٠
مشروع مستودعات العلف	٥٠٠
مشروع صوامع الحبوب ومراكز البذار	٤ ٥٠٠
مجموع مشروعات آبار البادية الخ ..	**٧ ٥٠٠**

تابع جدول رقم (٢/٧)

المشـــروع	الاستثمار بألف ليرة
هـ = مشروعات التعليم الزراعي والبيطري والتجارب والابحاث :	
١ ـ مشروعات التعليم الزراعي والبيطري :	
مشروع التجهيزات في المدارس الزراعية	٨٠
مشروع اتمام معامل الالبان	١٧٥
مشروع انشاء مداجن واسطبلات	٥٠
مشروع تجهيز مكتبات للمدارس الزراعية	٤٠
مشروع انشاء مركز تدريبي موسمي في القامشلي	١٢٥
مشروع اتمام انشاء مدرستي بوقا الزراعية والحراجية	٤
مشروع حفر آبار وتجهيزها في المدارس الزراعية	٧٥
٢ ـ مشروعات الابحاث والتجارب والخبراء والباحثين :	
مشروع محطات التجارب والابحاث	١ ٧٥١
الخبراء والباحثون	١٠٠
مجموع مشروعات التعليم الخ ..	**٢ ٤٠٠**
و = مشروعات الثروة الحيوانية :	
مشروع توفير الغذاء والماء	٣٥٧
مشروع تحسين العروق	٤١٦
مشروع الرعاية البيطرية	٨٧١
مشروع المختبر البيطري	٥١
مشروع مركز رعاية الحيوان والتلقيح ومداجن في فديو	١٨٠
مشروع التلقيح الصناعي في القنيطرة	٣٥

تابع جدول (٢/٧)

المشـــروع	الاستثمار بالف ليرة
مشروع محطة تربية الابقار بدير الحجر	٥٠
مشروع محطة أبقار (مؤسسة الاصلاح الزراعي)	١٠٥٠
مشروع دواجن (مؤسسة الاصلاح الزراعي)	٢٥٠
مجموع مشروعات الثروة الحيوانية	**٣ ٢٦٠**
ز = مشروعات تربية الاسماك :	
مشروع انشاء محطة لتربية الاسماك في قلعة المضيق	١٠٩
المجموع الكلي	**٢٤ ٩٠٠**
الوفر الممكن تحقيقه	١ ٩٠٠
مجموع استثمارات القطاع العام	**٢٣ ٠٠٠**
ثانياً ـ القطـاع الخاص :	**٣٠ ٠٠٠**
المجموع الكلي للاستثمارات في قطاع الزراعة	**٥٣ ٠٠٠**

جدول رقم (٣/٧)

تفصيل استثمارات قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء الحرارية والبترول خلال سنة ١٩٦٠/١٩٦١

المشـــروع	الاستثمار بألف ليرة
أولا ـ القطاع العام :	
آ = الصناعة :	
مصنع السماد الآزوتي	١ ١٠٠
مشروعات المؤسسة الاقتصادية (مشروع الملح ومشروعات أخرى)	٥ ٠٠٠
الهيئة العامة لمشروع السنوات الخمس	١ ٢٧٠
مشروعات التجديد والاحلال لادارة حصر التبغ والتنباك	٢ ٥٠٠
مشروعات التدريب المهني والكفاية الانتاجية	١ ٧٠٠
مجموع الصناعة	**١١ ٥٧٠**
ب = مشروعات التعدين :	
اتمام الخريطة الجيولوجية ١/٢٠٠ ٠٠٠	
الخرائط الطوبوغرافية ١/٢٠٠ ٠٠٠	
اتمام الخرائط الجيولوجية ١/٥٠ ٠٠٠	
اتمام التنقيب عن الحديد	
اتمام التنقيب عن الكروم والمنغنيز والاسيت	
استخراج وتنقية الملح	
التنقيب عن الفوسفات	
التنقيب عن المواد المشعة	
التنقيب عن الرصاص والزنك	
التنقيب عن المحروقات الصلبة	
استغلال الرخام	

تابع جدول رقم (٣/٧)

المشروع	الاستثمار بالف ليرة
زيادة انتاج الاسفلت	
التنقيب عن المواد الحرارية والخزف	
التنقيب عن الانهدريت والجبس	
التنقيب عن الرمال السوداء	
التنقيب عن المياه الكبريتية	
التنقيب عن رمال الزجاج	
التنقيب عن النحاس	
مجموع مشروعات التعدين	**٧٧٠٠**
جـ = مشروعات البترول :	
انشاء وحدة البوتان	١٠٠
اكمال الخزانات	١٣٠٠
العقد ٩٤٤ تنقيب	٢٠٠٠
حقل كراتشوك تنقيب	٥٠٠٠
اكمال شبكة اللاذقية	٥٠٠
مستودعات اضافية	٢٠٠٠
مستودعات البوتان	٣٠٠
خطوط النقل	٥٢٠٠
التنقيب عن البترول	٩٠٠٠
معمل الاكسيجين	٢٥٠
مجموع مشروعات البترول	**٢٥٦٥٠**
د = مشروعات الكهرباء :	
مؤسسة كهرباء دمشق	٩٥٣٠

تابع جدول رقم (٣/٧)

المشـــروع	الاستثمار بالف ليرة
مؤسسة كهرباء حلب	٤ ٢٨٧
مؤسسة كهرباء حمص وحماه	٥ ٢٧٢
مؤسسة كهرباء القامشلي	٤٣٠
كهرباء البديات	١ ٦٠٠
مجموع مشروعات الكهرباء	**٢١ ١١٩**
المجموع الكلي	**٦٦ ٠٣٩**
الوفر الممكن تحقيقه	١٠ ٤٨٩
مجموع استثمارات القطاع العام	**٥٥ ٥٥٠**
ثانياً ـ القطاع الخاص :	
آ = الصناعة :	
١ ـ الصناعات الهندسية والكهربائية والبنائية:	
محركات ومحولات كهربائية	٧٥٠
القواطع اليدوية والآلية	٨٢٥
المصابيح الكهربائية	٧٢٥
القوالب المعدنية والمعالجة الحرارية	٢٥٠
الملاعق والشوك	٣٢٥
الكتل والالواح البنائية	١ ١٤٠
هوائي التليفزيون	٤٠
طناجر ضغط	٨٥
توسيعات في صناعة الاسمنت	١ ٠٠٠
مؤسسة لصهر الحديد وسبكه	١٦٠

تابع جدول رقم (٣/٧)

المشـــروع	الاستثمار بالف ليرة
مشاريع اخرى	١٥٠٠
مجموع الصناعات الهندسية	**٦٨٠٠**
٢ ـ الصناعات الكيماوية :	
صناعة الدهانات الاصلية	١٦٠٠
مشروع انتاج صفائح الفورميكا	٦٠٠
مشروع سحب ونفخ البلاستيك	١٣٥٠
مشروع تشكيل البلاستيك	٨٥٠
مشروع صناعة الكرات والالعاب المطاطية	٧٠٠
مشروع صناعة القماش واللباد المطاطي	٩٠٠
صناعة حمض الليمون	٦٠٠
صناعة غاز الاستيلين	٢١٩
مشاريع اخرى	١٠٠٠
مجموع الصناعات الكيماوية	**٧٨١٩**
٣ ـ الصناعات الغذائية :	
تكرير زيت الزيتون	١٥٠٠
تصنف الفواكه والخضار	١٠٠٠
توسيع استخراج السكر الشوندري	٢٠٠٠
توسيع صناعة الكونسروة	٥٠٠
انشاء مستودعات تبريد	١٥٠٠
صناعة الثلج الصناعي	٥٠٠
مشاريع أخرى	١٠٠٠
مجموع الصناعات الغذائية	**٨٠٠٠**

تابع جدول رقم (٣/٧)

المشـــروع	الاستثمار بالف ليرة
٤ ـ صناعة الغزل والنسيج :	
جوارب نايلون نسائية	٣٥٠
جوارب رجالية وولادية	٧٠٠
البطانيات والحرامات	٢ ٢٥٠
توسيعات في صناعة التريكو والنسيج	١ ٠٨١
مجموع صناعة الغزل والنسيج	٤ ٣٨١
المجموع الكلي للصناعة	٢٧ ٠٠٠
ب = البترول :	
اسطوانات فولاذية	١ ٠٠٠
منشئات لتخزين الغاز	٩٢
مشاريع أخرى	٩٠٨
	٢ ٠٠٠
جـ = الكهربـــاء :	١ ٠٠٠
مجموع استثمارات القطاع الخاص	٣٠ ٠٠٠
المجموع الكلي للاستثمارات في قطاعات الصناعة والتعدين والبترول والكهرباء	٨٥ ٥٥٠

جدول رقم (٤/٧)

تفصيل استثمارات قطاع النقل والمواصلات

خلال السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

المشـــروع	الاستثمار بالف ليرة
أولا ـ القطاع العام :	
آ = السكك الحديدية :	
سكة حديد اللاذقية ـ القامشلي	١٤ ٠٠٠
الخط الحجازي	٨ ٠٠٠
مجموع السكك الحديدية	**٢٢ ٠٠٠**
ب = الطرق البرية :	
طريق حمص ـ طرابلس	٩٠٠
طريق اللاذقية ـ حلب	١ ١٠٠
طريق اللاذقية ـ طرابلس	٨٠٠٠
طريق دمشق ـ حمص ـ حماة ـ حلب	١ ٨٠٠
طريق حلب ـ الرقة ـ دير الزور	١ ١٠٠
طريق دمشق ـ درعا ـ الاردن	٣٢٥
طريق حماة ـ مصياف ـ بنياس	٢٠٠
طريق دير الزور ـ الحسكة ـ القامشلي	٧٧٥
طرق مختلفة	٧ ٠٠٠
شق طرق في منطقة العلويين	١ ٠٠٠
مجموع الطرق البرية	**١٥ ٠٠٠**
حـ = الجسور :	
جسر جديد في الرقة	١ ٦٠٠
جسر وادي النصارة	٢٠٠
جسر جديد في القامشلي	٢٠٠
مجموع الجسور	**٢ ٠٠٠**

تابع جدول رقم (٤/٧)

المشـــروع	الاستثمار بالف ليرة
د = البرق والهاتف :	
محطة ارسال الديماس	٧٥٠
محطة استقبال السبينة	٥٢٥
الاجهزة الانتهائية للهاتف والبرق	٢٥٠
مشروع الانتشار بين القاهرة ودمشق	١٠٠ ٢
مشروع خط النظر بين بيروت ودمشق	٢٦٠
توسيع الشبكات الهاتفية الداخلية والابنية	٠٠٠ ٢
ربط المقاسم الآلية في المدن	٣٠٠
توسيع شبكات المواصلات الهاتفية والبرقية بين مدن الاقليم والبلاد الخارجية مع أجهزة حامل مركز تقوية	٨٥٠ ٣
نداء الهاتف الآلي بين المدن الكبرى	٣٥٠ ١
شبكات هاتفية ريفية	٥٠٠
مجموع البرق والهاتف	٨٨٥ ١١
هـ = البريد :	
أبنية مراكز البريد	٤٠٠
وسائل نقل بالسيارات	٣٠٠
تجهيزات ميكانيكية للفرز والتسجيل	٢٤٠
مجموع البريد	٩٤٠
و = المرافىء :	
مرفأ طرطوس	٨٠٠ ٦
مرفأ اللاذقية	٠٠٠ ٣
مجموع المرافىء	٨٠٠ ٩

تابع جدول رقم (٤/٧)

المشـــروع	الاستثمار بالف ليرة
ز = المطـارات :	
مطار دمشق الجديد	٤ ٠٠٠
مطار حلب	١ ٢٠٠
مطار حميم اللاذقية	٥٣
مطار القامشلي	١٢٠
مطار دير الزور	٢٧٢
أجهزة التسهيلات الملوحية	٦٠
آلات ومعدات النقل الجوي	٩٧
مجموع المطارات	**٥ ٨٠٢**
ح = الاذاعـة :	
محطة ارسال على الموجة القصيرة في الصبورة	٣٠٠
محطتي الارسال على الموجة المتوسطة في كل من دير الزور وطرطوس	٧٥٠
تجديد استديوهات الاذاعة وتوسيعها	١٢٠
محطة ارسال للاذاعة في حمص	٤٠٠
مجموع الاذاعة	**٢ ٥٧٠**
مجموع النقل والمواصلات	٦٩ ٩٩٧
الوفر الممكن تحقيقه	٢ ٩٩٧
مجموع استثمارات القطاع العام	**٦٧ ٠٠٠**
ثانيا ـ مجموع استثمارات القطاع الخاص	**٢٠ ٠٠٠**
المجموع الكلي لقطاع النقل والمواصلات	**٨٧ ٠٠٠**

جدول رقم (٥/٧)

تفصيل استثمارات القطاع العام في التعليم
خلال السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

المشـــروع	الاستثمار بالف ليرة
المرحلة الابتدائية	٤ ٦٨٣
المرحلة الاعدادية العامة	٤٥٠
دور المعلمين والمعلمات	٥٠٤
المرحلة الاعدادية الصناعية	٩٠٦
المرحلة الاعدادية النسوية	٥٤
المرحلة الثانوية الصناعية	٨٦٩
المرحلة الثانوية النسوية	٣١
المرحلة الثانوية التجارية	١٢٣
الصحة المدرسية	٢٠٠
المعهد الزراعي العالي بدمشق	٥٠٠
المعهد الصناعي بحلب	١ ٢٠٠
المعهد التجاري بحلب	٣٠٠
مباني المدينة الجامعية في دمشق وحلب	١ ٣٥٠
البعثات العلمية	٩٠٠
الابنية المدرسية	٧ ٠٠٠
المجموع	**١٩ ٠٧٠**
الوفر الممكن تحقيقه	١ ٤٧٠
مجموع استثمارات القطاع العام	**١٧ ٦٠٠**

جدول رقم (٦/٧)

تفصيل الاستثمارات في قطاع الصحة

خلال السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

المشـــروع	الاستثمار بألف ليرة
أولا ـ مشروعات القطاع العام :	
توسيع وتجهيز وتشغيل مستشفيات وأغراض صحية	٢ ٣٧٦
توسيع مستشفى حمص	٤٠٠
استكمال انشاءات ومباني صحية	٤٥٠
انشاء طابق جديد في مستشفى دمشق	٧٥٠
انشاء وحدات صحية متنقلة	٢٠٠
انشاء مدرسة تمريض في دمشق	٢٥٠
انشاء مراكز صحية نموذجية	٢٥٠
انشاء مراكز صحية عادية	١٠٠
انشاء مراكز صحية ريفية	٧٠٠
انشاء مستوصفين في أدلب	٥٠
انشاء مستوصفين في درعا	٥٠
انشاء مستوصف في القدموس	٣٥
بناء مستشفى في السويداء	٨٣٠
بناء مستشفى في حماة	٨٣٥
بناء مستشفى في حلب	٨٣٥
بناء مستشفى في الحسكة	١ ٠٠٠
استملاك مشفى الارسالية الامريكية في ديرالزور	٥٣١
المجموع	٩ ٦٤٢
الوفر الممكن تحقيقه	٢٧٦
مجموع استثمارات القطاع العام	٩ ٣٦٦
ثانيا ـ القطاع الخاص :	٢ ٠٠٠
مجموع الاستثمارات في قطاع الصحة	١١ ٣٦٦

جدول رقم (٧/٧)

تفصيل استثمارات القطاع العام في الخدمات الاجتماعية
خلال السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

المشـــروع	الاستثمار بالف ليرة
١ ـ مشروعات العمل	
مشروع المستوصفات والصيدليات للعمال الصناعيين	٦٠
مشروع المعهد النقابي	١٠٠
مشروع المستوصفات والصيدليات للعمال الزراعيين والمزارعين	٦٠
مشروع التدريب الزراعي	٣٠
مجموع مشروعات العمل	**٢٥٠**
٢ ـ مشروعات التعاون :	
مشروعات التعاون الزراعي	١٥٠٠
مشروعات التعاون داخل المدن	٦٢٥
مجموع مشروعات التعاون	**٢ ١٢٥**
٣ ـ مشروعات الصناعات الريفية :	
الوحدات الارشادية	٥٠٠
٤ ـ مشروعات المراكز الاجتماعية	**٢ ٩١٦**
٥ ـ مشروعات التخفيف الاجتماعي	
مشروع معاهد اصلاح الاحداث	٣٥٠
مشروع المؤسسة النموذجية لتأهيل المكفوفين	٣٥٠
مجموع مشروعات التخفيف الاجتماعي	**٧٠٠**
٦ ـ مشروعات المساكن الريفية :	**٢٠٠**
٧ ـ مشروعات المراكز والوحدات الثقافية :	
مشروع المراكز الثقافية	٤٢٥
مشروع الوحدات الثقافية المتنقلة	٢٥
مجموع مشروعات المراكز	**٤٥٠**

تابع جدول رقم (٧/٧)

المشـــروع	الاستثمار بألف ليرة
٨ ـ مشروعات المسارح والسينما :	
مشروع المسارح	١٢٠
مشروع انتاج الافلام	٥٠
مجموع مشروعات المسارح والسينما	**١٧٠**
٩ ـ مشروعات التثقيف والارشاد الاجتماعي:	
مشروع الارشاد الاجتماعي ونشر الثقافة لخدمة النظام الديمقراطي الاشتراكي التعاوني	٤٩٠
١٠ ـ مشروعات المقاصف :	
مشروع استكمال متحف دمشق	١١٠
مشروع استكمال متحف حلب	٢٥٠
مشروع استكمال متحف تدمر	٥٥٠
مجموع مشروعات المتاحف	**٩١٠**
١١ ـ مشروعات رعاية الشباب :	
مشروع انشاء ملاعب ونوادي في محافظة السويداء	١٠٠
مشروع انشاء ملاعب ونوادي في محافظة حمص	١٠٠
مشروع انشاء ملاعب ونوادي في محافظة الحسكة	١٠٠
مشروع انشاء ملاعب ونوادي في محافظة حماة	١٠٠
مشروع انشاء ملاعب ونوادي في محافظة درعا	١٠٠
مشروع انشاء ملاعب ونوادي في محافظة ادلب	١٠٠
مشروع انشاء ملاعب ونوادي في محافظة دير الزور	٢٠٠
مشروع انشاء ملاعب ونوادي في محافظة اللاذقية	١٠٠
مجموع مشروعات رعاية الشباب	**٩٠٠**
المجموع الكلي	**٩ ٦١١**
الوفر الممكن تحقيقه	٣٦١
مجموع الاستثمارات في قطاع الخدمات الاجتماعية	**٩ ٢٥٠**

جدول رقم (٨/٧)

استثمارات القطاع العام في المرافق العامة والبلديات والسياحة
خلال السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

المشـــروع	الاستثمار بألف ليرة
آ = مشروعات المياه وصيانتها :	
١ ـ مشاريع الاسالة :	
مشروع الجوخدار القروية	٢٨٨
مشروع تل سلحب والبيضا	١٠
مشروع السلمية من بئر تل الغزالة	٦٩
تكملة مشروع بيت جن ـ القنيطرة	٩٨٧
مشـــروع منكة الحطب ـ الحراك ـ بريكـــة ـ	
مشروع لبلدة نوى ومشاريع اخرى	٣١٣
مشروع عثمان	٤٨
مجموع مشاريع الاسالة	**١ ٧١٥**
٢ ـ مشاريع حفر الآبار :	٢٥٨
اتفاقية سواح والشركة اليوغوسلافية	
اتفاقية أيوبي للمحافظات الشماليـــة ودمشق	٥٥٠
ومحافظة درعا والسويداء	٥٥٥
اتفاقية موريس أندراوس	٧٧٤
اتفاقية حبيلا وباقوس	٢٦٩
اتفاقية لطفي غزال	
اتفاقية نزهة وزين الدين	٤٨١
مجموع مشاريع حفر الآبار	**٢ ٨٨٧**
٣ ـ توريدات :	٩
٤ ـ مشاريع المياه :	
مشاريع ارواء القرى العطشى	٦٠٠
مشاريع الصيانة	٩٠٠

تابع جدول رقم (٨/٧)

المشـــروع	الاستثمار بألف ليرة
مشاريع مياه عين الفيجة وحلب	٤ ٣٠٠
نفقات متفرقة	٣٥٠
مجموع مشاريع المياه	**٦ ١٥٠**
المجموع الكلي لمشاريع الاسالة	**١٠ ٧٦١**
ب = مشروعات التخطيط :	
درعـــا	٨,٥
السويداء	١٦,٠
التـــل	١٤,٢
الحسكة	١٩,٠
القامشلي	٣٠,٠
الرقة	١٦,٠
تلكلخ	٢٥,٦
الرستن	٢٦,٤
محردة	٢٢,٠
جبـــلة	٣٠,٠
عفرين	٣,٩
مرمريتا	٨,٢
قطنـــا	٢,٠
معلولا	٧,٥
مصياف	٣,٠
السلمية	٢٣,٥
مسلمى	١٠,٠

تابع جدول رقم (٨/٧)

المشـــروع	الاستثمار بألف ليرة
النبك	١٠,٠
نفقات متفرقة	٥٧,١
مجموع مشروعات التخطيط	**٣٣٣,٠**
حـ = مشروعات السياحة والاصطياف	**٣ ١٨٩**
د = مشروعات البلديات :	
المرافق العـــامة	١٤ ٣٢٨
مشروعات الميـــاه	١ ٩٩٨
مشروعات الكهرباء	١ ٢٤٢
مشروعات التخطيط	٢٣٤
مشروعات النقل الداخلي	١٩٨
مجموع مشروعات البلديات	**١٨ ٠٠٠**
	٣٢ ٢٨٣
الوفر الممكن تحقيقه	٧٨٣
مجموع استثمارات قطاع المرافق العامة والسياحة والبلديات	**٣١ ٥٠٠**

جدول رقم (٩/٧)

تفصيل استثمارات قطاع الاسكان
خلال السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

المشـــروع	الاستثمار بألف ليرة
اولا ـ القطاع العام :	
وزارة الشؤون البلدية والقروية	٥ ٠٠٠
مؤسسة الاصلاح الزراعي	٥ ٠٠٠
مجموع استثمارات القطاع العام	**١٠ ٠٠٠**
ثانياً ـ القطاع الخاص :	
الاسكان الشعبي	٢ ١٦٠
الاسكان دون المتوسط	١٩ ٥٩٧
الاسكان المتوسط	٢٨ ٨٧٥
الاسكان فوق المتوسط	٤ ٣٧٥
مجموع استثمارات القطاع الخاص	**٥٥ ٠٠٧**
المجموع الكلي للاستثمارات في قطاع الاسكان	**٦٥ ٠٠٠**

جدول رقم (٧/١٠)

تفصيل الاستثمارات في القطاعات الاخرى
خلال السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

المشـــروع	الاستثمار بألف ليرة
اولا ـ القطاع العام :	
مشروعات حكومية أخرى (الامن العام الداخلي ـ الشرطة ـ الابنية الحكومية)	٥ ٠٠٠
احتياطي على ذمة مشروعات الموازنة الخاصة الاولى	٢٣٤
مجموع استثمارات القطاع العام	**٥ ٢٣٤**
ثانياً ـ القطاع الخاص :	
مشروعات التسلية	٣ ٠٠٠
الاستثمارات في قطاع التجارة	٥ ٠٠٠
مجموع استثمارات القطاع الخاص	**٨ ٠٠٠**
المجموع الكلي لاستثمارات القطاعات الاخرى	**١٣ ٢٣٤**

جدول رقم (٨)

تفاصيل احتياجات بعض القطاعات من القطع الاجنبي

الجدول رقم (١/٨)

احتياجات قطاع الري واصلاح الاراضي والكهرباء المائية من القطع الاجنبي خلال السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

المشـــروع	الاحتياجات بالفدان
أولا ـ القطاع العام :	
آ = الري :	
مشروع الغاب ـ العشارنة	٥٠٠٠
مشروع الروج	٦٠٠
مشروع اليرموك	٢٠٠٠
مشروع السن	٢٥٠٠
مشروع بانياس	—
مشروع العاصي الاعلى	—
مشروع الخابور	٢٠٠٠
مشروع الفرات	٤٠٠٠
مشروع بردى	٧٥٠
مشاريع ودراسات أخرى	٦٥٠
مجموع احتياجات الري	**١٧٥٠٠**
ب = استصلاح الاراضي :	—
المجموع	**١٣٥٠٠**
الوفر الممكن تحقيقه	٥٥٠٠
احتياجات القطاع العام	**١٢٠٠٠**
ثانياً ـ احتياجات القطاع الخاص :	**٥٠٠٠**
مجموع احتياجات قطاع الري واصلاح الاراضي والكهرباء المائية	**١٧٠٠٠**

الجدول رقم (٢/٨)

احتياجات قطاع الزراعة من القطع الاجنبي

خلال السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

المشـــروع	الاحتياجات بالفليرة
أولا ـ القطاع العـــام :	
آ = المشروعات الزراعية	٣ ٦٩٠
ب = مشروعات البستنة	٣٢٥
ج = مشروعات حراجية	٣٣٥
د = مشروعات آبار البادية الخ ..	١ ١٠٠
هـ = مشروعات التعليم والتجارب والابحاث	٧٨٠
و = مشروعات الثروة الحيوانية	١ ٢٧٠
ز = مشروعات تربية الاسماك	٤٠
المجموع	**٧ ٥٤٠**
الوفر الممكن تحقيقه	٥٤٠
احتياجات القطاع العام	**٧ ٠٠٠**
ثانياً ـ القطاع الخاص :	**١٦ ٠٠٠**
مجموع احتياجات قطاع الزراعة	**٢٣ ٠٠٠**

الجدول رقم (٣/٨)

احتياجات قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء الحرارية والبترول من القطع الاجنبي

خلال السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

المشـــروع	الاحتياجات بالف ليرة
أولا ـ القطاع العـام :	
آ = الصناعة	٢٥٠ ٥
ب = التعدين	٢٠٠ ٢
حـ = البترول	٨٠٠ ١٣
د = الكهرباء	٠٠٠ ١٣
المجموع	٢٥٠ ٣٤
الوفر الممكن تحقيقه	٨٥٠ ٢
مجموع احتياجات القطاع العام	٤٠٠ ٣١
ثانياً ـ القطاع الخاص :	
آ = الصناعة :	
١ ـ الصناعات الهندسية والكهربائية والبنائية	٩٥٠ ٣
٢ ـ الصناعات الكيماوية	٠٠٠ ٥
٣ ـ الصناعات الغذائية	٢٥٠ ٣
٤ ـ صناعة الغزل والنسيج	٥٥٠ ٢
مجموع احتياجات الصناعة	٧٥٠ ١٤
ب = البترول :	٢٠٠ ١
جـ = الكهرباء	٦٥٠
مجموع احتياجات القطاع الخاص	٦٠٠ ١٦
مجموع احتياجات قطـاع الصناعـة والتعدين والكهرباء الحرارية والبترول	٠٠٠ ٤٨

الجدول رقم (٤/٨)

احتياجات قطاع النقل والمواصلات من القطع الاجنبي
خلال السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

المشـــروع	الاحتياجات بألف ليرة
أولا ـ القطاع العـــام :	
السكك الحديدية	٧ ٠٠٠
الطرق البرية	٣ ٠٠٠
الجسور	٨٠٠
البرق والهاتف	٩ ٢٨٥
البريـــد	٤٨٠
المرافىء	٥ ٤٠٠
المطارات	٣ ٩٢٣
الاذاعـــة	١ ٥٢٥
المجموع	**٣١ ٤١٣**
الوفر الممكن تحقيقه	١ ٤١٣
مجموع احتياجات القطاع العام	**٣٠ ٠٠٠**
ثانياً ـ احتياجات القطاع الخاص	**١٨ ٠٠٠**
مجموع احتياجات قطاع النقل والمواصلات	**٤٨ ٠٠٠**

الفصل الثاني

الموارد المالية المتاحة لتمويل خطة

السنة الاولى ١٩٦٠ – ١٩٦١

أولا ـ الموارد المالية لتمويل القطـاع العام

تقدر الموارد المالية المتاحة لتمويل القطاع العام خلال خطة السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١ بمبلغ ٢٩٤,٥ مليون ليرة سورية موزعة على النحو الوارد في الجدول التالي :

الجـدول رقم (١٠)

الموارد المالية المتاحة لتمويل استثمارات القطاع العـام
خلال سنة ١٩٦٠/١٩٦١

المصـدر	الموارد بمليون ليرة	النسبة المئوية
١ ـ الفائض المتاح للتنمية في الموازنة العامة	—	—
٢ ـ فائض ايرادات صندوق الدين العام	٢٠,٠	٦,٨
٣ ـ فائض صناديق التأمين والمعاشات الحكومية	١٥,٠	٥,١
٤ ـ فائض مؤسسة التأمينات الاجتماعية	٢٠,٠	٦,٨
٥ ـ موارد مؤسسة أبنية التعليم	١٠,٠	٣,٤
٦ ـ فائض الوقف السوري	—	—
٧ ـ فائض مؤسسات الاعمال الحكومية	١٣,٣	٤,٥
٨ ـ فائض مؤسسة الاصلاح الزراعي	١١,٠	٣,٧
٩ ـ الموارد المتاحة للتنمية في البلديات	١٨,٠	٦,١
١٠ ـ ايرادات أخرى	١٤,٧	٥,٠
١١ ـ ايرادات استثنائية	٢٠,٠	٦,٨
مجموع الموارد المحلية	**١٤٢,٠**	**٤٨,٢**
١٢ ـ مساهمة وقرض الاقليم الجنوبي	٤٣,٥	١٤,٨
١٣ ـ المعونات والقروض والتسهيلات الائتمانية الخارجية	١٠٩,٠	٣٧,٠
المجموع الكلي	**٢٩٤,٥**	**١٠٠,٠**

وفيما يلي موجز عن المقصود بكل مورد من هذه الموارد ومكوناته :

آ = الفائض المتاح للتنمية في الموازنة العامة :

والمقصود بهذا الفائض الفرق بين الايرادات العادية من جهة وبين النفقات غير الانمائية مضافا اليها النفقات الحتمية للهيئات الانمائية .

وتقدر الايرادات العادية للموازنة العامة خلال خطة السنة الاولى بمبلغ ٤٧١ مليون ليرة سورية . موزعة على النحو الوارد في الجدول التالي :

جـدول رقم (١١)

الايرادات العادية للموازنة العامة

خلال سنة ١٩٦٠/١٩٦١

المصـــدر	المورد بمليون الليرة
١ ــ الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	٩٤,٢
٢ ــ الضرائب غير المباشرة والرسوم المماثلة	٢٠٠,٠
٣ ــ الرسوم التسجيلية	٤٤,٠
٤ ــ عائدات البترول	١١٢,٨
٥ ــ ايرادات متنوعة	٢٠,٠
المجموع	**٤٧١,٠**

وتقدر النفقات غير الانمائية والنفقات الحتمية للهيئات الانمائية خلال السنة الاولى بمبلغ ٥١٢,٢٢٥ مليون ليرة سورية موزعة على النحو الوارد في الجدول التالي :

جـدول رقم (١٢)

النفقات غير الانمائية والنفقات الحتمية للهيئات الانمائية

خلال سنة ١٩٦٠/١٩٦١

الوزارة أو الهيئـة	النفقة بمليون الليرة
١ ـ المساهمة في الميزانية الموحدة	
ـ شؤون رئاسة الجمهورية	٠,٩٨٣
ـ مجلس الأمـة	٢,٨٠٠
ـ وزارة الخارجيـة	٤,٠٠٠
ـ وزارة الحربية	٢٦١,٢٢٥
ـ المجلس الاعلى لرعاية الشباب	٠,٤٠٠
ـ المجلس الاعلى للآداب والفنون	٠,٢٠٠
ـ المجلس الاعلى للعلوم	٠,١٠٠
ـ التضامن العربي	٠,٥٠٠
ـ مجلس الدولة	٠,٤٨٧
ـ المديرية العامة لهيئة الاذاعة	١,٥٠٠
٢ ـ رئاسة المجلس التنفيذي	٠,٧٠٧

الوزارة أو الهيئـــة	النفقة بمليون الليرة
٣ ــ مكتب تفتيش الدولة	٠,٢٤٧
٤ ــ مجلس التأديب	٠,٠٧١
٥ ــ ديوان المحاسبات	٠,٦٥٠
٦ ــ وزارة الاوقاف	١,١١٤
٧ ــ وزارة الخزانة	٦٠,٠٥٧
٨ ــ وزارة الداخلية	٣٩,٤٠١
٩ ــ وزارة الصحة	١٤,٧٧٤
١٠ ــ وزارة العدل	٧,٦٥٨
١١ ــ وزارة الاقتصاد	١,٦٣١
١٢ ــ وزارة الزراعة	٧,٤٩٨
١٣ ــ وزارة الاشغال	٢,٧٥٣
١٤ ــ وزارة التربية والتعليم	٧٠,٤٧٨
١٥ ــ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	٤,٩٦٠
١٦ ــ وزارة الشؤون البلدية والقروية	١,٧٣٤
١٧ ــ وزارة التخطيط	٢,٣١١
١٨ ــ وزارة المواصلات	١٤,١٣٥
١٩ ــ وزارة الصناعة	٠,٨٩١
٢٠ ــ وزارة الثقافة والارشاد القومي	٢,٨٧٣
٢١ ــ وزارة الاصلاح الزراعي	٥,١٣٧
٢٢ ــ وزارة التموين	٠,٩٥٠
المجموع	**٥١٢,٢٢٥**

ومما سبق يتضح أنه ليس هناك فائض متاح للتنمية في الموازنةالعامة في خطة السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١ . بل هناك عجز يقدر بنحو ٤١,٢٢٥ مليون ليرة سورية . ولقد مول جزء من هذا العجز من المدخرات الحكومية

المتاحة لصناديق المعاشات والتأمينات الحكومية خلال خطة السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١ وذلك عن طريق سندات على الخزانة لقاء مساهمة الميزانية في صناديق التأمين والمعاشات الحكومية عن السنتين الماليتين ١٩٥٩/١٩٦٠ ١٩٦٠/١٩٦١ . اما الجزء الآخر فمول عن طريق معونة الاقليم الجنوبي . ويتضح مساهمة كل مصدر من هذين المصدرين من الجدول التالي :

المصدر	المورد بمليون الليرة
١ ـ من مدخرات صناديق المعاشات والتأمينات الحكومية	١٩,٠٠٠
٢ ـ اعانة من الاقليم الجنوبي	٢٢,٢٢٥
المجموع	**٤١,٢٢٥**

ب = فائض ايرادات صندوق الدين العام :

ويشتمل هذا المورد على المصادر التالية :

١ ـ استرداد القروض .

٢ ـ صافي العوائد والاستثمارات والفوائد من القروض

٣ ـ الاقتراض الداخلي .

وفيما يلي تبيان كل مصدر من هذه المصادر :

١ ـ استرداد القروض : ومن أهم موارد صندوق الدين العام في الوقت الحاضر استرداد القروض التي منحتها الدولة للهيئات والمؤسسات العامة، والمؤسسات المؤممة والشركات المكفولة .

وقد بلغ رصيد المطاليب على هذه الهيئات حتى بداية السنة ١٩٦٠ ما مقداره ١٢,٢ مليون ليرة سورية على النحو التالي الوارد في الجدول التالي :

جـدول رقم (١٣)

القروض المستحقة السداد لصندوق الدين العام حتى بداية سنة ١٩٦٠

الهيئـة	المطاليب بمليون الليرة
ـ المديرية العامة للبرق والبريد والهاتف	٢٠,١
ـ الخط الحجازي	٧,٩
ـ سكك حديد الدولة ـ الخطوط الشمالية	١,٤
ـ المصرف الزراعي	١٠,٩
ـ مكتب الحبوب	٣٧,٧
ـ معرض دمشق الدولي	٠,٥
ـ مصلحة مياه حلب	٣٠,٥
ـ مؤسسة كهرباء دمشق	١٦,٠
ـ مؤسسة كهرباء حلب	١٣,٣
ـ مؤسسة كهرباء حمص وحماة	٢,٤
ـ مؤسسة كهرباء القامشلي	٠,٧
ـ مؤسسة كهرباء دير الزور	٠,٥
ـ مصفاة حمص (حسب معلومات الهيئة العامة للبترول)	٢٠,٥
ـ مشروع الغاب (في ١٩٥٨/٦/٣٠)	١٤,٠
ـ شركة معامل الشهباء للغزل والنسيج	٣,١
ـ شركة الزيوت النباتية بحلب	٠,٩
ـ الشركة السورية للصناعة والزراعة	٠,٢
ـ شركة المصانع الفنية بحلب	٠,١
ـ مدينون مختلفون (في ١٩٥٨/٦/٣٠)	١,٥
المجموع	**١٨٢,٢**

أما الاقساط المستحقة الاداء في السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ فتبلغ نحوا من ١٢,٠ مليون ليرة سورية موزعة في الجدول التالي :

جـدول رقم (١٤)

الاقساط المستحقة الاداء لصندوق الدين العام خلال ١٩٦٠/١٩٦١

الهيئـة	الاقساط المستحقة في ٩٦٠/٩٦١ بمليون الليرة
ـ المديرية العامة للبرق والبريد والهاتف	٦,٣
ـ المصرف الزراعي	١,٤
ـ مؤسسة كهرباء دمشق	١,٦
ـ مؤسسة كهرباء حلب	١,٩
ـ مؤسسة كهرباء حمص وحماه	٠,٤
ـ مؤسسة كهرباء دير الزور	٠,١
المجموع	**١٢,٠**

والى جانب هذه الاقساط توجد مبالغ مستحقة الدفع لغاية بداية السنة ١٩٦٠ ولم تقم الهيئات المدينة بها بسدادها حتى الآن . وهي موضحة في الجدول التالي :

جـدول رقم (١٥)

المتأخرات المستحقة لصندوق الدين العـام حتى بداية سنة ١٩٦٠

الهيئـة	المبالغ المستحقة الدفع حتى بداية السنة ٩٦٠ بمليون الليرة
ـ المديرية العامة للبريد والبرق والهاتف	١,٢
ـ الخط الحجـازي	٦,٠
ـ سكك حديد الدولة ـ الخطوط الشمالية	١,٤
ـ المصرف الزراعي	٤,٨
ـ مكتب الحبوب	٣٧,٧
ـ معرض دمشق الدولي	٠,٥
ـ مصلحة مياه حلب	٢١,٦
ـ مؤسسة كهرباء حلب	١٠,١
ـ مؤسسة كهرباء حمص وحماه	٠,٢
ـ مؤسسة كهرباء القامشلي	٠,٧
ـ مؤسسة كهرباء دير الزور	—
ـ شركة معامل الشهباء للغزل والنسيج	٣,١
ـ الشركة السورية للصناعة والزراعة	٠,٢
ـ شركة الزيوت النباتية بحلب	—
المجموع	**٨٧,٥**

ومن الصعب تقدير ما سيؤدى من هذه المتأخرات الى صنـدوق الدين العام خلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١

لذا فلقد اعتمد في تقدير هذا المصدر على الاقساط المستحقـة الاداء في السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ السالفة الذكر والبالغة ١٢ مليـون ليرة فقط دون أي تقدير لما سوف يرد خلال السنة المالية الحالية من مبالغ مستحقـة .

٢ ـ صافي العوائد والاستثمارات والفوائد من القروض ـ يشتمل هذا المصدر حاليا على :

ـ أرباح المصرف المركزي .

ـ حصة الحكومة من أرباح مرفأ اللاذقية .

ـ حصة الحكومة من شركة البوتاس العربية .

ـ فوائد القروض والسلف الموظفة .

ويقدر المصدر الاول خلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ بنحو ٥ مليون ليرة سورية .

وهو الرقم المحقق تقريبا في السنتين الماضيتين .

ويقدر المصدر الثاني خلال السنة نفسها بما مقداره ١,٣ مليون ليرة سورية . وهو أيضا نفس الرقم المحقق تقريبا خلال السنين السابقة.

أما حصة الحكومة من شركة البوتاس العربية فلم يذكر لها تقدير لعدم توفر البيانات الخاصة بذلك .

ويقدر المصدر الاخير بنحو ٣ مليون ليرة خلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ . وتجدر الاشارة الى أن فوائد القروض والسلف الموظفة يقدرها صندوق الدين العام بمبلغ ٤,١ مليون ليرة سورية سنويا ولكن كثيرا من الهيئات تمتنع عن الدفع ، لذا فمن الضروري أن تتخذ الوسائل الكفيلة بالزام الهيئات المدينة بدفع هذه الفوائد وعلى كفاية هذه الوسائل يتوقف الايراد الوارد من هذا المصدر زيادة أو قلة .

أما الالتزامات على صندوق الدين العام خلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ فتبلغ ما مقداره ٣,٧ مليون ليرة سورية وتتمثل هذه الالتزامات في الفوائد على الدين المجمد وفوائد سندات الخزينة .

وعلى ذلك يكون الوارد من مصدر صافي العوائد والاستثمارات والفوائد من القروض خلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ ما مقداره ٥,٦ مليون ليرة على النحو الوارد في الجدول التالي :

جـدول رقم (١٦)

صافي موارد صندوق الدين العام من العوائد والاستثمارات والفوائد

خلال ١٩٦٠/١٩٦١

الهيئـة	التقدير بمليون الليرة
ـ أرباح المصرف المركزي	٥,٠
ـ حصة الحكومة من أرباح مرفأ اللاذقية	١,٣
ـ فوائد القروض والسلف الممنوحة	٣,٠
	٩,٣
ـ مطروحا ـ التزامات صندوق الدين	٣,٧
صافي العوائد والاستثمارات والفوائد من القروض	٥,٦

٣ ـ الاقتراض الداخلي : قدرت القروض الاجبارية خلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ بمبلغ ٢,٤ مليون ليرة سورية. وتتمثل هذه القروض الاجبارية فيما فرضته القوانين على المصارف بالاكتتاب بنسبة ٧,٥٪ من ودائعها الاجبارية والخاصة وقد بني هذا التقدير على أساس زيادة اكتتاب المصارف الخاصة بنسبة تزايد ودائعها .

ورغم ان المؤسسات العامة تحتم عليها القوانين الاكتتاب بنسبة ٣٥٪ من أموالها الجاهزة الا أنه لم يقدر لها شيء حيث أنه من المعتقد أن الاموال الجاهزة لهذه المؤسسات العامة سوف لاتزيد بصورة عامة اذا لم يكن هناك عامل على تقلصها بسبب تنفيذ برامجها .

أما بالنسبة للقروض الاختيارية من الجمهور فعلى الرغم من النصوص التي تسوغ اكتتاب الافراد في سندات الخزينة فانه لم يقدر لها شيء خلال السنة المالية الحالية . لذا فان اتخاذ أية وسيلة في هذا الخصوص عن طريق تشجيع اكتتاب الشركات والافراد في سندات الخزينة سوف يترتب عليه مورد اضافي لصندوق الدين العام .

وبناء على ما سبق فان المقدر من مصدر الاقتراض الداخلي خلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ هو فقط ٢,٤ مليون ليرة والتي تتمثل من القروض الاجبارية التي فرضتها القوانين على المصارف .

خلاصة موارد صندوق الدين العام خلال السنة المالية ١٩٦٠/١٩٦١ :

مما سبق يتبين أن تقدير موارد صندوق الدين العام خلال السنةالمالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ من مصادره الثلاثة السالفة الذكر كالتالي :

جـدول رقم (١٧)

مجموع موارد صندوق الدين خلال سنة ١٩٦٠/١٩٦١

المصـــدر	التقدير بمليون الليرة
١ــ استرداد القروض	١٢,٠
٢ــ صافي العوائد والاستثمارات والفوائد من القروض	٥,٦
٣ــ الاقتراض الداخلي	٢,٤
المجموع	**٢٠,٠**

ومن المعلوم أن هذا التقدير قد يزيد في حالة :

١ ــ تحصيل بعض المبالغ المستحقة الدفع حتى بداية السنة ١٩٦٠

٢ ــ الالتجاء الى القروض الداخلية الاختيارية

٣ ــ الزام الهيئات على دفع الفوائد المستحقة عليها كاملة

كما أنه من المعلوم أن هذا التقدير قد يقل في حالة :

١ ــ عدم تسديد الهيئات المدينة للاقساط المستحقة عليها خلال هذا العـام .

٢ ــ امتناع الهيئات المدينة عن دفع الفوائد المستحقة عليها .

ج = فائض صناديق التأمين والمعاشات الحكومية :

وتقدر حصة الموظفين في صناديق التأمين والمعاشات الحكومية خلال الفترة الباقية من السنة المالية ١٩٦١/١٩٥٩ بمبلغ ١٩ مليون ليرة سورية يطرح منها مبلغ ٤ مليون ليرة سورية مقابل التأمينات والمعاشات المستحقة للموظفين والمصروفات الادارية فيكون الباقي هو ١٥ مليون ليرة سورية متاحة لتمويل خطة السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

أما حصة الحكومة في هذه الصناديق والتي تقدر أيضا بنحو من ١٩ مليون ليرة فسوف تمول بها الميزانية العادية للسنة المالية ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ ويعطي الصندوق ما يقابلها أذونات على الخزينة كما سبق ذكره في الفائض المتاح للتنمية في الموازنة العامة .

د = فائض مؤسسة التأمينات الاجتماعية :

ويمثل هذا الفائض الفرق بين موارد المؤسسة المتأتية من مساهمات أرباب العمل والعمال والتي تتمثل فيما مقداره ١٥٪ من أجور العمال المشتركين في المؤسسة وكذلك عوائد استثمار هذه الاموال من جهة وبين الالتزامات المترتبة على الصندوق من دفع تعويضات ومعاشات مستحقة للعمال ونفقات الادارة للمؤسسة من الجهة الاخرى .

ويقدر فائض مؤسسة التأمينات الاجتماعية منذ قيامها بنشاطها حتى نهاية السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ بنحو ٢٩ مليون ليرة سورية موزعة على النحو التالي :

جدول رقم (١٨)

الفائض لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية

حتى نهاية ١٩٦٠/١٩٦١

السنة	الفائض بمليون الليرة
ـ الاربعة الاشهر الاخيرة من ١٩٥٩	٣,٨
ـ السنة الميلادية ١٩٦٠	١٥,٢
ـ النصف الاول من السنة الميلادية ٩٦١	١٠,٠
المجموع	**٢٩,٠**

أما المبلغ المتاح للموازنة الانمائية للسنة المالية ١٩٦٠/١٩٦١ عن طريق الاقتراض من مؤسسة التأمينات الاجتماعية فيقدر بنحو ٢٠ مليون ليرة سورية . وترك الباقي متاحا لتمويل القطاع الخاص .

هـ = موارد مؤسسة أبنية التعليم :

ويتكون هذا المصدر من :

- المجتمع لدى مؤسسة أبنية التعليم من أرصدة أموال أبنية التعليم
- حصيلة الاضافات على الضرائب المباشرة
- حصيلة الاضافات على الرسوم الجمركية
- حصيلة الاضافات على الرسوم البلدية
- حصيلة الاضافات على القوة الكهربائية المستهلكة
- الاعـانات الخاصـة

وتقدر موارد مؤسسة أبنية التعليم خلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠ - ١٩٦١ بمبلغ ١٨,٢٥ مليون ليرة سورية موزعة على النحو التالي :

جـدول رقم (١٩)

الموارد المتولدة لدى مؤسسة أبنية التعليم

حتى نهاية ١٩٦٠/١٩٦١

المصـدر	المورد بمليون الليرة
- المتجمع لدى مؤسسة أبنية التعليم من أرصدة أموال أبنية التعليم والمدور من الاعوام السابقة	١١,٠٠
- موارد السنة المالية الحاليـة ١٩٦٠/١٩٦١ من الاضافات على الضرائب والرسوم	٧,٢٥
المجموع	**١٨,٢٥**

وتقدر نفقات الادارة للمؤسسة ونفقات الصيانة خلال هذه السنة بمبلغ ١,٢٥ مليون ليرة سورية .

وعلى ذلك يقدر الفائض المتـاح للتنمية لمؤسسة أبنية التعليم خـلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ بنحو ١٧ مليون ليرة سورية .

ولكن يجب أن يكون معلوما أن هناك ارتباطات لمشروعات ما زالت تحت التنفيذ لمؤسسة أبنية التعليم خلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠–١٩٦١ بما مقداره ٧ مليون ليرة سورية .

وعلى ذلك يقدر هذا الفائض خلال السنة الاولى من الخطة بما مقداره نحوا من ١٠ مليون ليرة .

و = فائض موارد الاوقاف الاسلامية :

ويشتمل هذا الفائض على موارد القسم الاحتياطي من موازنات الوقف في الاقليم السوري . وتتكون هذه الموارد بصفة أساسية من البنود التالية :

- بدلات الاماكن المستبدلة
- بدلات الاماكن المستهلكة
- بقايا الاجـارة الواحدة
- بقايا الاجارة المؤجلة
- المنقول من القسم العادي

وقدرت هذه الموارد في موازنات السنوات الثلاث الماضية ١٩٥٧ و١٩٥٨ و ١٩٥٩ بمبلغ ٩,٤ ، ٨,١ ، ٧,٣ مليون ليرة سورية على التوالي كما هـو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (٢٠)

موارد الاوقاف الاسلامية خلال السنوات الثلاث ١٩٥٧/١٩٥٩

بنـود الايراد	١٩٥٧ بمليون الليرة	١٩٥٨ بمليون الليرة	١٩٥٩ بمليون الليرة
– بدلات وبقايا بدلات الاماكن المستبدلة والمستهلكة	٧,٩٠٧	٦,٨١٥	٥,٦١٩
– بقايا الاجارة الواحدة والمؤجلة	٠,٣٨٥	٠,٣٦٦	٠,٣٧٨
– المنقول من القسم العادي	—	—	٠,٠٥٢
– ايرادات متنوعة	١,٠٧٣	٠,٩٢٥	١,٢١٥
المجموع		٨,١٠٦	٧,٢٦٤

وكان تقدير استخدام هذه الموارد على بنود الانفاق الرأسمالي كما هو مبين في الجدول التالي :

جـدول رقم(٢١)

توزيع الانفاق الرأسمالي للاوقاف الاسلامية خلال السنوات ١٩٥٧/١٩٥٩

بنود الانفـاق الرأسمالي	١٩٥٧ بمليون الليرة	١٩٥٨ بمليون الليرة	١٩٥٩ بمليون الليرة
ـ انشاء عقارات ذات غـلة	٤,٩٨٦	٤,١٥٨	٣,٦٢٥
ـ شراء عقارات ذات غلة	٢,٢٨٠	١,٩٦٩	٠,٩٣٠
ـ انشاء عقارات غير ذات غلة	٠,٩٠٠	٠,٧٢٠	١,٢٢٨
ـ شراء عقارات غير ذات غلة	٠,٠٤٠	٠,٠٤٠	٠,٠١٩
ـ المنقول الى القسم العادي	٠,٠٢٧	٠,٠١٢	٠,٠١٢
ـ نفقات متنوعة	١,١٣٢	١,٢٠٧	١,٤٥٠
المجموع	**٩,٣٦٥**	**٨,١٠٦**	**٧,٢٦٤**

ويتضح مما سبق أن متوسط موارد القسم الاحتياطي من موازنـات الاوقاف في الاقليم السوري خلال السنوات الثلاث الماضية ١٩٥٧/١٩٥٩ هو ٨,٣ مليون ليرة سورية .

ولقد قدر فائض الوقف السوري خلال السنة المالية الحالية ٩٦٠/٩٦١ بمبلغ ٧ مليون ليرة سورية . واعتمد في هذاالتقدير على رقم السنة ١٩٥٩ أكثر من الاعتماد على متوسط الثلاث السنوات السابقة ١٩٥٧/١٩٥٩

ولكي يكون هذا المورد متاحا لتمويل خطة السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١ يجب أن تتخذ الاجراءات لتحقيق ذلك والا فانه سوف ينفق على الاستخدامات الرأسمالية السالفة الذكر التي اعتاد عليها الوقف السوري . ولذلك فسوف نستبعد هذا المورد مؤقتا .

ز = فائض مؤسسات الاعمال الحكومية :

والمقصود بهذا الفائض الفرق بـين ايرادات الانتاج والاستغلال وبـين نفقات التشغيل والتحويلات والضرائب والارباح الموزعة .

ولقد اشتملت ايرادات الانتاج والاستغلال على البنود التالية :

- رقم الانتـــاج
- الانصبة والارباح والفوائد والايجارات المحصلة
- الايرادات الاخرى المتنوعة الجارية
- اعانة الانتاج

أما نفقات التشغيل والتحويلات والضرائب والارباح الموزعة فقد اشتملت على البنود التالية :

- الاستهلاك الوسيط
- الاجور والمرتبات وتوابعها
- الضرائب والرسوم غير المباشرة
- احتياطي تعويضات التسريح
- احتياطي الضرائب
- ضريبة دخل الارباح الصناعية والتجارية
- مكافأة أعضاء مجلس الادارة
- الارباح الموزعة

هذا هو المقصود بمدخرات مؤسسات الاعمال الحكومية . ومن الممكن تبيان تعريف هذه المدخرات عن طريق استخدامها ، فتعرف مجمل مدخرات مؤسسات الاعمال الحكومية على انها تمثل الفائض من الارباح الذي يوجه الى الاستخدامات التالية :

- التكوين الرأسمالي
- الاحتياطات الرأسمالية
- احتياطي الاستهلاك
- احتياطيات التوسع والتجديد والاحتياطيات الاجبارية والاختيارية
- تسديد واحتياطي تسديد القروض

أما مؤسسات الاعمال الحكومية في الاقليم السوري فيمكن حصرها في التالي :

- ادارة حصر التبغ والتنباك
- المديرية العامة للبريد والبرق والهاتف
- المديرية العامة للاذاعة السورية
- شركة مرفأ اللاذقية
- مؤسسة كهرباء دمشق
- مؤسسة كهرباء ومياه وحافلات حلب
- مؤسسة كهرباء حمص وحماه
- مؤسسة كهرباء دير الزور
- مؤسسة كهرباء القامشلي
- مصفاة حمص
- مصلحة مياه عين الفيجة
- الخط الحديدي الحجازي
- سكك حديد سورية الجنوبية والشمالية
- المصرف الزراعي
- مكتب الحبوب

هذا بخلاف المصرف المركزي الذي عولج مع موارد صندوق الدين العام كما سبق ذكره .

وبخلاف املاك الدولة من العقارات والاراضي التي عولجت مستقلة كما سبق ذكره أيضا .

وبخلاف المطبعة الرسمية ومشروع استثمار الملح الداخلين في نطاق الموازنة العامة نفقة وايرادا .

ويقدر فائض مؤسسات الاعمال الحكومية خلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ بعد استبعاد الاقساط المستحقة على هذه المؤسسات لصندوق

الدين العام والسابق تقديرها ضمن فائض هذا الصندوق بنحو ١٢,٣مليون ليرة سورية على النحو الوارد في الجدول التالي :

جدول رقم (٢٢)

فائض مؤسسات الاعمال الحكومية خلال السنة المالية ١٩٦٠/١٩٦١

مؤسسة الاعمال الحكومية	الفائض قبل تسديد أقساط الدين لصندوق الدين العام بمليون الليرة	الاقساط المستحقة لصندوق الدين العام بمليون الليرة	الفائض بعد تسديد أقساط الدين لصندوق الدين العام بمليون الليرة
ـ ادارة حصر التبغ والتنباك (فيما عدا الارباح المحولة للموازنة العامة)	٢,٤	—	٢,٤
ـ المديرية العامة للبريد والبرق والهاتف	٨,٠	٦,٣	١,٧
ـ مرفأ اللاذقية (فيما عدا حصة الحكومة من الارباح)	١,٨	—	١,٨
ـ مؤسسة كهرباء دمشق	٣,٤	١,٦	١,٨
ـ مؤسسة كهرباء ومياه وحافلات حلب	٣,٤	١,٩	١,٥
ـ مؤسسة كهرباء حمص وحماه	٠,٨	٠,٤	٠,٤
ـ مؤسسة كهرباء دير الزور	٠,١	٠,١	—
ـ مؤسسة كهرباء القامشلي	٠,١	—	٠,١
ـ مصلحة مياه عين الفيجة	٢,٨	—	٢,٨
ـ المصرف الزراعي	٢,٢	١,٤	٠,٨
المجموع	**٢٥,١**	**١١,٧**	**١٣,٣**

وتجدر الاشارة الى أن هذا الفائض لايشتمل على أرباح ادارة حصر التبغ والتنباك المحولة الى الموازنة العامة والتي ستستخدم لتمويل الموازنة العادية للسنة الحالية ١٩٦٠-١٩٦١ . كما أن هذا الفائض لايشتمل على حصة الحكومة في أرباح مرفأ اللاذقية السابق تقديرها ضمن فائض ايرادات صندوق الدين العام والا كان هناك ازدواج في التقدير .

ويتبين مما سبق أن بعض مؤسسات الاعمال الحكومية السابق ذكرها لم يقدر لها أي فائض خلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ وذلك اما لان بعضها يعتمد على الاعانة الحكومية لتمويل العجز الحادث في عملياتها الجارية كالمديرية العامة للاذاعة والخطوط الحديدية واما لان بعض مؤسسات الاعمال الحكومية حديثة التكوين ولم يتبلور بعد نتائج عملها كمصفاة حمص والمصرف الزراعي واما لان البعض الآخر لم يتوفر بيانات عنه كمكتب الحبوب .

وعلى ذلك فتقدير مبلغ ١٢,٣ مليون كفائض ناتج من مؤسسات الاعمال الحكومية خلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ يعتبر حدا أدنى ومن الممكن زيادة هذا الفائض زيادة كبيرة اذا تحققت مدخرات لمؤسسات الاعمال الحكومية غير الداخلة في نطاق التقدير أو اذا زادت الكفاية الانتاجية لمؤسسات الاعمال الحكومية عامة .

ح = الفائض المتاح لدى مؤسسة الاصلاح الزراعي :

يستمد هذا الفائض من :

١ ــ مشروع الغاب

٢ ــ ايجار العقارات والاراضي

٣ ــ فائض الموارد الجارية على النفقات الجارية

وفيما يلي بيان بالمبالغ المقدرة لكل مصدر :

١ ــ مشروع الغاب : والمساحة القابلة للزراعة في الوقت الحاضر هي ٢٨٣ ألف دونم قدرت أجرتها خلال السنة الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ بنحو ٢,٣ مليون ليرة سورية بمعدل ٨ ليرات للدونم الواحد في السنة .

على أننا اذا اعتبرنا أن مساحة الارض التي ستكون صالحة للزراعة خلال هذه السنة هي ما يقرب من ٣٨٠ ألف دونم وعلى أساس أجرة للدونم تتراوح بين ١٠ــ١٥ ليرة في السنة (وهو المعدل الحالي المتبع في أجرة الدونم) فان هذا المصدر يمكن أن يرتفع الى ٣,٨ أو ٤ مليون ليرة سورية. كما أنه من الممكن أن يرتفع هذا المصدر مرة أخرى اذا ما لجأت مؤسسة الاصلاح الزراعي الى رفع اجرة الدونم الى ١٥ــ٢٠ ليرة .

٢ ــ ايجارات العقارات والاراضي : ويتكون هذا المصدر من بندين : بدل ايجار العقارات واجرة الارض . وقد قدرت موارد هذين البندين خلال

هذه السنة بنحو ٢,٢ مليون ليرة سورية على أساس ما هو جار في السنين الماضية التي كانت الايرادات من هذا البند تتراوح فيها بين ٢,٢٥ الى ٢,٥ مليون ليرة سورية .

٣ ـ فائض الايرادات الجارية على النفقات الجارية : ويقدر هذا المصدر في حوالي ٦,٥ مليون ليرة سورية خلال ١٩٦٠/١٩٦١

وعلى ذلك تكون جملة الموارد المتاحة في مؤسسة الاصلاح الزراعي كالآتي :

جدول رقم (٢٣)

الفائض المتاح لدى مؤسسة الاصلاح الزراعي

خلال عام ١٩٦٠/١٩٦١

المصدر	التقدير بمليون ليرة
١ ـ مشروع الغاب	٢,٢
٢ ـ ايجارات العقارات والاراضي	٢,٢
٣ ـ فائض الايرادات على النفقات الجارية	٦,٥
المجموع	**١١,٠**

ط = الموارد المتاحة للتنمية في البلديات :

ويشتمل هذا المورد على المصادر الثلاثة التالية :

١ ـ الفائض المتاح للتنمية في موازنات البلديات .
٢ ـ بيع أراضي البلديات .
٣ ـ موارد صندوق البلديات .

يلي تبيان كل مصدر .

١ ـ الفائض المتاح للتنمية في موازنات البلديات :

ويعرف هذا الفائض على أنه يمثل الفرق بين الايرادات العادية وبين النفقات غير الانمائية (نفقات الادارة العامة والنفقات التحويلية) مضافا اليها النفقات الحتمية الانمائية والتي تكون الشطر الاعظم من النفقات الجارية للبلديات .

وتقدر الايرادات العادية للبلديات خلال السنة المالية الحالية ٩٦٠/٩٦١ بمبلغ ٥٣,٣ مليون ليرة سورية موزعة على النحو الوارد في الجدول التالي:

جدول رقم (٢٤)

الايرادات العادية للبلديات خلال ١٩٦٠/١٩٦١

المصدر	التقدير بمليون الليرة
– ضرائب مباشرة	٥,٠
– ضرائب غير مباشرة	١٤,٨
– رسوم ورخص	٢٠,٠
– ايرادات النشاط الانتاجي وشبه الانتاجي	٤,٨
– ايرادات أخرى عادية	٤,٧
المجموع	**٥٣,٣**

وتقدر النفقات غير الانمائية والنفقات الحتمية الانمائية خلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ بمبلغ ٤١,٣ مليون ليرة سورية موزعة على النحو الوارد في الجدول التالي :

جدول رقم (٢٥)

النفقات غير الانمائية والنفقات الحتمية الانمائية للبلديات خلال سنة ١٩٦٠/١٩٦١

النفقة	التقدير بمليون الليرة
– رواتب واجور وأعباء عائلية وتعويضات	٨,٧
– الاستهلاك العام	٢٩,٥
– المدفوعات التحويلية	٣,١
المجموع	**٤١,٣**

وعلى ذلك يكون الفائض المتاح للتنمية في موازنات البلديات خلال

السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ ما مقداره ١٢ مليون ليرة سورية .

٢ ـ بيع أراضي البلديات :

ويقدر هذا المورد خلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ بمبلغ ٥ مليون ليرة سورية . وقد قدر هذا الرقم على أساس المتحقق فعلا في السنوات الماضية فلقد حصلت البلديات من هذا المصدر خلال السنوات الخمس الماضية على ما يتراوح بين ٢٥ و٣٠ مليون ليرة سورية .

٣ ـ موارد صندوق البلديات :

ويتكون هذا المورد من الاقساط المدفوعة لصندوق البلديات الذي يمسك حساباته المصرف المركزي . ويقدر هذا المورد خلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ بمبلغ ١,١ مليون ليرة سورية دور الى مليون ليرة سورية .

وجدير بالذكر أن دفع هذه الاقساط قد أجري حسابه في نفقات البلديات فان لم تقم البلديات بتأدية الاقساط المستحقة عليها خلال هذه السنة زاد الفائض المتاح للتنمية في موازنات البلديات بقدر هذه الاقساط المستحقة .

وبناء على ذلك يتبين أن مجموع الموارد المتاحة للتنمية في البلديات خلال السنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ تقدر بنحو ١٨ مليون ليرة سورية موزعة على النحو التالي :

جدول رقم (٢٦)

الموارد المتاحة للتنمية في البلديات

خلال السنة المالية ١٩٦٠/١٩٦١

المصدر	التقدير بمليون الليرة
١ ـ الفائض المتاح للتنمية في موازنات البلديات	١٢,٠
٢ ـ بيع أراضي البلديات	٥,٠
٣ ـ موارد صندوق البلديات	١,٠
المجموع	**١٨,٠**

وتجدر الاشارة الى أن الموارد المتاحة للتنمية في البلديات ستخصص كلها للانفاق على مشروعات هذه البلديات كما هو وارد في الموازنة الانمائية للسنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١.

هذا بخلاف مشروعات وزارة الشؤون البلدية والقروية في الموازنة الانمائية للسنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ والتي ستمول من موارد الموازنة الانمائية والخاصة الاخرى .

ي = ايرادات أخرى :

تقدر الايرادات الاخرى بمبلغ ١٤,٧ مليون ليرة سورية . وهذا المبلغ يمثل الايرادات المحتسبة في الميزانية الخاصة الاولى بعد استبعاد مساهمة الميزانية العادية لسنة ١٩٦٠/١٩٦١.

ك = الايرادات الاستثنائية :

اما الايرادات الاستثنائية فتقدر خلال نفس الفترة بنحو من ٢٠ مليون ليرة سورية .

ل = مساهمة وقرض الاقليم الجنوبي :

وتقدر مساهمة الاقليم الجنوبي لخطة السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١ بنحو من ٤٣,٥ مليون ليرة سورية . هذا بخلاف مساهمته في الموازنة العادية للسنة المالية الحالية ١٩٦٠/١٩٦١ أيضا والتي تقدر بنحو ٢٢,٢٢٥ مليون ليرة سورية كما سبق ذكره عند الحديث عن الموازنة العامة .

م = المعونات والقروض والتسهيلات الائتمانية الخارجية :

أما المعونات والقروض والتسهيلات الائتمانية الخارجية من الاتحاد السوفييتي والمانيا الغربية واليابان والبنك الدولي للانشاء والتعمير ومن صندوق قروض التنمية ومن الفوائض الزراعية الامريكية فلقد قدرت خلال خطة التنمية الخمسية (١٩٦٠/١٩٦١ ، ١٩٦٤ـ١٩٦٥) بما مقداره نحو ٥٤٠ مليون ليرة يخص خطة السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١ منها ما مقداره نحوا من ١٠٩ مليون ليرة سورية .

ثانيا ـ الموارد المالية المتاحة لتمويل القطاع الخاص :

تبلغ احتياجات القطاع الخاص ١٧٠ مليون ليرة . وسوف نبين فيمايلي وسائل تحقيق هذه الاحتياجات في كل من أجزاء هذا القطاع .

آ = الموارد المتاحة لقطاع الاعمال المنظم :

ويقصد بهذا القطاع مجموعة المؤسسات المنتظمة في شكل شركات مساهمة أو شركات محدودة المسؤولية أو شركات توصية بالاسهم . وتتكون موارد هذا القطاع من ثلاثة مصادر :

١ ـ مجمل المدخرات الناتجة من هذا القطاع وتحتوي على الاحتياطيات الرأسمالية التالية :

- احتياطي الاهتلاك
- الاحتياطي الاجباري
- الاحتياطي الاختياري
- احتياطي التوسع

ويقدر هذا المصدر بحوالي ١٥ مليون ليرة .

٢ ـ الزيادة في رأس مال القطاع الخاص (المنظم) عن طريق انشاء شركات منظمة جديدة أو زيادة رأس مال الشركات المنظمة الحالية عن طريق طرح أسهم جديدة .

ويقدر هذا المصدر بحوالي ١٦ مليون ليرة . وبطبيعة الحال يعتبر هذا المصدر متحققا عن طريق المدخرات المتولدة في باقي أجزاء القطاع الخاص .

٣ ـ المتاح من مؤسسة التأمينات الاجتماعية لتمويل القطاع الخاص . ويقدر بنحو من ٩ مليون ليرة كما سبق ذكره في تقدير الموارد المتاحة للتنمية في القطاع العام .

وعلى ذلك يبلغ تقدير هذا المورد بما مقداره ٤٠ مليون ليرة سورية . ويعتبر تقدير المصدرين الاول والثاني من هذا المورد الحد الادنى لهما . وقد بني على أساس دراساتهما في السنوات الخمس الماضية .

ب = الموارد المتاحة لقطاع الاعمال غير المنظم :

وتقدر الموارد المتاحة في قطاع الاعمال غير المنظم ـ فيما عدا الزراعة ـ خلال سنة ١٩٦٠/١٩٦١ بمبلغ ٦٠ مليون ليرة . ويمثل هذا المورد مايتبقى لدى هذا القطاع من مدخراته بعد استبعاد ما يحول من هذه المدخرات الى القطاعات الاخرى . وقد بني تقدير المدخرات على متوسط مدخرات هذا القطاع في السنوات الخمس الماضية . وتقدر هذه المدخرات خلال سنة ١٩٦٠/١٩٦١ بحوالي ٦٥ مليون ليرة . وتمثل هذه المدخرات جملة المتولد

في هذا القطاع سواء احتجز لاغراض الاعمال أو حول الى استخدامات القطاع العائلي (في المدن) .

د = الموارد المتاحة في قطاع الزراعة والقطاع العائلي :

وتقدر هذه الموارد بحوالي ٧٠ مليون . وقد احتسب هذا المورد بنفس الطريقة التي استخدمت في القطاع غير المنظم .

ثالثا ـ اجمالي الموارد المتاحة والمدخرات :

يتضح مما سبق أن اجمالي الموارد المتاحة يبلغ ٤٦٤,٥ مليون ليرة منها ٢٩٤,٥ مليون في القطاع العام و ١٧٠ مليون ليرة في القطاع الخاص. ولكي يمكن توضيح صورة المدخرات المتولدة في كل من القطاعات المختلفة نبين المعاملات المتعلقة بتوجيه المدخرات المتولدة في قطاع الى قطاع آخر وذلك في جدول مزدوج (جدول رقم ٢٧) .

وتبين الخانات القطرية ذلك الجزء من المدخرات المتولدة في قطاع معين التي تظل متاحة لنفس القطاع . والخانة الاولى تبين مدخرات القطاع العام في الموازنة العادية التي تكون متاحة لهذا القطاع . ويمثل هذا المبلغ العجز في الموازنة العادية البالغ ٤١,٢ مليون ليرة . أما باقي بنود السطر الاول فهي: ١٩ مليون ليرة المحولة من مؤسسة التأمين والمعاشات و ٢٢,٢ مليون المحولة من الاقليم الجنوبي .

أما السطر الثاني فبنوده كالآتي :

٢٠ مليون وهي المورد الاستثنائي بالموازنة الانمائية وقد اعتبر أنه موزع بين القطاع غير المنظم (٨مليون) والقطاع الزراعي (١٢مليون) .

٤٣,٥ مليون وتمثل مساهمة الاقليم الجنوبي في الموازنة الانمائية .

١٠٩,٠ مليون وهي عبارة عن التسهيلات الائتمانية المؤمنة لاغراض التنمية .

١٤,٧ مليون وهي الموارد المتبقية لحساب الموازنة الخاصة الاولى .

ويبين السطر الثالث الموارد المتاحة للهيئات العامة الاخرى (عدا قطاع الاعمال الحكومي) وتتكون من :

٦١,٢ موارد متولدة وباقية متاحة داخل هذه الهيئات .

١١,٧ سداد قروض مستحقة على قطاع الاعمال الحكومي لصندوق الدين العام .

٢,٧ وتشمل ٠,٣ قروض مستحقة على قطاع الاعمال المنظم لصندوق الدين العام و ٢,٤ القروض التي يمكن لصندوق الدين أن يحصل عليها من القطاع الخاص .

٠,٥ وتمثل مبيعات أراضي البلديات وقد افترض أنها توجه للقطاع الزراعي .

١٣,٤ وتشمل المدخرات المتحققة في الاعوام الماضية ولاتحتسب لذلك ضمن المدخرات الحالية . وهي ١٠,٧ لمؤسسة التأمينات الاجتماعية و ٢,٧ لمؤسسة أبنية التعليم .

ويبين السطر الرابع المدخرات التي تتولد في قطاع الاعمال الحكومي وتظل متاحة لديه وهي ١٣,٣ . وذلك بعد سداد القروض البالغة ١١,٧

ويبين السطر الخامس موارد قطاع الاعمال المنظم وهي كما أسلفنا من قبل :

٩,٠ من مؤسسة التأمينات الاجتماعية .

١٥,٠ أرباح محتجزة .

١٦,٠ توسع في رأسمال هذا القطاع وقد افترض أنها تتوزع كالآتي :

٧,٠ من القطاع غير المنظم .

٩,٠ من القطاع الزراعي والعائلي .

ويبين السطر السادس موارد قطاع الاعمال غير المنظم وهي :

١٠,٠ أرباح موزعة من القطاع المنظم .

٥٠,٠ أرباح متولدة ومتاحة كمدخرات داخل القطاع غير المنظم .

ويبين السطر السابع موارد القطاع الزراعي والعائلي وهي :

٧,٠ أرباح موزعة من القطاع المنظم .

٦٣,٠ مدخرات متولدة وباقية متاحة داخل نفس القطاع .

ويبين السطر الثامن أن الاقليم الجنوبي لايحصل على أي موارد .

أما السطران التاسع والعاشر فيتحددان كالآتي :

أدرجنا في السطر الأخير ـ ٢٨,١ لكي يصبح مجموع العمود الخاص بالسنوات السابقة يساوي صفرا للدلالة على أنه لايساهم في المدخرات الجارية ومن جهة اخرى فان مجموع السطور الثلاثة الاخيرة لابد وأن يساوي

صفرا نظرا لان الموارد المتاحة للتنمية تتحقق بكاملها في القطاعين العام والخاص .

ومعنى هذا أن سحب بعض الهيئات على احتياطياتها السابقة معناه اضطرار الاقتصاد في مجموعه للحصول على مقابل هذه الموارد من الخارج . ويتضح من العمودين الخاصين بالاقليم الجنوبي والعالم الخارجي أن رصيد المعاملات الخارجية مدين بمبلغ ٢٠٢,٨ مليون . وسوف نناقش هذه التقديرات عند معالجة المدخرات في الفصل التالي .

جدول رقم (٢٧)

العلاقة بين المدخرات المتولدة في القطاعات المختلفة والموارد المتاحة لكل منها (*)

موارد القطاع رقم	مدخرات القطاع رقم										مجموع الموارد المتاحة
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	
١	-٤١,٢		١٩,٠					٢٢,٢		١٤,٧	—
٢						٨,٠	١٢,٠	٤٣,٥	١٠٩,٠	١٣,٤	١٨٧,٢
٣			٦١,٢	١١,٧	٢,٧		٥,٠				٩٤,٠
٤				١٣,٣							١٣,٣
٥			٩,٠		١٥,٠	٧,٠	٩,٠				٤٠,٠
٦					١٠,٠	٥٠,٠					٦٠,٠
٧					٧,٠		٦٣,٠				٧٠,٠
٨											—
٩									٢٨,١		٢٨,١
١٠										-٢٨,١	-٢٨,١
مجموع	-٤١,٢	—	٨٩,٢	٢٥,٠	٣٤,٧	٦٥,٠	٨٩,٠	٦٥,٧	١٣٧,١	—	٤٦٤,٥

(*) أرقام القطاعات هي كالآتي :

١ ــ الموازنة العامة
٢ ــ الموازنة الانمائية
٣ ــ الهيئات العامة الاخرى
٤ ــ قطاع الاعمال الحكومي
٥ ــ قطاع الاعمال الخاص المنظم
٦ ــ قطاع الاعمال الخاص غير المنظم
٧ ــ القطاع الزراعي والعائلي
٨ ــ الاقليم الجنوبي
٩ ــ العالم الخارجي
١٠ ــ السنوات السابقة

الفصل الثالث

التوازن الاقتصادي العام

أولا ـ تقدير الدخـل القـومي

تهدف خطة السنوات الخمس الاولى الى زيادة الدخل القومي من ٢٤٠٠ مليون ليرة في سنة الاساس الى ٣٣٦٠ مليون ليرة في السنة الخامسة أي بمعدل وسطي يبلغ ٦,٩٪ سنويا . وقد روعي عند اختيار استثمارات خطة السنة الاولى ـ كما أشرنا من قبل ـ أن تكون متفقة مع مقتضيات هـذا الهدف الاساسي . ولذلك نجد أن مشروعات الري والزراعـة الكبرى التي اختيرت في السنة الاولى ذات طبيعة بعيدة المـدى بحيث لاتعطي ثمارهـا الكاملة قبل السنة الخامسة . ولذلك فان أثر مشروعـات التوسع الافقي محدود في السنة الاولى . ومن جهة اخرى فان الاستثمارات التي تؤثر في المستوى الحالي للزراعة هي في الواقع الاستثمارات التي تمت في السنوات السابقة وهي استثمارات مالت أخيرا الى الجمود نظرا لان انتاجية المشروعات الجديدة أصبحت مرهونة بالعمليات الكبرى اللازمة للتوسع الافقي .

فاذا افترضنا أن المستوى العادي للدخل الزراعي في سنة الاساس كان ٩٦٥ مليون ليرة فان هذا الدخل سوف يرتفع على أساس الاعتبارات السالفة وبافتراض تحقق ظروف طبيعية عادية لاتميل الى الافراط في أي الاتجاهين، بحوالي ٣٥ مليون ليرة أي بمعدل ٣,٦٪ . وبذلك يصبح الدخـل الزراعي ١٠٠٠ مليون ليرة . ومن الممكن أن يرتفع هذا الرقم اذا كانت الظروف الجوية مواتية بدرجة كبيرة ، كما أنه من الجائز أن ينخفض بدرجة كبيرة اذا جاءت هذه الظروف معاكسة .

أما بالنسبة لقطاع الصناعة (ويشمل التعدين والكهرباء) فان الزيادة فيه تقدر بحوالي ٥,٨٪ أي من ٢٧٥ مليوناً الى ٢٩١ مليوناً . وقد حسبت هذه الزيادة على أساس عدة اعتبارات : فأولا نجد أن مشروعات الكهربـاء تحتاج عادة الى رأسمال كبير بالنسبة الى وحدة الدخل الناتجة خاصة في الاجل القصير . ونفس الظاهرة تصح بالنسبة لقطاع التعدين . ومن جهة أخرى فان جانبا من المشروعات الملحوظة في خطة السنة الاولى له طبيعـة بعيدة المدى ولذلك فان الزيادة المتحققة خلال السنة الاولى لابد وأن تكون متناسبة مع الاستثمارات الصناعية السابقة ومع امكانيات الانتاج للمشاريع الحاليـة .

ومن ناحية أخرى نجد أن قطاع التشييد يحظى بأكبر معدل للزيادة ان أن زيادة حركة التعمير والتنمية والاسـراع بانشاء المرافق العامـة يؤدي

بالضرورة الى توسع كبير في هذا القطاع . لذلك كان من الضروري الموازنة بين احتياجات القطاعات المختلفة عند توزيع الاستثمارات لان توجيه نسبة كبيرة من الاموال للاتجاهات التي تحتاج الى نسبة عالية من البناء والتشييد يؤدي الى عجز هذا القطاع عن الوفاء بجميع الاحتياجات فضلا عن أن مردود رأس المال يصبح في هذه الحالة أقل وبالتالي ينخفض معدل التنمية .

ومثل هذه الاعتبارات روعيت عند تقدير الدخل في باقي القطاعات . ونلاحظ هنا أن نمو قطاع التجارة مرتبط بنمو القطاعات السلعية وتحقق مشروعات النقل . ونلاحظ أن مساهمة النمو في قطاع الزراعة تأتي متأخرة لان الموسم يأتي في نهاية السنة المالية .

ومن جهة أخرى فان التوسع في القطاع الحكومي قد انعكس أثره على الزيادة في الدخل المتولد في هذا القطاع . وأخيرا فاننا نلاحظ أن القطاعات غير الزراعية يرتفع الدخل فيها من ١٤٣٥ مليون ليرة الى ١٥٣٥ مليون ليرة أي بمعدل ٧,٠٪ فاذا احتفظت هذه القطاعات في مجموعها بهذا المعدل (مع اعادة التوزيع بينها وفقا لمقتضيات التنمية) وفي نفس الوقت مضت الزراعة نحو الهدف المحدد لها في خطة التنمية الخمسية فانه يصبح من السهل على الاقتصاد في مجموعه أن يحقق المعدل المرجو للنمو خلال السنوات الخمس المقبلة .

ويلخص الجدول التالي هذه التقديرات ويتضح منه أن معدل نمو الدخل القومي خلال السنة الاولى سوف يكون ٥,٦٣٪ وهو دون المعدل الوسطي للاعتبارات سابقة الذكر .

جدول رقم (٢٨)

الدخل القومي في كل من سنة الاساس والسنة الاولى

القطاع	سنة الاساس بمليون ليرة	السنة الاولى بمليون ليرة	معدل الزيادة ٪
الزراعة	٩٦٥	١ ٠٠٠	٣,٦
الصناعة	٢٧٥	٢٩١	٥,٨
البناء والتشييد	١٠١	١١٥	١٣,٩
النقل والمواصلات	١٤٤	١٥٣	٦,٣
الحكومي	٢٣٥	٢٦٥	١٢,٨
التجاري	٤٣١	٤٥٢	٤,٩
ايجارات دور السكن	١٤١	١٤٥	٢,٨
الخدمات	١٠٨	١١٤	٥,٦
المجموع	٢ ٤٠٠	٢ ٥٣٥	٥,٦٣

ثانيا ـ توازن المصادر والاستخدامات

تتكون المصادر المتاحة للاقتصاد من السلع والخدمات من :
الناتج المحلي (الاجمالي) والاستيراد .

أما الاستخدامات فتتلخص في :
الصادرات (من السلع والخدمات)
الاستهلاك النهائي (خاص وعام)

الاستثمار (الاجمالي بما في ذلك التغير في المخزون) .

وقد قدرنا الناتج المحلي الصافي في سنة الاساس بمبلغ ٢٤٠٠ مليون ليرة يضاف الى ذلك ٨٧ مليون ليرة كتقدير لاهتلاك رأس المال . وبذلك يصبح حساب المصادر والاستخدامات الاجمالي في سنة الاساس كالآتي :

المصادر	(سنة الاساس)	الاستخدامات
الناتج القومي الصافي	٢٤٠٠	الصادرات ٦١٥
اهتلاك رأس المال	٨٧	الاستهلاك النهائي ٢١٢٥
الاستيراد	٦٦٣	الاستثمار الاجمالي ٤١٠
مجموع المصادر	**٣١٥٠**	**مجموع الاستخدامات ٣١٥٠**

وعلى هذا يكون الاستثمار المحلي الصافي هو ٤١٠ـ٨٧=٣٢٣مليون ليرة
والاستثمار الخارجي هو ٦١٥ـ٦٦٣=ـ٤٨ مليون ليرة
وبالتالي يكون الادخار القومي الصافي هو ٣٢٣ - ٤٨=٢٧٥ مليون ليرة

فاذا انتقلنا الى السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١ وجب علينا دراسة التوازن بين المصادر والاستخدامات في الاقتصاد القومي مقدما لنضمن توازن الجانبين بمثل ما تحقق في سنة الاساس . وهذا يقتضي تقدير كل من البنود المبينة بعاليه فنجد أنها كالآتي :

(١) الناتج القومي الصافي = ٢٥٣٥ كما سبق .

(٢) اهتلاك رأس المال = ٨٧ تقريبا .

(٣) الاستيراد ويقدر أن يصل في ضوء الاحتياجات الاستثمارية والاستهلاكية (مع مراعاة أثر الجفاف) الى ٧٦٣ مليون ليرة .

(٤) التصدير ويقدر أن يصل الى ٥٦٠ مليون ليرة . وقد روعي في وضع هذا أثر الجفاف . ويشمل هذا الرقم الصادرات من السلع وصافي التصدير من الصادرات غير المنظورة وذلك كالآتي :

التصدير السلعي	٤٠٠
صافي التصدير من :	
تجارة الترانزيت	٢٠
السياحة	١٥ —
نفقات وعوائد شركات النفط	١٤٠
أرباح تبديل العملات الاجنبية	٥
نفقات حكومية وغيرها	١٠
المجموع	**٥٦٠**

وقد يبدو هذا الفرض مجافيا لما ذكرناه من قبل من افتراض تحقق محصول عادي غير أن تحسن الموسم الشتوي لن تظهر آثاره الا في نهاية الخطة . وعلى ذلك فان الصادرات الفعلية سوف تكون أقل مما هو متاح تصديره في نهاية العام فاذا اعتبرنا أن الفارق بين المستوى العادي للتصدير والمستوى المتأثر بالجفاف هو ١٣٥ مليونا فان المتاح للتصدير يكون ٦٩٥ مليون ليرة .

وعلى هذا يكون الاستثمار الخارجي الفعلي = ٥٦٠ — ٧٦٢ = — ٢٠٣

وهذا هو التقدير الذي توصلنا اليه في جدول (٢٧) بجمع العمودين (٨) ، (٩) أي ٦٥,٧ + ١٣٧,١ = ٢٠٢,٨ مليون ليرة .

غير أن الاستثمار المقدر هو ٦٩٥ — ٧٦٣ = — ٦٨ مليون .

ومن الممكن اعتبار مبلغ ١٣٥ مليونا بمثابة زيادة مؤقتة في المخزون تقتضيها حاجة التجارة الخارجية في المحصولات الزراعية نتيجة تقلب المحصول .

(٥) الاستهلاك النهائي ويقدر بحوالي ٢٢٢٥ مليون ليرة .

(٦) الاستثمار المحلي الاجمالي وقد وجدنا أنه = ٤٦٥ مليون ليرة

وعلى ذلك نجد أن الاستثمار المحلي الصافي = ٤٦٥ — ٨٧ = ٣٧٨ مليون ليرة . فاذا أخذنا احتياطي التصدير في الحسبان فان :

صافي الادخار = ٣٧٨ — ٦٨ = ٣١٠ مليون ليرة .

وبذلك يمكن تلخيص حساب المصادر والاستخدامات للسنة الاولى كالآتي :

المصـــادر		(السنة الاولى)	الاستخدامات
الناتج القومي الصافي	٢٥٣٥	الصادرات الفعلية	٥٦٠
اهتلاك رأس المال	٨٧	احتياطي التصدير	١٣٥
الاستيراد	٧٦٣	مجموع المتاح للتصدير	٦٩٥
		الاستهلاك النهائي	٢٢٢٥
		الاستثمار الاجمالي	٤٦٥
مجموع المصادر	**٣٣٨٥**	**مجموع الاستخدامات**	**٣٣٨٥**

وواضح أن تحقق التوازن المطلوب يتوقف على تحقق احتياطي التصدير المشار اليه الامر الذي يتوقف بدوره على مستوى المحصول الزراعي الجديد. وطبيعي أن انخفاض هذا الاحتيـاطي اذا لم يصحبـه انخفاض في بـاقي الاستخدامات فانه يستتبع انخفاضا في المصادر أي في الناتج القـومي أو في الاستيراد .

ثالثاً ـ العمـالة

يقدر عدد السكان في الاقليم السوري حسب تعداد ايلول ١٩٦٠ بنحو ٤٥٦١ الف نسمة منهم ٢٣٥٢ الف نسمة ذكورا و ٢٢٠٩ الف نسمة اناثاً كما يتضح من الجدول التالي :

جـدول رقم (٢٨)

توزيع السكان على المحافظات في تعداد ايلول ١٩٦٠

المحافظة	ذكور بالالف	اناث بالالف	المجموع بالالف
١ ـ مدينة دمشق	٢٧٤	٢٥٨	٥٣٢
٢ ـ دمشق	٢٢٩	٢١٧	٤٤٦
٣ ـ السويداء	٥٠	٥٠	١٠٠
٤ ـ درعـا	٨٢	٨٦	١٦٨
٥ ـ حمص	٢٠٦	١٩٥	٤٠١
٦ ـ حمـاه	١٦٧	١٥٨	٣٢٥
٧ ـ ادلب	١٧٠	١٦١	٣٣١
٨ ـ اللاذقية	٢٧٢	٢٥٢	٥٢٤
٩ ـ مدينة حلب	٢١٩	٢٠٦	٤٢٥
١٠ ـ حلب	٢٧٣	٢٥٩	٥٣٢
١١ ـ الرشيد	٩٣	٨٥	١٧٨
١٢ ـ ديرالزور	١٣٧	١١٢	٢٤٩
١٣ ـ الحسكة	١٨٠	١٧٠	٣٥٠
المجموع	**٢٣٥٢**	**٢٢٠٩**	**٤٥٦١**

اما تقسيم السكان حسب السن وحسب المهنة وغير ذلك من التقسيمات الهامة التي تفيد في معرفة القوة العاملة فلم تظهر نتائجها بعد . ولذا فانه توجد صعوبة في تقدير القوة العاملة بدقة .

ولقد قدر رقم الاساس للسكان بما مقداره نحوا من ٤٥٥٠ الف نسمة. وهذا الرقم يمثل عدد سكان الاقليم السوري في بداية شهر تموز ١٩٦٠ . اما عدد السكان في نهاية خطة السنة الاولى فيقدر بحوالي ٤٦٥٠ الف نسمة أي بزيادة مقدارها ١٠٠ الف نسمة .

وبمعدل قدره ٢,٢٪ في السنة .

اما القوة العاملة فعلى أساس التقدير البحت تقـدر في سنة الاساس بنحو من ١٥٣٠ عاملا . أي حوالي ٣٤٪ من عدد السكان .

أما في السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١ فتقدر بنحو ١٥٦٤ ألف عامل مع احتفاظ نسبتها الى عدد السكان . ولايدخل في تقدير القوة العاملة أفراد القوات المسلحة وغيرهم ممن لايدخلون سوق العمل كالطلبة .

وتمثل تقديرات العمال متوسط عدد العمال في كل من السنتين . وقد احتسبت نسبتها الى متوسط عدد السكان أي ٤٥٠٠ في سنة الاساس ، ٤٦٠٠ في السنة الاولى . والجدول التالي يبين عدد السكان والقوة العاملة في كل من سنة الاساس والسنة الاولى من الخطة والزيادة المنتظرة في كل منها .

جدول رقم (٢٩)

عدد السكان وتوزيع القوة العاملة في سنة الاساس
وفي السنة الاولى

(بالالف)

	سنة الاساس	١٩٦٠/١٩٦١	الزيادة
(١) متوسط عدد السكان خلال السنة	٤٥٠٠	٤٦٠٠	١٠٠
(٢) القوة العاملة			
أ ـ في قطاع الزراعة	٨٢٠	٨٢٨	٨
ب ـ في قطاعات الصناعة والتشييد	١١٠	١١٨	٨
حـ ـ في القطاعات الاخرى	٦٠٠	٦١٨	١٨
المجموع	١٥٣٠	١٥٦٤	٣٤

ومن هذا الجدول يتضح أن الاضافة في القوة العاملة تبلغ ٣٤ ألف عامل أي بمعدل زيادة قدرها ٢,٢٪ عن سنة الاساس . تستوعب قطاعات الخدمات والنقل والادارة الحكومية منها نحو ١٨ ألف عامل ويستوعب كل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة والتشييد ٨ آلاف عامل .

وسوف يترتب على زيادة الدخل في كل من هذه القطاعات بمعدل أكبر، زيادة في انتاجية العمال ولكن بدرجات متفاوتة كما يتضح من الجدول رقم (٣٠) حيث تقاس الانتاجية المتوسطة للعامل بقسمة الدخل الاجمالي في كل قطاع على عدد العمال . ونلاحظ من هذا الجدول أن انتاجية العامل في قطاع الصناعة والتشييد ستزيد بنسبة طفيفة ويرجع ذلك لرجحان قطاع التشييد الذي لاتتغير الانتاجية فيه بسرعة . أما في قطاع الزراعة فان مشروعات التوسع الرأسي تساهم بزيادة قدرها ٢,٦٪ . وأخيرا فان التوسع في القطاعات الاخرى يتيح فرصا للعمل أمام عدد كبير من الايدي العاملة الجديدة ويسمح في نفس الوقت برفع الانتاجية بحوالي ٤,٠٪ .

جـدول رقم (٣٠)

الانتاجية المتوسطة للعامل في سنة الاساس والسنة الاولى
في كل من القطاعات الرئيسية

القطـاع	الانتاجية المتوسطة		الزيادةالنسبية
	سنة الاساس	السنة الاولى	٪
الزراعـة	١ ١٧٧	١ ٢٠٨	٢,٦
الصناعة والتشييد	٣ ٤١٨	٣ ٤٤١	٠,٧
القطاعات الاخرى (عدا الاسكان)	١ ٥٣٠	١ ٥٩٢	٤,٠
المجموع (بما فيه الاسكان)	١ ٥٦٩	١ ٦٢١	٣,٣

وتجدر الاشارة أن العمالة تعتبر هدفا من الاهداف الاجتماعية للخطة كما أن رفع انتاجية العامل هو المنفذ الاساسي لرفع متوسط دخـل الفرد وكفالة العيش الرغيد له .

وأخيرا فان الجدول التالي يعطي صورة مختصـرة للارقام الاجماليـة للخطـة .

جـدول رقم (٣١)

الارقام الاجمالية الاساسية لخطة السنة الاولى

		سنة الاساس	١٩٦٠/١٩٦١	الزيادة
١ ـ الدخـل	(بمليون الليرة)	٢٤٠٠	٢٥٣٥	١٣٥
٢ ـ الادخـار	«	٢٧٥	٣١٠	٣٥
٣ ـ الاستهلاك	«	٢١٢٥	٢٢٢٥	١٠٠
٤ ـ السكان	(بالالف)	٤٥٠٠	٤٦٠٠	١٠٠
٥ ـ القوة العاملة	«	١٥٣٠	١٥٦٤	٣٤
٦ ـ دخل الفرد	(بالليرة)	٥٣٣	٥٥١	١٨
٧ ـ انتاجية العامل	«	١٥٦٩	١٦٢١	٥٢
٨ ـ استهلاك الفرد	«	٤٧٢	٤٨٤	١٢
٩ ـ معدل الادخـار	(٪)	١١,٥	١٢,٢	٠,٧
١٠ ـ معدل الاستهلاك	«	٨٨,٥	٨٧,٨	٠,٧ ـ

ملحق رقم (١)

ملحق لخطة التنمية للسنة الاولى

ظهرت بعد اعداد الاطار العام لخطة التنمية بعض البرامج الاستثمارية التي لم تكن معدة وقت اعداد الخطة ومناقشة برامجها . ولذلك رأينا أن نضيفها هنا في الجدول الآتي . كما أضفنا أيضا تقدير استثمارات الاوقاف التي أشرنا من قبل الى أنها يجب أن توجه لاغراض التنمية

جدول رقم (٣٢)

بعض الاستثمارات الاضافية خلال ١٩٦٠/١٩٦١

(بآلاف الليرات)

القطاع	الموازنة الخاصة الثانية	الوقف السوري	استثمارات البلديات	مجموع الاضافات
قطاع الزراعة	١ ٠٠٠	٠	٠	١ ٠٠٠
قطاع التعليم	٥ ٠٠٠	٠	٠	٥ ٠٠٠
قطاع الخدمات الاجتماعية	٢٥٠	٠	٠	٢٥٠
قطاع المرافق العامة والسياحية والبلديات	١٠ ٠٠٠		٢٩ ٠٠٠	٣٩ ٠٠٠
قطاع الاسكان		٥ ٥٠٠	٠	٥ ٥٠٠
قطاعات اخرى واحتياطي	٣ ٧٥٠	—	—	٣ ٧٥٠
المجموع	٢٠ ٠٠٠	٥ ٥٠٠	٢٩ ٠٠٠	٥٤ ٥٠٠

أي ان استثمارات القطاع العام قد ارتفعت وفقا لذلك بمبلغ ٥٤,٥ مليون ليرة أو ما يعادل ١٨,٥٪ . وبالتالي زاد اجمال الاستثمار القومي بنسبة ١١,٧٪ وطبيعي أن تحقيق هذه الاستثمارات يعني ضغطا اضافيا على الموارد المالية المتاحة للتنمية وعلى القطع الاجنبي المطلوب .

الجدول التالي يبين تفاصيل المشروعات الملحوظة في هذه الاستثمارات الاضافية:

جـــدول رقم (٣٣)

تفاصيل المشروعات الملحوظة في الاستثمارات الاضافية

خلال سنة ١٩٦٠/١٩٦١

القطـاع والمشروع	الاستثمارات بألف ليرة
آ ـ قطاع الزراعة :	
مشروعات الصناعات الزراعية (انشاء معمل حرير وتجهيزاته وبناء مراكز تجفيف العنب والتين) .	١٠٠٠
ب ـ قطاع التعليم :	
١ ـ جامعتا دمشق وحلب	٤٦٠٠
٢ ـ معهد الفنون الجميلة العالي بدمشق	٤٠٠
ج ـ قطاع الخدمات الاجتماعية :	
مشروع الوحدات الارشادية للصناعات الريفية	٢٥٠
د ـ قطاع المرافق العامة والسياحة والبلديات :	
أولا ـ مشروعات المياه :	
١ ـ مشروع القريتين	٩٠
٢ ـ مشروع حصين البحر	١٦٠
٣ ـ مشروع السخنة القصير	١٥٥
٤ ـ مشروع سرغايا ـ بلودان	٥٨٧
٥ ـ مشروع شعفا وحربة ومفعلة	٢٧٢
٦ ـ مشروع كفر تخاريم	٧٧
٧ ـ ثمن ٧ مجموعات لمشاريع المياه (محركات ومضخات)	١٧١
٨ ـ مشروع مياه جرمانا ـ سقبا ـ داريا	٦٠٠
٩ ـ قساطل لميـاه درعا	٤٣
١٠ ـ توريد قساطل لحماية الآبار (١٥٠٠٠م)	٤٥٧
١١ ـ مشروع مياه معرة مصرين	٣٠٠
٢١ ـ مشروع مياه معرة الارتيق	١٥٠
١٣ ـ مشروع مياه خرابو	٧٥
١٤ ـ مشروع مياه السفيرة	٦٠
١٥ ـ توزيع ١٠٠ مجموعة لمشروعات المياه	٢٠٠٠
١٦ ـ مشروع مياه سلقين	٥٠

تابع جـــدول رقم (٣٣)

القطـاع والمشروع	الاستثمارات بألف ليرة
١٧ ــ مشروع الشبكة للحي الشرقي في تدمر	٥٠
١٨ ــ مشروع مياه الرستن	١٠٠
١٩ ــ مشروع مياه معرة النعمان	١٠٠
٢٠ ــ مشروع مياه المشتى	٥٠
٢١ ــ مشروع مياه عيون الوادي	٥٠
٢٢ ــ مشروع مياه قلعة المضيق	٥٠
٢٣ ــ مشروع أدلب ــ أريحا	١٨٩
٢٤ ــ مشروع مياه السويداء	٢٠٠
٢٥ ــ مشروع مياه منين	٥٠
٢٦ ــ مشروع تقوية مياه عين بدر	٥٠
٢٧ ــ مشروع تقوية مياه وادي اللواء	٢٥
٢٨ ــ مشروع بئر الجيزة ــ غصم	٢٥
٢٩ ــ مشروع مياه الزاوية الشرقية	١٢٥
٣٠ ــ مشروع مياه كسب	٣٠
٣١ ــ مشروع مياه عرنة	٥٠
٣٢ ــ مشروع بناء خزانات لآبار أنجزت	١٥٠
٣٣ ــ مشاريع صغيرة في المراقبات الاقليمية	٥٠
٣٤ ــ مشروع ارواء القرى العطشى	٤٠٠
المجموع	٦ ٩٩١
	٣٠١٣
ثانياً ــ مشروعات السياحة والاصطياف :	١٠ ٠٠٤
مجموع مشروعات المياه والسياحة والاصطياف	
ثالثاً ــ مشروعات البلديات : (الاضافات الى الميزانية الانمائية)	
مشروعات المرافق العامة	١٧ ٢٠٢
مشروعات المياه	٢ ٣٨٥
مشروعات الكهرباء	١ ٤٦٧
مشروعات التخطيط	٢٩٥
مشروعات النقل الداخلي	٢٤٠
مشروعات الاسكان	١٩ ٠١٨
المجموع	٤٠ ٦٠٧
	١١ ٦٠٧
الوفر الواجب تحقيقه خلال ١٩٦٠/١٩٦١	٢٩ ٠٠٠
مجموع الاضافات الى مشروعات البلديات	

ملحق رقم (٢)

لائحة بمشروعات خطة التنمية للسنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

أولا ـ مشروعات قطاع الري واستصلاح الاراضي والكهرباء المائية في خطة السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

تشتمل مشروعات قطاع الري واستصلاح الاراضي الواردة ضمن خطة التنمية في سنتها الاولى على مشروعات عديدة بعضها سيبدأ بدراسته أو سيستمر في اتمام أعمال الدراسة المتعلقة به والبعض الآخر سيباشر بتنفيذه أو سيستمر في اتمام أعمال التنفيذ المتعلقة به طبقا للمناهج الموضوعة لهذه المشاريع .

وفيما يلي نوضح أسماء مشروعات قطاع الري واستصلاح الاراضي الواردة ضمن خطة التنمية للسنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

آ ـ مشروع الغاب والعشارنة :

ويشتمل على المشروعات التالية الواردة ضمن خطة التنمية للسنة الاولى :

١ ـ اكمال انشاء سد الرستن .
٢ ـ اكمال انشاء المحطة الكهربائية المائية في الرستن .
٣ ـ اكمال انشاء جسر حر بنفسه وتحويلة خط السكة الحديدية .
٤ ـ اكمال انشاء سد محرده .
٥ ـ اكمال انشاء قنطرة العشارنة .
٦ ـ اكمال انشاء أقنية الري الرئيسية لمنطقة الغاب مع منشآتها .
٧ ـ اكمال انشاء أقنية الصرف الثانوية لمنطقة الغاب مع منشآتها .
٨ ـ اكمال انشاء شبكة الطرق الرئيسية والفرعية لمنطقة الغاب مع منشآتها .
٩ ـ اكمال انشاء دور ودوائر الري ضمن منطقة الغاب .
١٠ ـ المباشرة بانجاز الدراسات الخاصة بشبكات الري والصرف والطرق الثانوية ضمن منطقة الغاب .
١١ ـ المباشرة بالدراسات الخاصة بشبكات الري والصرف والطرق الرئيسية ضمن منطقة العشارنة .

ب ـ مشروع الروج :

ويشتمل على المشروعات التالية الواردة ضمن خطة التنمية للسنة الاولى :

١ ـ اكمال انشاء شبكة المصارف الثانوية مع منشآتها .

٢ ـ انشاء شبكات الري الشمالية والجنوبية مع منشآتها .

جـ ـ مشروع اليرموك :

ويشتمل على المشروعات التالية الواردة ضمن خطة التنمية للسنة الاولى :

١ ـ انشاء شبكتي الري الوسطى والعليا مع منشآتهما الرئيسية .

٢ ـ انشاء اربعة مراكز نضح في زيزون وتل شهاب والعجمي والاشعري .

٣ ـ انشاء مركز لتوليد الكهرباء على وادي هرير .

٤ ـ تركيب خطوط قساطل الدفع الموصلة بين مراكز النضح وأحواض تجمع المياه .

د ـ مشروع السن :

ويشتمل على المشروعات التالية الواردة ضمن خطة التنمية للسنة الاولى :

١ ـ انشاء مركز النضح الرئيسي على نهر السن ومركزي النضح الثانويين على قناة الري الرئيسية مع انشاء مركز توليد الكهرباء لادارة مراكز النضح .

٢ ـ تركيب خطوط قساطل الدفع بين مراكز النضح وأحواض تجميع المياه .

٣ ـ انشاء قناة الري الرئيسية عند كنتور ٥٠ مترا مع منشآتها الرئيسية .

هـ ـ مشروع بانياس :

ويشتمل على المشروعات التالية الواردة ضمن خطة التنمية للسنة الاولى :

١ ــ انشاء قناة بانياس الجنوبية مع منشآتها .

٢ ــ انجاز الدراسات الخاصة بانشاء قناة بانياس الشمالية .

٣ ــ المباشرة بالدراسات الخاصة بانشاء مركز النضح الرئيسي لقناة بانياس الشمالية .

و ــ مشروع العاصي الاعلى :

ويشتمل على المشروعات التالية الواردة ضمن خطة التنمية للسنة الاولى :

١ ــ انجاز أعمال الدراسات الخاصة بانشاء قنطرة رئيسية على نهر العاصي بالقرب من الحدود اللبنانية . وانشاء أقنية الري الرئيسية .

٢ ــ انجاز أعمال الدراسات الخاصة بانشاء محطتين كهربائيتين مائيتين عن طريق الاستفادة من فرق السقوط بين قناة الري الرئيسية ونهر العاصي .

ز ــ مشروع الخابور :

ويشتمل على المشروعات التالية الواردة ضمن خطة التنمية للسنة الاولى :

١ ــ انجاز الدراسات الخاصة بانشاء بعض السدود التحويلية على نهر الخابور .

٢ ــ انجاز الدراسات الخاصة بانشاء شبكات الري والصرف ضمن المنطقة المراد ارواؤها .

٣ ــ المباشرة بتنفيذ بعض المنشآت المتعلقة بالمشروع .

ح ــ مشروع الفرات :

ويشتمل على المشروعات التالية الواردة ضمن خطة التنمية للسنة الاولى :

١ ــ انجاز الدراسات الخاصة بانشاء سد الفرات .

٢ ــ انجاز الدراسات الخاصة بانشاء شبكات الري والصرف في الحوض الاعلى والاسفل للنهر .

٣ ـ انجاز الدراسات الخاصة بانشاء محطات توليد الطاقة الكهربائية المائية على النهر .

٤ ـ انجاز الدراسات الخاصة بانشاء السد التحويلي على النهر .

ط ـ مشروع بردى :

ويشتمل على المشروعات التالية الواردة ضمن خطة التنمية للسنة الاولى :

١ ـ انجاز الدراسات الخاصة بتحويل مياه بردى الى حوض نهر الاعوج لغرض خزنها وانشاء السدود اللازمة لذلك .

٢ ـ انجاز أعمال الدراسات الخاصة بانشاء شبكات الري والصرف ومنشآتها .

ثانياً ـ مشروعات القطاع الزراعي في خطة التنمية للسنة الاولى ١٩٦٠ ـ ١٩٦١

تضم مشروعات القطاع الزراعي خلال خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة الاولى ١٩٦٠ـ١٩٦١ مشروعات مختلفة في القطاعين العام والخاص على حدة ، وكذلك المشروعات الزراعية في القطاع العام والتي تتألف من الزمر التالية :

أولا ـ المشروعات الزراعية وتحتوي على :

١ ـ المشروعات الزراعية ، ويدخل تحت هذا القسم :
- مشروعات اكثار بذار القمح والشعير .
- مشروع اكثار بذار القطن .

٢ ـ مشروعات الارشاد الزراعي وتتضمن :
- مشروع الارشادات الزراعية المتنوعة .
- مشروع ارشاد القطن .
- مشروع ارشاد الشوندر السكري .
- مشروع استكمال بناء المختبرات والمكاتب الزراعية وتجهيزها في حلب .
- مشروع استكمال بناء المركز الزراعي في طرطوس والسن .

٣ ـ مشروعات التسويق الزراعي وتحتوي على :
- مشروع تسويق القطن والدعاية .

٤ ـ مشروعات الوقاية والحجر الزراعي وتحتوي على :
- مشروع الوقاية الزراعية .
- مشروع الحجر الزراعي .
- مشروع استكمال بناء الحجر الزراعي في الدبوسية .
- مشروع استكمال بناء الحجر الزراعي في جديدة يابوس .

٥ ـ مشروعات الصناعات الزراعية وتتألف من :
ـ مشروع انشاء مشتل زراعي في محافظة ادلب .
ـ مشروع معمل عصير الزيتون في سلقين .
ـ مشروع تعقيم الحليب في حلب .
ـ مشروع تعقيم الحليب في دمشق .
ـ مشروعات أخرى : وتحتوي على انشاء معمل حرير وتجهيزاته وبناء مراكز تجفيف العنب والتين .

٦ ـ مشروعات زراعية أخرى كمشروع اعانة الشعير . ومشروعات مؤسسة الاصلاح الزراعي .

ثانياً : مشروعات البستنة :

وتحتوي على الاقسام التالية :

١ ـ مشروع اكثار الاشجار المثمرة .
٢ ـ مشروع انشاء مركز لتربية النحل وتجهيزه بخلايا ، وانشاء مراكز حرير .
٣ ـ مشروع انشاء مخابر للبستنة .

ثالثاً ـ المشروعات الحراجية : وتتألف من :

١ ـ مشروعات المشاتل الحراجية .
٢ ـ مشروع انشاء خزان للمياه في مشتل العريضة .
٣ ـ مشروع انشاء خزان للمياه في مشتل حماه .
٤ ـ مشروع انشاء خزان للمياه في مشتل مضايا .
٥ ـ مشروع التحريج الاصطناعي .
٦ ـ انشاء غابات ومشاتل وبساتين مثمرة لمؤسسة الاصلاح الزراعي .

رابعا ـ مشروعات حفر آبار البادية وبناء مستودعات العلف وصوامع الحبوب :

وتحتوي هذه المشروعات على الاقسام التالية :

١ ـ مشروع حفر آبار في البادية ، ويدخل في نطاق هذا المشروع حفر آبار في البادية بمساحة يبلغ طولها الاجمالي حوالي ١٢ الف متر طولي وبمتوسط عمق كل بئر حوالي ٢٠٠ متر .

٢ ــ مشروع بناء مستودعات العلف في البادية وهو عبارة عن انشاء سبعة مستودعات للعلف في البادية مع بناء خمسة مساكن ملحقة ببعضها وذلك في كل من تدمر والسبع بيار والتنف ، وام مدفع ، والرقة ، ووادي الغريب ، والمحطة الثانية .

٣ ــ مشروع انشاء صوامع الحبوب ، وهذا المشروع عبارة عن انشاء ثلاث عشرة صومعة للحبوب في كل من محافظة الحسكة وحلب ودير الزور وحماه ودرعا ودمشق وحمص .

٤ ــ مشروع انشاء مراكز البذار ويحتوي على انشاء أربعة مراكز بذار في كل من محافظة الحسكة وحلب ، وحوران .

خامسا ــ مشروعات التعليم الزراعي والبيطري وانشاء محطات للتجارب والابحاث :

وتقسم هذه المشروعات الى قسمين :

١ ــ مشروعات التعليم الزراعي والبيطري وتتضمن :

ــ مشروع تجهيزات المدارس الزراعية والبيطرية .
ــ مشروع اتمام معامل الالبان .
ــ مشروع انشاء مداجن واسطبلات .
ــ مشروع تجهيز مكتبات للمدارس الزراعية .
ــ مشروع انشاء مركز تدريبي موسمي في القامشلي .
ــ مشروع اتمام انشاء مدرستي بوقا الزراعية والحراجية .
ــ مشروع حفر آبار وتجهيزها في المدارس الزراعية .

٢ ــ مشروعات محطات الابحاث والتجارب وتتضمن انشاء وتجهيز محطات الابحاث والتجارب واعداد الخبراء والباحثين لها .

سادساً ــ مشروعات الثروة الحيوانية ويدخل في هذه المشروعات :

١ ــ مشروع توفير الغذاء والماء للماشية في البادية .

٢ ــ مشروع تحسين العروق وتحتوي على انشاءات وتجهيزات لمحطة دير الحجر .

٣ ــ مشروع الرعاية البيطرية ويحتوي على علاجات ولقاحات للوحدات المتنقلة ، وانشاء واتمام مراكز رئيسية للرعاية والتلقيح الاصطناعي ، وتجهيز هذه المراكز .

٤ ــ مشــروع المختبر البيطري ويحتوي على تجهيز المختبر بــآلات وحيوانات .

٥ ــ مشروع مركز رعاية الحيوان والتلقيح ومداجن في فديو . وهو عبارة عن استكمال بناء المركز .

٦ ــ مشروع مركز التلقيح الصناعي في القنيطرة ويتضمن استكمال بناء المركز .

٧ ــ مشروع محطة تربية الابقار بدير الحجر ويتضمن استكمال انشاء المحطة هناك .

٨ ــ مشروع انشاء محطة أبقار لمؤسسة الاصلاح الزراعي .

٩ ــ مشروع دواجن لمؤسسة الاصلاح الزراعي .

سابعا ــ مشروعات تربية الاسماك وتحتوي على :

١ ــ مشروع انشاء محطة لتربية الاسماك في قلعة المضيق وتجهيزها .

ثامنا ــ وهناك **مشروعات القطاع الخاص** الزراعيــة المختلفــة والتي تحتوي على مشروعات زراعية عديدة تعمل جميعها على التوسع في جميع المشروعات الزراعية مما يعزز المكانة الانتاجية في كافة النشاطات الزراعية، ومن المقدر أن تقتصر مشروعات هذا القطاع في مجالات نشاطها على ثلاث فئات من المشروعات منها ما يتعلق بالمشروعات الزراعية والبستنة والحراجية، ومنها ما يتعلق بمشروعات الثروة الحيوانية ، وأخيرا منها ما يتعلق بالمعدات الرأسمالية .

ثالثاً ـ مشروعات قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء والبترول في خطة السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

يشمل هذا القطاع النشاطات التالية :

أولا ـ أعمال البحث عن المعادن والخامات الطبيعية واستخراجها .

وتتضمن أعمال الكشف والبحث والتنقيب والدراسات الجيولوجية والتعدينية اللازمة للوقوف على أنسب طرق استخراج هذه الخامات على أساس اقتصادي سليم وكذلك الدراسات اللازمة للوصول الى أنسب طرق معالجة واستخلاص وتركيز هذه الخامات .

ثانياً ـ الصناعات التحويلية وتشمل :

آ ـ الصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية والبنائية .
ب ـ الصناعات الكيماوية .
ج ـ الصناعات الغذائية .
د ـ صناعات الغزل والنسيج .

ثالثاً ـ الكهرباء الحرارية :

وتشمل جميع المشروعات الكهربائية الحرارية العائدة الى المؤسسات العامة والبلديات .

رابعاً ـ أعمال البحث والتنقيب عن البترول واستخراجه وتصفيته :

وتشمل أعمال التنقيب والحفر والاستخراج والنقل واقامة الخزانات والتصفية والصناعات اللصيقة كتعبئة الغازات المتولدة عن عملية الاستخراج والتصفية .

وفيما يلي تفاصيل مشروعات كل من هذه القطاعات :

آ ـ مشروعات التعدين :

١ ـ مشروع اتمام الخريطة الجيولوجية بمقياس ١/٢٠٠٠٠٠ ، التي

بدأ العمل فيها عام ١٩٥٨ طبقا لاتفاقية المعونة الفنية بموجب العقد ٩٤٤ .
وينفذ المشروع على ثلاث مراحل : فترة العمل بالحقل ـ المسح الجيولوجي ـ تسجيل مواقع الخامات التي يعثر عيها ـ اجراء دراسات مكتبية مخبرية على النماذج التي حصل عليها من العمل الحقلي .

ويستغرق اتمام المشروع حوالي عامين ونصف عام . وقد تم منه حتى الآن :

الاعمال الحقلية وجزء من الاعمال المكتبية بالمرحلة الاولى .

الاعمال الحقلية المتعلقة بالمرحلة الثانية .

وسوف يباشر بالاعمال الحقلية للمرحلة الثالثة التي ستنتهي في شهر نيسان ، ثم تبدأ الاعمال المكتبية والمخبرية للمرحلة الثالثة . ويكلف البرنامج حوالي ٣٦٠٠ الف ليرة سورية .

٢ ـ استكمال الخرائط الطوبوغرافية بمقياس ١/٢٠٠ ٠٠٠

نظرا لارتباط أعمال المسح الجيولوجي بضرورة وجود خرائط طبوغرافية صالحة لذلك رؤي أن يكون المشروع الثاني هو اقتراح القيام بعملية اتمام هذه الخرائط وتدقيقها ويشمل :

١ ـ القيام بعمليات التصوير الجوي .
٢ ـ القيام بالاعمال الحقلية .
٣ ـ القيام بالاعمال المكتبية .
٤ ـ طبع واعداد الخرائط المطلوبة .

وسوف تبدأ الاعمال التحضيرية وتجري عمليات الطيران فوق المناطق التي يراد عمل تصوير جوي لها .

وتقدر تكاليف القيام بهذه العملية ١٥٥ الف ليرة سورية يستغرق تنفيذها عامي ١٩٦٠ ، ١٩٦١ .

٣ ـ اتمام الخرائط الجيولوجية بمقياس ١/٥٠ ٠٠٠

في المناطق التي يتوقع وجود خامات المعادن أو البترول فيها نتيجة المشروع الاول والثاني يتعين مسحها بمقياس ١/٥٠ ٠٠٠ .

لذلك فان هذا المشروع يستكمل الاعمال الحقلية والاعمال المكتبية الخاصة بوضع هذه الخرائط على ان تجمع وينتهي وضع التقارير النهائية عنها خلال عام ١٩٦٢ أي تستغرق عامين ونصف .

وينتظر أن تتم الاعمال المكتبية المتعلقة بوضع هذه الخرائط في حدود المناطق التي تم مسحها جيولوجيا بمقياس ١/٥٠٠٠٠ وتبلغ مساحتها ٣٠٠٠ كم٢ .

يكلف المشروع ١,٢٠٠ الف ليرة سورية .

٤ ـ اتمام التنقيب عن خام الحديد واجراء الدراسات المتعلقة بتعدينه واستغلاله :

ابتدأت أعمال البحث والتنقيب في ـ منطقة راجو ـ بقضاء عفرين الواقعة في شمال غرب مدينة حلب في منتصف ١٩٥٩ طبقا لاتفاقية المعونة الفنية مع الاتحاد السوفييتي وطبقا للعقد ٩٤٤ .

عثر على الخام في جهات راجو ، كيري ، عثمانلي ، ميدان اكبس . وامكن متابعة طبقات الخام بمنطقة راجو لمسافة كيلو مترين . تتراوح نسبة الحديد بين ١٩٪ الى ٤٢٪ ميل ٢٥ . قدرت كميات الخام في هذه المنطقة مبدئيا بحوالي ١٦,٥ مليون طن .

ويقوم هذا المشروع :

١ ـ باستكمال أعمال الحفر الآلي في (منطقة راجو) .

٢ ـ واجراء الدراسات الجيولوجية .

٣ ـ واجراء الدراسات التعدينية في المناطق الاخرى المذكورة والقيام بالتجارب المعدنية .

تقدر تكاليف المشروع بحوالي ١٦,٢٥٠ الف ليرة سورية حتى بدء مرحلة الاستغلال للخام من هذه المناطق ويستمر هذا المشروع حتى السنة الخامسة من الخطة ، حيث يقرر اقامة معمل لاستخلاص الحديد من الخامات .

٥ ـ اتمام أعمال التنقيب عن خامات الكروم والمنغنيز والاسبست :

بدىء في تنفيذ المشروع ـ طبقا لاتفاقية المعونة الفنية مع الاتحاد السوفييتي بموجب العقد ٩٤٤ في منتصف ١٩٥٩ وما زالت أعمال البحث مستمرة في منطقة البسيط في الجزء الشمالي الغربي في الاقليم . توجد هذه الخامات في الصخور الفوق القلوية المسماة (الصخور الخضراء) . ويقوم المشروع باتمام أعمال التنقيب عن هذه الخامات وانهاء جميع الدراسات المتعلقة بها وانهاء الاعمال المكتبية الخاصة بها في نهاية عام ١٩٦٠ أي يستغرق العام الحالي فقط .

تبلغ تكاليفه ١٥٠ الف ليرة سورية .

٦ ـ مشروع دراسة واعداد وانشاء مملحة ومعمل لتنقية الملح وتعبئته :

لقد بدىء في عمل دراسات لاستخراج الملح وتعبئته ولذلك فان المشروع سيؤدي الى استمرار الدراسات التفصيلية والتحاليل الكيماوية وتوطئة لانشاء الملاحات ، ومصنع لتصفية الملح ، ومستودعات التخزين .

تستغرق هذه الدراسات والابحاث والانشاءات مدة عامين ١٩٦٠/١٩٦١ تبدأ بعدها مرحلة الاستغلال على نطاق واسع في بداية عام ١٩٦٢

يكلف المشروع ١,٤٠٠ الف ليرة سورية .

٧ ـ مشروع التنقيب عن الفوسفات :

عثر على طبقات الفوسفات في جبال السلسة التدمرية وخاصة في جهات تدمر والقريتين ودمشق كما عثر عليه قرب الحدود الاردنية وغرب منطقة حماه ـ حمص ، أثناء المسح الجيولوجي لوضع الخريطة الجيولوجية للاقليم وجدت هذه الطبقات في الصورة الآتية :

١ ـ طبقة من الفوسفات البيضي التركيب في صخور العصر النوردون ـ سينونان ويصل سمكها الى عشرة امتار في بعض الاماكن .

٢ ـ طبقة من الفوسفات ذات التركيب في صخور العصر الكريتاس .

٣ ـ طبقة من الفوسفات في صخور العصر الايوسيني والاوسط وسمكها نسبة خامس أوكسيد الفوسفور فيها أقل من الطبقات السابقة .

ويقوم المشروع بالدراسات الجيولوجية والتعدينية التفصيلية ووسائل تعدينية وتركيبية خلال ١٩٦١/١٩٦٢ أي يستغرق حوالي سنتين .

تقدر تكاليف تنفيذه بحوالي ٦٠٠ الف ليرة سورية .

٨ ـ مشروع التنقيب عن المواد المشعة :

أجريت في العام الماضي بعض الدراسات والاختبارات بواسطة المسح الجوي الاشعاعي قامت بها فرق مؤسسة الطاقة الذرية ، وجدت مواد مشعة في عدة مواقع وأثناء القيام بالمشروع الاول ، عثر على بعض المواد المشعة في السلسلة التدمرية ولم تجري حتى الآن أية دراسات تفصيلية لهذه المناطق .

رؤي اقتراح القيام باجراء الدراسات الجيولوجية والتعدينية التفصيلية لهذه المواقع حتى يمكن معرفة كمياتها ونوعها .

يستغرق المشروع عامين يبدأ في أول ١٩٦١ وينتهي في نهاية ١٩٦٢ يحتاج الى ٤٠٠ الف ليرة سورية .

٩ ـ مشروع التنقيب عن خامات الرصاص والزنك :

وجدت خامات الرصاص والزنك مختلطة في موقع بالقرب من قرية جبات الزيت كانت تستغل على نطاق واسع .

لم تجر الدراسات الجيولوجية والتعدينية التفصيلية للمنطقة المذكورة أو أية دراسات جيوفيزيائية لها .

ولذا فان هذا المشروع يقوم بتلك الدراسات في هذه المنطقة . ويستغرق عامين ١٩٦٢/١٩٦١ ثم تبدأ مرحلة الاستغلال بعد ذلك اذ ثبت وجود كميات كافية منه يمكن استغلالها اقتصاديا .

يكلف المشروع مبلغ ٣٥٠ الف ليرة سورية .

١٠ ـ مشروع التنقيب عن المحروقات الصلبة (الليجنيت) :

دلت المعلومات على وجود طبقات من هذه المواد في القسم الجنوبي الغربي من الاقليم بالقرب من قرية عين قنية . وأيضا في منطقة قرية عرنة الواقعة بين دمشق والقنيطرة وكذا في منطقة الزبداني .

يقوم هذا المشروع باجراء الدراسات الجيولوجية والتعدينية التفصيلية عن هذه الخامات خلال عامي ١٩٦٢/١٩٦١ تقدر تكاليف تنفيذ هذه الابحاث بمبلغ ٣٠٠ الف ليرة سورية .

١١ ـ مشروع استغلال الرخام وأحجار الزينة :

توجد بعض أنواع من الصخور التي تصلح للقطع والصقل بالقرب من اللاذقية فاذا أمكن استغلالها والكشف عن غيرها . فانه يستغنى عن استيراد مثل هذه الاحجار ، وأن تقوم صناعة القطع والصقل بالاقليم .

ولذا فالمشروع سيقوم بأعمال الكشف عن واقع الاحجار واعدادها للاستثمار . يستغرق مدة عامين ١٩٦٢/١٩٦١

ويكلف مبلغ ٤٥٤ الف ليرة سورية تقريبا بما في ذلك شراء آلات القطع والرفع والصقل .

١٢ ـ مشروع التوسع في استغلال الاسفلت :

تقوم الشركة الصناعية للاسفلت والزيوت باستثمار الاسفلت في منطقة كفرية على مسافة ٣٠كم شمال شرق اللاذقية . بموجب امتياز صادر ١٩٢٧ . تستخرج الشركة سنويا ما يقرب من ٢٥٠٠٠ طن من هذا الخام .

ولما كان احتياطي هذا الخام بمنطقة كفرية يعتبر كبيرا للغاية فان الشركة يمكنها أن تتوسع في استخراجه وخاصة بعد أن تكونت شركة أهلية لتحل محل الشركة الاجنبية المستثمرة حاليا وهي تسعى الى تخفيض أسعار التكلفة وبالتالي سعر البيع .

وفي سبيل ذلك يلزم ادخال الآلات الميكانيكية الحديثة في عمليات الاستخراج والطحن والنقل والتصنيع .

وكذلك توجد خامات الاسفلت بجهات شمال الضمير والبشرى ولكن المعلومات عن أهمية الخام في هذه المنطقة قليلة .

لذلك فقد رؤي اقتراح القيام بابحاث جيولوجية وتعدينية وتفصيلية للوقوف على الكميات الموجودة ومعرفة درجتها . يستغرق تنفيذ المشروع عامين ١٩٦١/١٩٦٢ يصبح بعدها استثمار الاسفلت على نطاق واسع .

ويكلف هذا المشروع ١,١٠٠ الف ليرة .

١٣ ـ مشروع التنقيب عن المواد الحرارية والخزفية :

توجد المواد الحرارية والخزفية في مناطق كثيرة من الاقليم مثل ، المنطقة قرب حماه ومنطقة القامشلي والرقة ، ووادي بردى ، وقرب التكية . ولم تجر أية دراسات لهذه المواقع .

ولذا فالمشروع سيقوم بأعمال التنقيب عن هذه المواد في مختلف أنحاء الاقليم وكذلك اجراء التحاليل والدراسات التكنولوجية عليها حتى يمكن معرفة جودتها ودرجة الاستفادة منها ثم استخدامها بعد ذلك في الصناعات .

ويكلف هذا المشروع حوالي ٣٠٠ الف ليرة سورية .

١٤ ـ مشروع التنقيب عن الرمال السوداء على شاطىء البحر الابيض المتوسط وجنوبي اللاذقية :

لم تجر للآن أي دراسات جيولوجية أو تعدينية تفصيلية لهذه المنطقة لدراسة مدى انتشار الرمال السوداء المحتوية على معادن المجنيتات(اكسيد الحديد المغناطيس) والالمانيت (اوكسيد الحديد التعيتاني) وماهي نسبة هذه المعادن بها .

أما المشروع فيقوم بأعمال التنقيب عن الرمال السوداء في المنطقة المذكورة وبالدراسات التابعة من أخذ عينات لتحليلها واجراء دراسات على فصلها وتركيزها .

يستغرق تنفيذ هذا المشروع حوالي السنتين وتقدر تكاليفه بمبلغ ٢٥٠ الف ليرة سورية .

١٥ ـ مشروع التنقيب عن الجبس والانهدريت :

يوجد الجبس في عدةمناطق من الاقليم على بعد ٢٥ كم شرق اللاذقية، في طبقات سميكة بكميات كبيرة، يستغل على نطاق ضيق . وهويستخدم في صناعة الاسمدة واصلاح الاراضي البور فاذا ما حرق الجبس تحول الى الانهدريت (كبريتات الكالسيوم اللامائية) تدخل في صناعة الاسمدة .

ولذلك فالمشروع يقوم بالتنقيب عن الجبس ودراسة المناطق لتحديد المناطق الاكثر أهمية لاستثماره .

يستغرق هذا المشروع حوالي السنتين ويكلف حوالي ١٩٥ الف ليرة سورية .

١٦ ـ مشروع دراسة المياه الكبريتية من الناحية الهيدروجيولوجية :

توجد عيون هذه المياه في مناطق الضمير ، ورأس العين ، وتدمر ، والحمة والسخنة. والمشروع يقوم بدراسةهذه العيونالكبريتية ويستغرق عامي ١٩٦٣/١٩٦٤ . ويكلف مبلغ ٧٥ الف ليرة سورية .

١٧ ـ مشروع التنقيب عن رمال الزجاج :

وجدت الرمال البيضاء أثناء المسح الجيولوجي بجهة الرطفة فيطبقات كبيرة يعتقد انها تصلح لصناعة الزجاج أو الاسمنت الابيض .

والمشروع يقوم بدراسة مناطق وجود هذه الرمال ، وأخذ العينات منها

وتحليلها كيميائيا ودراستها تكنولوجيا للوقوف على أصلحها للاستغلال .

يكلف المشروع ١٣٠ الف ليرة سورية . ويستغرق تنفيذه حوالي السنتين .

١٨ ـ مشروع التنقيب عن النحاس :

تشير بعض التقارير الى وجود خامات النحاس في جهات مختلفة مثل كوبونات النحاس في جهة قرة فلاح ، كبريتور الحديد والنحاس في منطقتي بوجي ورأريس شمال شرقي ساناك ، وجهة تركمانلي .

وعليه فالمشروع سيقوم بالكشف عنه وعمل الدراسات الجيولوجية والتعدينية الابتدائية في المواقع المذكورة . يكلف المشروع ٥٠ ألف ليرة سورية ويستغرق تنفيذه حوالي السنتين .

ب ـ مشروعات الصناعات التحويلية :

آ ـ الصناعات الهندسية والبنائية والكهربائية :

١ ـ مشروع صنع محركات ومحولات كهربائية صغيرة ، لانتاج محركات صغيرة (قدرتها من ٣٠ واط الى ٣ كيلو واط) تستخدم في صناعة آلات التسجيل وماكينات الخياطة والمراوح الكهربائية والمضخات والغسالات والبرادات والآلات والاجهزة الصناعية والمنزلية وانتاج محولات صغيرة تستخدم في أجهزة الراديو والتليفزيون وآلات التسجيل والاجراس الكهربائية وغيرها من الاستعمالات الصناعية .

٢ ـ مشروع صناعة القواطع اليدوية والآلية الصغيرة لانتاج القواطع التي تستعمل في التمديدات المنزلية والصناعية .

٣ ـ مشروع صنع المصابيح الكهربائية .

٤ ـ مشروع صنع القوالب المعدنية والمعالجة الحرارية التي تستخدم في كثير من الصناعات مثل المطاط والبلاستيك والزجاج والشيكولاته والآلات البسيطة وغيرها . ويشمل المشروع احداث ورشة كاملة للمعالجة الحرارية مع مخبر فيزيائي وكيميائي .

٥ ـ مشروع مصنع الملاعق والشوك والسكاكين .

٦ ـ مشروع صنع الكتل والالواح الخفيفة المعدة للبناء .

٧ ـ مشروع انتاج هوائيات التليفزيون .

٨ ـ مشروع انتاج طناجر ضغط للطبخ .

٩ ـ توسيعات في صناعة الاسمنت .

١٠ ـ مشروع اقامة مؤسسة لصناعة صهر الحديد وسكب الفونت ومعالجته .

ب ـ الصناعات الكيماوية :

١ ـ معمل السماد الآزوتي : وسيقتصر العمل في هذه السنة على اجراء الدراسات والتحضير لعملية الانشاء .

٢ ـ مشروع صناعة الدهانات والأطلية وأساسها النتروسيلولوز والراتنجات الصنعية والدهانات المائية ذات الأساس المطاطي والأطلية (فرنيش) .

٣ ـ مشروع انتاج صفائح الفورميكا ومايشابهها (بلاستيك) سمك ٢ ـ ١٥ مم .

٤ ـ مشروع سحب ونفخ البلاستيك لانتاج قناني البلاستيك والاوعية المختلفة وأنابيب المياه وأنابيب التمديدات الكهربائية والخراطيم الرفيعة والبروفيلات وأنواعها .

٥ ـ مشروع تشكيل البلاستيك بسحب الهواء : لانتاج العلب المختلفة وخاصة للمواد الغذائية ولاحواض الحمام والمغاسل وأجسام الغسالات والبرادات .

٦ ـ مشروع صناعة الكمرات والالعاب والكفوف المطاطية .

٧ ـ مشروع صناعة القماش واللباد المطلي بالمطاط وهي لازمة لصناعة الاحذية وأغطية الطاولات . وينتج أيضا البسط والارضيات المطاطية المستعملة في السيارات والاغراض المنزلية .

٨ ـ مشروع صناعة حمض الليمون .

٩ ـ مشروع غاز الأسيتلين .

جـ ـ الصناعات الغذائية :

١ ـ مشروع لتكرير زيت الزيتون .

٢ ــ مشروع لتصنيف الفواكه والخضار .

٣ ــ توسيع صناعة استخراج السكر الشوندري .

٤ ــ توسيع صناعة الكونسروة .

٥ ــ انشاء مستودعات تبريد لحفظ الفاكهة والخضار في محافظة اللاذقية .

٦ ــ مشروع لصنع الثلج الصناعي لاستعماله في عربات وسيارات تصدير الفواكه والخضروات وخاصة للبلاد المجاورة الحارة .

٧ ــ مشروعات التجريد والاحلال لادارة حصر التبغ والتنباك .

د ــ صناعة الغزل والنسيج :

١ ــ جوارب النايلون النسائية .

٢ ــ توسيعات في صناعة الجوارب الرجالية والولادية .

٣ ــ صناعة البطانيات والحرامات .

هـ ــ مشروعات التدريب المهني :

سيبدأ في هذا العام بانشاء وتجهيز مبان لعشرة مراكز تدريبية خمسة منها في حلب وخمسة في دمشق . وينتظر أن يبدأ في نهاية هذا العام بتشغيل ثلاثة مراكز تدريبية .

و ــ مشروعات أخرى :

وتشمل مشروعات الهيئة العامة لمشروع السنوات الخمس .

ومشروعات المؤسسة الاقتصادية (مثل مشروع الملح) .

ز ــ مشروعات الكهرباء الحرارية :

تتم أعمال التوليد والنقل والتوزيع للطاقة الكهربائية في الاقليم الشمالي في المؤسسات التالية :

آ ــ مؤسسات مؤممة تشرف عليها وزارة الاشغال العامة وتتولى كل منها في منطقتها أعمال التوليد والنقل والتوزيع للطاقة الكهربائية :

١ ــ مؤسسة كهرباء دمشق .

٢ ــ مؤسسة كهرباء حلب .
٣ ــ مؤسسة كهرباء حمص وحماة .
٤ ــ مؤسسة كهرباء دير الزور .
٥ ــ مؤسسة كهرباء القامشلي .

ب ــ بعض البلديات وتتولى كل منها أيضا في منطقتها أعمال توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية وتشرف عليها وزارة الشؤون البلدية والقروية .

جـ ــ شركات مرافق عامة لها امتياز التوليد والتوزيع في مناطق معينة وتشرف عليها وزارة الشؤون البلدية والقروية .

د ــ شركات صناعية لديها معامل توليد تقتصر مهمتها على تغذية مصانع تلك الشركات بالطاقة الكهربائية .

وقد لحظت الخطة المؤسسات المؤممة بالجانب الاكبر من استثمارات القطاع :

١ ــ مؤسسة كهرباء دمشق : وتتوزع استثماراتها على النحو التالي :

المشروع	ماسينفق في عام ١٩٦٠/١٩٦١ بالليرات
توسيع معامل التوليد	٤ ١٩٦ ٠٦٠
توسيع شبكات التوتر العالي	٢ ٠٣٨ ٨٦٠
توسيع مراكز التحويل	١ ٧٨٤ ٠٢٢
توسيع شبكة التوزيع	١ ٢٠٧ ٧٢٠
قطع تبديلية للحافلات	١٠٣ ٦٠٨
متفرقات	٢٠٠ ٠٠٠
المجموع	**٩ ٥٣٠ ٢٧٠**

٢ ــ مؤسسة كهرباء حلب : وتتوزع استثماراتها على النحو التالي :

المشروع	ماسينفق في عام ١٩٦٠/١٩٦١ بالليرات
أعمال الانتاج	١ ٦٧٨ ١٠٠
أعمال التوزيع	١ ٥١٣ ٠٠٠
أعمال النقل	٨٠٠ ٠٠٠
أعمال المباني	٢٩٦ ٠٠٠
المجموع	**٤ ٢٨٧ ١٠٠**

٣ ـ مؤسسة كهربـاء حمص ـ حماه : وتتوزع استثماراتهـا على النحو التالي :

المشروع	ماسينفق في عام ١٩٦٠/١٩٦١ بالليرات
توسيع معامل التوليد	٣ ٧٢٢ ٧٠٠
توسيع شبكات التوتر العالي	٥٧٥ ٠٠٠
توسيع مراكز التحويل وشبكات التوزيع	٩٧٤ ٤٦٥
المجموع	**٥ ٢٧٢ ١٦٥**

٤ ـ **مؤسسة كهرباء القامشلي :** وخصص لها مبلغ ٤٣٠ ألف ليرة لاقامة عنفة ديزل .

٥ ـ مشاريع البلديات وشركات الامتياز :

وسيبدأ العمل في مشروعات كهربائية لبلديات المدن والقرى الصغيرة تبلغ جملة تكاليفها حوالي ٣ مليون ليرة . خصص لها في هذا العام ١,٦ مليون ليرة . وينتظر اتمام هذه المشروعات في نهاية عام ١٩٦١

والجدول التالي يبين كلفة كل من هذه المشاريع مع استطاعته التأسيسية:

جدول رقم (٣٤)

تفاصيل مشروعات كهرباء البلديات وشركات الامتياز

القريـة	الاستطاعة التأسيسية ك.ف.آ	كلفة المشروع ل.س
طرطوس	٣٢٠	١٤٠,٠٠٠
جبـلة	٣٠٠	٧٦,٠٠٠
الحفـة	٦٠	٥٠,٠٠٠
سرمـين	٩٥	٤١,٠٠٠
الرستن	٩٥	١٤٠,٠٠٠
تلكلخ	٩٥	١٢٠,٠٠٠
النبـك	٢٥٠	١٨٠,٠٠٠
يبـرود	٢٥٠	٢٤٠,٠٠٠

القرية	الاستطاعة التأسيسية ك.ف.آ	كلفة المشروع ل.س
بانياس الجنوب	٣٠	٢٥,٠٠٠
الرقة	—	٥٠,٠٠٠
الحسكة	٤٠٠	١١٥,٠٠٠
عامودة	—	١٥,٠٠٠
المالكية	٩٥	٧٠,٠٠٠
درعا	٤٠٠	١٣٥,٠٠٠
قطنا	١٥	١٥,٠٠٠
الجيزة	٦٠	٦٠,٠٠٠
القطيفة	١٥	١٣,٠٠٠
مشتى ، عيون الوادي	٢٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
ضهر صغرا	٦٠	٥٠,٠٠٠
قدموس	٩٥	٦٠,٠٠٠
قرداحة	٩٥	٦٥,٠٠٠
دمسرخو ـ ابن هاني	٦٠	١٥,٠٠٠
المزيرعة	٦٠	٥٠,٠٠٠
متن عرنوق	٦٠	٦٠,٠٠٠
تفتناز	٦٠	٥٠,٠٠٠
نفش الفرعة	١٢٠	١٥٠,٠٠٠
سرمدا	—	٦٠,٠٠٠
دار تعزة	٥,٩٥	٨٠,٠٠٠
السفيرة	١٢٠	١٠٠,٠٠٠
بدامـا	٦٠	٥٠,٠٠٠
دركوش	٩٥	٦٠,٠٠٠
نبـل	—	٧٠,٠٠٠
تلبيسة	٩٥	١٠٠,٠٠٠
صدد	٩٥	٨٠,٠٠٠
شـين	٩٥	٦٠,٠٠٠
قنوات	٦٠	٦٠,٠٠٠
تل أبيض	٩٥	٧٥,٠٠٠
دير حافر		٦٥,٠٠٠
ترمانين		٧٠,٠٠٠
المسيفرة		٦٠,٠٠٠

٦ ـ مشاريع الشركات الصناعية :

وتشمل مشاريع الشركات الجديدة وتوسيعات الشركات القائمة لتوليد احتياجاتها من الطاقة الكهربائية . مثل شركات الاسمنت والغزل والنسيج والزجاج والسكر .

د ـ مشروعات البترول :

١ ـ انشاء وحدة البوتان والبروبان بالمصفاة . وقد أبرم العقد الخاص بهذه الوحدة وتحت تأدية ١٥٪ من القيمة . وفتح اعتماد مستندي بمبلغ ٧٥٪ من القيمة .

وتنتهي أعمال الانشاء في ١٩٦٠/١٢/٣١ ولذلك أدرج المبلغ اللازم لتلافي هذه النفقة بما فيه نفقات مراجعة الاعمال في خطة السنة الاولى .

٢ ـ اكمال خزانات المواد المشتعلة في محافظات دمشق وحلب ودير الزور والحسكة .

٣ ـ التنقيب عن البترول : وذلك طبقا لعقد المعونة الفنية رقم ٩٤٤ بين الاتحاد السوفييتي والاقليم الشمالي . ويشمل العقد أعمال البحث الجرافومتري والسيزمي . وقد تم حتى الآن جزء كبير من العمل وبقيت أعمال تكميلية سينتهي العمل منها في السنة الثانية من الخطة .

٤ ـ حقل كراتشوك : وقد خصص مبلغ خمسة ملايين ليرة في خطة السنة الاولى لاستمرار أعمال الحفر الاستكشافية في هذا الحقل . وتقدر قيمة الاعمال اللازمة للوصول الى مرحلة الاستغلال في حقل كراتشوك بمبلغ ١٣٥ مليون ليرة منها ٣٦ مليون لحفر آبار اضافية واقامة مستودعات وشبكات أنابيب وأجهزة و ٩٩ مليون ليرة لانشاء خط أنابيب بين الحقل وساحل البحر .

٥ ـ اكمال شبكة الانابيب بمستودعات اللاذقية وانشاء محطة للشحن البحري .

عندما قامت الهيئة العامة للبترول بتجهيز مستودعات البترول باللاذقية اقتصرت في تنفيذ شبكة الانابيب بها على خطوط بسيطة مختصرة على أساس أن المستودعات المذكورة ستستعمل في استقبال المواد البترولية من البحر وتوزيعها

بالشاحنات ونظرا لان المستودعات ستستعمل في تصدير البنزين فانه يلزم انشاء محطة ضخ قوية لاستعمالها في شحن الناقلات وزيادة مرونة الشبكة باضافة خطوط جديدة لها .

٦ ـ انشاء مستودعات اضافية في اللاذقية : لاختزان الفائض المعد للتصدير من البنزين بالمصفاة .

٧ ـ انشاء مستودعات البوتان والبروبان : لتخزين غاز البروبان اللازمة لوحدة التعبئة .

٨ ـ خطوط أنابيب نقل المواد البترولية بين حمص وحلب واللاذقية ودمشق .

وتتم هذه العملية خلال ١٨ شهرا .

٩ ـ التنقيب عن البترول والغاز : ويتم وفقا لاتفاقية المعونة الفنية السوفيتية التي نصت على حفر ٣٦ ألف متر في شمال شرق الاقليم . ومن المعروف أن شركة النفط السورية اكتشفت وجود الغاز الطبيعي في منطقة الفونة عندما كانت تقوم بالبحث عن البترول في تلك المنطقة . الا أن التجارب التي أجريت على الآبار المحفورة لم تكن كافية . كما ان استغلال هذا الغاز يتطلب معرفة كمياته المخزونة ومدى تأثيره على أعمال البحث عن البترول . وقد وضع مشروع لحفر ثلاثة آبار اختبارية جديدة لتحديد التركيب الجيولوجي وكميات الغاز وتقدير امكانيات استخدامه في الصناعة .

١٠ ـ معمل الاوكسيجين في مصفاة حمص : لتعبئة الغاز الذي ينتج عن عملية التكرير في المصفاة ويتم انشاؤه خلال السنة الاولى .

١١ ـ معمل لانتاج الاسطوانات الفولاذية .

١٢ ـ منشآت لتخزين الغاز .

١٣ ـ مشاريع أخرى .

رابعاً ـ مشروعات قطاع النقـل والمواصلات
في خطة السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

آ ـ السكك الحديدية :

تتألف الشبكة الحالية للسكك الحديدية من :

١ ـ الاقسام السورية في خط حديد بغداد التي يبلغ طولها ٢٤٧كم. وقد انشئت خلال ١٩٠٩ـ١٩١٩ . ما عدا القسم بين القامشلي وتل كوشك الذي أنشىء عام ١٩٣٥ .

٢ ـ سكك حديد شام حماه وتمديداتها . ويبلغ طولها ٣٥٠كم وأنشئت بين عام ١٨٩٥ ، ١٩١٤ .

٣ ـ الخط الحديدي الحجازي الذي يبلغ طوله ٢٤٦كم . وأنشىء بين عام ١٩٠٣ ، ١٩٠٨ وهو من النوع الضيق .

وقد تسلمت الدولة ادارة هذه الخطوط بسنة ١٩٤٨ ، ١٩٥٥ ، ١٩٤٥ على التوالي .

وقد بلغت الحمولة المنقولة على هذه الشبكة في العام الماضي ٢٢٤ ألف طن بين استيراد وتصدير أي حوالي ١٢٪ فقط من اجمالي وزن التجارة الخارجية للاقليم . فاذا أخذنا في الحسبان تجارة الترانزيت وحركةالنقل الداخلية بين مدن الاقليم ، فان النسبة السابقة تهبط الى النصف ان لم يكن أقل من ذلك . لذلك خصص جانب كبير من استثمارات القطاع العـام لهذه المشروعات .

وقد لحظ مبلغ ٣٠ مليون ليرة للسكك الحديدية في الميزانيةالانمائية لعام ١٩٦٠/١٩٦١ ولكن خفض هذا الرقم فيما بعد الى ٢٢ مليون لـيرة وجرى التخفيض بكامله من مخصصات **مشروع اللاذقيـة ـ القامشلي** . وذلك للاسباب التالية :

١ ـ أن الدراسة الفنية والاقتصادية لهذا المشروع قد تمت من قبـل الشركة البلجيكية الا أن هناك بعض الدراسات المتممة يجب الانتهاء منها قبل المباشرة باستيراد المعدات والمهمات اللازمة للمشروع .

٢ ــ أن الاعمال التمهيدية للمشروع وهي التسوية الترابية وبناء الجسور لاتحتاج الى مخصصات كبيرة في هذه الفترة القصيرة من الزمن . ولقد سبق أن لزمت المسافة بين حلب وجسر الشغور وطولها ١٠٠كم وسيستغرق تنفيذها ستة أشهر وحتى الآن بلغ ما لزم من أعمال التسوية الترابية ٥ مليون ليرة من أصل الاعتمادات المخصصة للمشروع .

الخط الحجازي : ويربط بين الاقليم وكل من المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية .

ويتألف هذا الخط في الاقليم من الاقسام التالية :

دمشق درعا حدود الاردن	١٤٠كم
درعا سمخ حدود فلسطين	٧٣ كم
درعا اسكي شام	٣٣ كم
المجموع	٢٤٦كم

وكافة هذه الخطوط بعرض ١,٠٥ متر .

وقدرت نفقات اعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي بحوالي ٨٠ مليون ليرة ، حصة الاقليم السوري منها ٢٨ مليون ليرة يضاف اليها مبلغ ٦ ملايين ليرة لشراء ثلاث عربات ديزل و ١٠٠ شاحنة عادية وتجديد المعامل وتحسين المحطات واصلاح وتقوية بعض أقسام الخط .

ب ــ الطرق البرية : وتشمل :

١ ــ شق الطرق في المناطق المحرومة مثل الجزيرة والفرات وجبل العلويين ومحافظتي درعا والسويداء .

٢ ــ انشاء شبكة طرق رئيسية في البلاد ذات مواصفات دولية .

وتنحصر الاعمال اللازمة لهذه المشروعات في الآتي :

١ ــ شق الطرق .

٢ ــ تزفيت وتعبيد الطرق الترابية .

٣ ــ تقوية وتعريض الطرق المعبدة الرئيسية والدولية .

وقد لحظت خطة السنة الاولى الطرق التالية في استثماراتها :

١ ــ طريق حمص ــ حماه .

٢ ـ طريق اللاذقية ـ حلب
٣ ـ طريق اللاذقية ـ طرابلس .
٤ ـ طريق دمشق ـ حمص ـ حماه .
٥ ـ طريق حلب ـ الرقة ـ دير الزور .
٦ ـ طريق دمشق ـ درعا ـ حدود الاردن .
٧ ـ طريق حماة ـ مصياف ـ بانياس .
٨ ـ طريق دير الزور ـ الحسكة ـ القامشلي .
٩ ـ شق طرق في منطقة العلويين .
١٠ ـ طرق مختلفة .

د ـ الجسور :

تتضمن مشروعات الجسور العمليات التالية :

١ ـ استبدال بعض الجسور القديمة التي لم تعد تتناسب مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للاقليم .

٢ ـ زيادة عدد الجسور على الانهر لاختصار المسافات بين مناطق الانتاج والمدن .

٣ ـ انشاء الجسور على ممرات السيول لربط القرى المتجاورة والتي تؤلف مجموعة اقتصادية فيما بينها طول أيام السنة .

وتتضمن خطة السنة الاولى المشروعات الآتية :

١ ـ جسور الفرات : انشاء جسر جديد في الرقة
٢ ـ جسور نهر الخابور : جسر في رأس العيون
جسر في الشدادة
جسر في الصور
٣ ـ جسور نهر جغجغ : جسر جديد في القامشلي
٤ ـ جسور على ممرات السيول: جسر وادي النصارى

د ـ البرق والهاتف :

وتشمل مشروعات هذا القطاع مايلي :

المشروع	تاريخ تحقيقه
١ ــ محطة ارسال في الديماس	٦٣/٧/١
٢ ــ محطة استقبال في السبينة	٦٣/٧/١
٣ ــ الاجهزة الانتهائية للهاتف والبرق	٦٣/٧/١
٤ ــ مشروع الانتشار بين القاهرة ودمشق	٦٣/٧/١
٥ ــ مشروع خط النظر بين بيروت ودمشق	٦١/٧/١
٦ ــ توسيع الشبكات الهاتفية والأبنية	٦٣/٧/١
٧ ــ ربط المقاسم الآلية في المدن	٦٥/١/١
٨ ــ توسيع شبكات المواصلات الهاتفية والبرقية بين مدن الاقليم والبلاد الخارجية مع اجهزة حامل ومركز تقوية	٦٤/٧/١
٩ ــ نداء الهاتف الآلي بين المدن الكبرى	٦٤/٧/١
١٠ ــ شبكات هاتفية ريفية	٦٥/٧/١

هـ ــ البريــد :

ترمي مشروعات البريد الى :

١ ــ الاستغناء عن مراكز البريد المستأجرة وبنــاء ٢٨ مركزا بريديا خلال الخطة الخمسية وبذلك يزداد عدد مراكز البريد من ٦٠ الى ٦٥ في السنة الاولى والى ٨٨ في نهاية الخطة الخمسية .

٢ ــ ادخال الفرز الآلي والختم الميكانيكي في الاعمال البريدية لاختصار الوقت .

٣ ــ اعداد وسائل نقل البريد بالسيارات وذلك عنــدما تكون القرى متجاورة كقرى الغوطة والقرى المجاورة لحلب وادلب وحماه .

و ــ مرفأ طرطوس :

حددت ست سنوات لانتهاء أعمال المرفأ في بادىء الامر الا أن مــن المحتمل أن تختصر هذه المدة الى خمس سنوات . وقــد بوشر فعلا بانشاء المكسر الرئيسي لهذا المرفأ في شهر شباط الماضي .

ز ـ المطـارات :

وتتضمن مشروعات المطارات :

آ ـ انشاء مطارات جديدة . وتشمل :

١ ـ انشاء مطار دمشق الدولي الجديد . وقد تمت الدراسات الفنية ووضعت التقارير النهائية لهذا المشروع وتمت الموافقة عليها . وتقوم الآن شركة بيكر الدولية باعداد اضبارات المناقصة للمرحلة التمهيدية والتي ستطرح على المناقصة في بحر شهر شباط القادم . كما وضعت مخططات الاوتوستراد الطريق الذي سيصل المدينة مع المطار الجديد . ومن المنتظر أن تنتهي الاعمال التمهيدية خلال شهر حزيران من عام ١٩٦٢ حيث تستطيع الطائرات النفاثة الكبيرة الهبوط في المطار الجديد .

٢ ـ مطار دير الزور الجديد . وذلك ليحل محل المطـار الحالي الذي لايصلح لهبوط الطائرات لقربه من الجبال . وقد بدأت الاعمال التاليـة : مهبط بطول ١٢٠٠ متر ـ ساحة لوقوف الطائرات ـ طريقين الواحد يربط الساحة بالمهبط والآخر يربطها بالطريق العام .

ومن المنتظر أن ينتهي العمل في هذا المطار خلال السنة الحالية .

ب ـ اصلاح وتوسيع المطارات الحالية . وتشمل :

١ ـ توسيع وتجهيز مطار حلب النهاري . فمطار حلب في وضعه الراهن لايصلح للاستعمال الا في النهار وللطـائرات الصغيرة . وترمي خطة السنة الاولى الى تحويله لمطار دولي يمكن استعماله ليلا ونهارا ومن قبل الطائرات الكبيرة والنفاثة .

وقد تم حتى الآن توسيع اطالة المهبط الرئيسي الى ٣٤٠٠ متر وستجري انارته مع بقيـة المنشآت في بحر هـذه السنة بالاضافة الى الاعمال التالية : ساحة جديدة لوقوف الطائرات ـ ممر بين الساحة والمهبط وطريق آخر من الساحة الى الأبنية والى الطريق العـام ـ بناء للدوائر الرسمية ـ محطة الركاب ـ برج للمراقبة .

٢ ـ اصلاح وتحسين مطار القامشلي . وقد بوشر بهذا المشـروع في العام الماضي وقد تمت الاعمال التالية حتى الآن : برج المراقبة ـ محطة الاستقبال ـ تمديد الكهرباء من المدينة الى المطار ـ توسيع

الجهاز الاداري ـ محطة ارشاد لاسلكي لارشاد الطائرات الى موقع المطار .

ومن المنتظر استكمال المطار في السنة الحالية وذلك باجراء العمليات التالية :

تمديد المياه الى محطة الاستقبال ـ أنشاء طريق فرعي الى المحطة ـ انشاء ساحة لوقوف السيارات .

٣ ـ استكمال مطار حميم في اللاذقية : وقد بوشر بهذا المطار في العام الماضي ، بانشاء محطة صغيرة للاستقبال ومحطة للارسال. أما هذه السنة فسيجري اعادة تعبيد المهبط الرئيسي وبناء برج للمراقبة وتوسيع الجهاز الاداري وأغلب هذه الاعمال سيباشر بها خلال الربيع القادم .

ح ـ الاذاعة :

١ ـ محطة الارسال في الصبورة : وقد تم تنفيذ القسم الاكبر من هذا المشروع . ومن المنتظر المباشرة باستثماره اعتبارا من بداية عام ١٩٦١ غير أن القوة الكهربائية المتممة له لن تستكمل قبل نهاية العام المالي الحالي .

٢ ـ محطتا الارسال على الموجة المتوسطة في كل من دير الزور وطرطوس : وسيتم الجزء الاكبر من هذا المشروع خلال السنة الاولى من الخطة . وقد تم البناء حتى الآن وسيباشر بتركيب أجهزة الارسال في الشهرين القادمين ومن المنتظر استعمالها قبل نهاية السنة الاولى . وستكون قوة كل من المحطتين ٣٠ كيلووات.

٣ ـ محطة ارسال للاذاعة في حمص : وقد بوشر في هذا المشروع خلال العام الحالي ولن يباشر باستثماره قبل أوائل عام ١٩٦٢ . ومن المنتظر اتمام بناء الاذاعة خلال هذا العام مع التعاقد على توريد أجهزة الارسال . وستكون قوة المحطة ٣٠٠ كيلووات .

٤ ـ تجديد استديوهات الاذاعة وتوسيعها : وقد انتهى العمل من استديو وغرفة مراقبة ومن المنتظر وصول بعض التجهيزات في القريب العاجل قبل نهاية هذا العام .

ط ـ الاذاعة المرئية :

يشمل برنامج الاذاعة المرئية المشاريع التالية :

١ ـ محطة الارسال في دمشق وقد تم تركيبها وبوشر باستعمالها .

٢ ـ استديوهات الاذاعة المرئية في دمشق ومسرح شعبي .

٣ ـ محطة الارسال في حلب .

٤ ـ محطة الارسال في حمص .

٥ ـ محطات تقوية للاذاعة المرئية في كل من الشيخ طاهر وقلدون والصوان .

وقد وصلت معظم الاجهزة للمراكز مع شبكات أجهزة الوصل . وقد تمت أبنية مركز حلب وسيباشر في تركيب الاجهزة في غضون الشهر المقبل . ويبدأ الارسال في بحر الاربعة أشهر القادمة . كذلك انتهت مناقصة بناء مركز حمص ومن المحتمل أن يباشر باستعمال هذه المحطة في الشهر السابع من عام ١٩٦١ وقد تمت دراسة المساحة المتعلقة بالاراضي التي ستقام عليها أجهزة محطات الوصل . وبعد اقرار وتحديد هذه المراكز سيستغرق تركيب كل مركز شهرا واحدا . ومن المنتظر أن تنتهي هذه الاعمال خلال السنة الحالية وبذلك سيكون للاقليم شبكة للاذاعة المرئية تخترقه من الجنوب الى أقصى الشمال .

خامساً ـ مشروعات قطاع التعليم
في خطة السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

آ ـ التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي :

وتنطوي خطة السنة الاولى على أحداث ١١٨٤ شعبة جديدة توزيعها كالآتي :

١ ـ المرحلة الابتدائية	١٠٩٠	شعبة جديدة
٢ ـ المرحلة الاعدادية العامة	٣٧	» »
٣ ـ دور المعلمين والمعلمات	١٢	» »
٤ ـ المرحلة الاعدادية الصناعية	١٧	» »
٥ ـ المرحلة الاعدادية النسوية	٤	» »
٦ ـ المرحلة الثانوية الصناعية	١٥	» »
٧ ـ المرحلة الثانوية النسوية	٢	» »
٨ ـ المرحلة الثانوية التجارية	٧	» »

ب ـ التعليم العالي :

١ ـ المعهد الزراعي العالي بدمشق وستفتتح به شعبتان .

٢ ـ المعهد الصناعي بحلب وهو معهد فريد من نوعه في الجمهورية العربية المتحدة وسيلتحق به في خلال السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١ حوالي ١٢٠ طالباً .

٣ ـ المعهد التجاري العالي بحلب وسيفتتح به في خطة السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١ شعبتان .

٤ ـ معهد الفنون الجميلة العالي بدمشق وهو الاول من نوعه في الاقليم وستفتتح به شعبتان خلال خطة السنة الاولى .

د ـ التعليم الجامعي :

١ ـ البدء في انشاء جامعة حلب .

٢ ـ تدعيم جامعة دمشق .

٣ ـ البدء بانشاء المدينة الجامعية في كل من دمشق وحلب .

د ـ البعثـات :

١ ـ ايفاد ١١٥ بعثة للتخصص العالي لمختلف الوزارات والجامعة في الجامعات الاجنبية وفي جامعات الاقليم الجنوبي .

٢ ـ ايفاد ١٩٢ بعثة الى جامعات الاقليم الجنوبي لتحضير الدرجة الجامعية الاولى على أساس منح من الاقليم الجنوبي .

هـ ـ مشروعات مؤسسة أبنية التعليم :

أولا ـ بناء ٨٤ مدرسة ابتدائية مجموع شعبها ٤٧٠ شعبة ـ يتم منها ٦٤ مدرسة بها ٢٢٢ شعبة ـ أما الباقي فسيبنى هيكلها فقط خلال خطة السنة الاولى وتوزيع هذه المدارس كالآتي :

١١ مدرسة بكل منها شعبتان .

٣٨ مدرسة بكل منها ٣ شعب .

٢ مدرسة بكل منها ٤ شعب .

١٣ مدرسة بكل منها ٦ شعب .

٢٠ هيكل مدرسة بكل منها ١٢ ـ ١٦ شعبة . ومباشرة الاعمال النهائية بها .

ثانياً ـ التعليم الاعدادي والثانوي العام ودور المعلمين والمعلمات :

بناء هيكل ٨٧ شعبة بالتعليم الاعدادي والثانوي العام .

بناء هيكل ١٤ شعبة لدور المعلمين والمعلمات .

توسيع منامة لدار المعلمين والمعلمات بدمشق .

ثالثاً ـ التعليم الصناعي :

بناء هيكل ٩٤ شعبة .

بناء هيكل ٦٠ معملا .

سادساً ـ مشروعات قطاع الصحة
في خطة السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

١ ـ توسيع وتجهيز وتشغيل مستشفيات وأغراض صحية .

٢ ـ توسيع مستشفى حمص .

٣ ـ استكمال انشاءات ومباني صحية .

٤ ـ انشاء طابق جديد في مستشفى دمشق .

٥ ـ انشاء وحدات صحية متنقلة .

٦ ـ انشاء مدرسة تمريض في دمشق .

٧ ـ انشاء مراكز صحية نموذجية .

٨ ـ انشاء مراكز صحية عادية .

٩ ـ انشاء مراكز صحية ريفية .

١٠ ـ انشاء مستوصفين في ادلب .

١١ ـ انشاء مستوصفين في درعا .

١٢ ـ انشاء مستوصف في القدموس

١٣ ـ بناء مستشفى في السويداء .

١٤ ـ بناء مستشفى في حماه .

١٥ ـ بناء مستشفى في حلب .

١٦ ـ بناء مستشفى في الحسكة .

١٧ ـ استهلاك مشفى الارسالية الامريكية في دير الزور .

سابعاً ـ مشروعات قطاع الخدمات الاجتماعية
في خطة السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

١ ـ مشروعات العمل : وتشمل :

مشروعات العمل الصناعي وتضم المشروعين التاليين :

ـ مشروع المستوصفات والصيدليات للعمال الصناعيين .

ـ مشروع المعهد النقابي .

مشروعات العمل الزراعي ويدخل تحتها المشروعان الآتيان :

ـ مشروع المستوصفات والصيدليات للعمال الزراعيين والمزارعين .

ـ مشروع التدريب الزراعي .

٢ ـ مشروعات التعاون :

ـ مشروعات التعاون الزراعي .

ـ مشروعات التعاون داخل المدن للاستهلاك المنزلي وبناء المساكن وتعاونيات الخدمات والتعاونيات الانتاجية العمالية .

٣ ـ مشروعات الصناعات الريفية :

انشاء وتجهيز وحدات ارشادية وتدريبية للصناعات الريفية .

٤ ـ مشروع المراكز الاجتماعية :

انشاء مراكز اجتماعية نموذجية وعادية في مختلف المحافظات .

٥ ـ مشروعات التخفيف الاجتماعي :

ـ مشروع معاهد اصلاح الاحداث .

ـ مشروع المؤسسة النموذجية لتأهيل المكفوفين .

٦ ـ مشروعات المساكن الريفية :

تخصيص قطع من أراضي أملاك الدولة أو الاملاك الخاصة لبناء بيوت للمزارعين وتنظيمها في مقاسم .

٧ ـ مشروعات المراكز والوحدات الثقافية :

ـ مشروع المراكز الثقافية .

ـ مشروع الوحدات الثقافية المتنقلة عن طريق سيارات كبيرة مجهزة بالراديو والسينما والكتب .

٨ ـ مشروع المسارح والسينما :

ـ مشروع استكمال انشاء مسرح في دمشق .

ـ مشروعات السينما لانتاج بعض الافلام .

٩ ـ مشروعات التثقيف والارشاد الاجتماعي :

وتشتمل على مشروع الارشاد الاجتماعي ونشر الثقافة لخدمة النظام الديمقراطي الاشتراكي التعاوني .

١٠ ـ مشروعات المتاحف :

استكمال أبنية المتاحف الثلاثة في دمشق وحلب وتدمر .

١١ ـ مشروعات رعاية الشباب :

انشاء ملاعب ونواد في كل من محافظة السويداء وحمص والحسكة وحماه ودرعا وادلب ودير الزور والقامشلي .

ثامناً ـ مشروعات قطاع المرافق العامة والبلديات والسياحة في خطة السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

آ ـ مشاريع الاسالة :

١ ـ مشروع الجوخدار القروية .

٢ ـ مشروع تل سلحب والبيضا .

٣ ـ مشروع السلمية من بئر تل الغزالة .

٤ ـ تكملة مشروع بيت جن ـ القنيطرة .

٥ ـ مشروع منكة الحطب ـ الحراك ـ بريكة ـ مشروع لبلدة نوى ومشاريع اخرى .

٦ ـ مشروع عثمان .

ب ـ مشاريع حفر الآبار :

١ ـ اتفاقية سواح والشركة اليوغوسلافية .

٢ ـ اتفاقية أيوبي للمحافظات الشمالية ودمشق ومحافظة درعا والسويداء .

٣ ـ اتفاقية موريس اندراوس .

٤ ـ اتفاقية حبيلا وباقوس .

٥ ـ اتفاقية لطفي غزال .

٦ ـ اتفاقية نزهة وزين الدين .

جـ ـ مشاريع المياه :

١ ـ مشروع القريتين

٢ ـ مشروع حصين البحر

٣ ـ مشروع السخنة ـ القصير

٤ ـ مشروع سرغايا ـ بلودان

٥ ـ مشروع شعفا ـ وحربة ومفعلة
٦ ـ مشروع كفر تخاريم .
٧ ـ سبع مجموعات لمشاريع المياه : محركات ومضخات
٨ ـ مشروع مياه جرمانا ـ سقيا ـ داريا
٩ ـ قساطل لمياه درعا
١٠ ـ توريد قساطل لحماية الآبار (١٥٠٠٠ م)
١١ ـ مشروع مياه معرة مصرين
١٢ ـ مشروع مياه معرة الأرتيق
١٣ ـ مشروع مياه خرانو
١٤ ـ مشروع مياه السفيرة
١٥ ـ توريد ١٠٠ مجموعة لمشروعات المياه .
١٦ ـ مشروع مياه سلقين .
١٧ ـ مشروع الشبكة للحي الشرقي في تدمر .
١٨ ـ مشروع مياه الرستن .
١٩ ـ مشروع مياه معرة النعمان .
٢٠ ـ مشروع مياه المشتى .
٢١ ـ مشروع مياه عيون الوادي
٢٢ ـ مشروع مياه قلعة المضيق
٢٣ ـ مشروع ادلب أريحا
٢٤ ـ مشروع مياه السويداء
٢٥ ـ مشروع مياه منين
٢٦ ـ مشروع تقوية مياه عين بدر
٢٧ ـ مشروع تقوية مياه وادي اللواء
٢٨ ـ مشروع بئر الجيزة ـ غصم
٢٩ ـ مشروع مياه الزاوية الشرقية
٣٠ ـ مشروع مياه كسب
٣١ ـ مشروع مياه عرنة
٣٢ ـ مشروع بناء خزانات لآبار انجزت
٣٣ ـ مشاريع صغيرة في المراقبات الاقليمية
٣٤ ـ مشاريع الصيانة
٣٥ ـ مشاريع ارواء القرى العطشى
٣٦ ـ مشاريع مياه عين الفيجة وحلب

د ـ مشاريع التخطيط :

مشاريع التخطيط في كل من درعا ـ السويداء ـ التل ـ الحسكة ـ القامشلي ـ الرقة ـ تلكلخ ـ الرستن ـ محردة ـ جبلة ـ عفرين ـ مرمريتا ـ قطنا ـ معلولا ـ مصياف ـ السلمية ـ مسلمى ـ النبك .

هـ ـ مشاريع السياحة والاصطياف :

و ـ مشاريع البلديات :

١ ـ مشاريع المرافق العامة

٢ ـ مشاريع المياه

٣ ـ مشاريع الكهرباء

٤ ـ مشاريع التخطيط

٥ ـ مشاريع النقل الداخلي

تاسعاً ـ مشروعات الاسكان
في خطة السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

آ ـ مشروعات القطاع العام :

١ ـ انشاء وحدات سكنية في الريف

٢ ـ انشاء وحدات سكنية شعبية

٣ ـ انشاء وحدات سكنية دون المتوسطة

٤ ـ انشاء وحدات سكنية متوسطة

٥ ـ انشاء وحدات سكنية فوق المتوسط

٦ ـ أعمال الترميم

ب ـ مشروعات القطاع الخاص :

انشاء ٦٧٠٠ وحدة سكنية

عاشرا ـ مشروعات القطاعات الاخرى
في خطة السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

١ ـ مشروعات التسلية بالقطاع الخاص

٢ ـ مشروعات قطاع التجارة الخاص

٣ ـ مشروعات الامن العام الداخلي والشرطة

٤ ـ مشروعات الأبنية الحكومية ومشروعات عمرانية أخرى

ملحق رقم (٣)

أهداف مشروعات خطة التنمية للسنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

أولا ـ أهداف مشروعات قطاع الري واستصلاح الاراضي والكهرباء المائية

فيما يلي الاهداف المنتظر الحصول عليها نتيجة لتنفيذ مشاريع الري والكهرباء المائية واستصلاح الاراضي .

١ ـ مشروع الغاب ـ العشارنة :

يقع سهل الغاب على نهر العاصي بين العشارنة جنوبا والكفير شمالا وسلسلة جبال الزاوية شرقا وجبال العلويين غربا وتبلغ مساحته نحو ٥٠ ألف هكتار ويقع سهل طار العلا العشارنة على جانبي نهر العاصي بين سيجر والعشارنة ومساحته نحو ٢٠ ألف هكتار .

ويستهدف المشروع تصريف المياه التي كانت تتجمع في مستنقعي الغاب والعشارنة واستثمار اراضيهما بانشاء شبكات الري والصرف والطرق الرئيسية والفرعية وانشاء السدود اللازمة لتخزين مياه نهر العاصي والسيطرة على فيضاناته .

وقد تم تجفيف المستنقعات ويجري العمل في بناء سدي الرستن ومحردة وتبلغ تكاليف انشائهما نحو ٥٥ مليون ليرة سورية كما يجري العمل في انشاء قنطرة العشارنة والطرق وأقنية الري والصرف الرئيسية والثانوية وما يتبعها من منشآت .

ويكلف المشروع نحو ١٨٠ مليون ليرة انفق منها حتى بداية سنة ١٩٦٠/١٩٦١ نحو ٥٧ مليون ليرة وسينفق الباقي وقدره ١٢٣ مليون ليرة على ثلاث سنوات منها نحو ٤٤ مليون في عام ١٩٦٠/١٩٦١ و ٤٤ مليون في عام ١٩٦١/١٩٦٢ و ٣٥ مليون في عام ١٩٦٢/١٩٦٣ وسيبدأ استغلال ٧٠٠٠ هكتار من المشروع في عام ١٩٦١/١٩٦٢ ثم ٥٣٠٠٠ هكتار في عام ١٩٦٢/١٩٦٣ كما سيتم استغلال المشروع بأكمله في عام ١٩٦٣/١٩٦٤

وسيؤمن المشروع توليد طاقة كهربائية على سد الرستن قدرها ٧٥٠٠ كيلوات تحتاج اليها مدينتا حمص وحماه وتوطين عشرة آلاف عائلة من الفلاحين وافساح المجال لحياة كريمة أمام ٥٠ ألف من المواطنين وسوف يغل دخلا قدره ٨,٢ مليون ليرة في ١٩٦١/١٩٦٢ و ٤١,٥٠ مليون ليرة

عام ١٩٦٢/١٩٦٣ ثم ٥٣ مليون ليرة سنويا اعتبارا من ١٩٦٣/١٩٦٤

٢ ـ مشروع الروج :

يستهدف مشروع الروج تصريف مياه أراضي مستنقع الروج البالغ مساحته ٥٠٠٠ هكتار ويقع في المنطقة الغربية من محافظة حلب تفصله سلسلة جبال الوسطاني عن نهر العاصي ثم اعداد المنطقة للري .

وقد تم تجفيف المستنقع بواسطة نفق طوله ٤٣٠٠ متر عبر جبل الوسطاني وشبكة مصارف رئيسية وثانوية ويجري العمل في اعداد شبكات الري الشمالية والجنوبية التي ستتلقى مياه الينابيع وتوزعها على الاراضي الزراعية . ويكلف المشروع نحو ١٢ مليون ليرة انفق منها حتى اول سنة ١٩٦٠/١٩٦١ نحو ٤,٥٠ مليون ليرة وسينفق الباقي وقدره ٧,٥ مليون ليرة في عامي ١٩٦٠/١٩٦١ أو ١٩٦١/١٩٦٢ وسيبدأ استغلال ١٢٠٠ هكتار من المشروع في عام ١٩٦١/١٩٦٢ كما سيتم استغلال المشروع بأكمله في عام ١٩٦٢/١٩٦٣ وسوف يغل دخلا قدره ١,٤ مليون ليرة في ١٩٦١/١٩٦٢ ثم ٦ مليون ليرة سنويا اعتبارا من ١٩٦٢/١٩٦٣

٣ ـ مشروع اليرموك :

يستهدف مشروع اليرموك استثمار مياه الينابيع التي تتفجر في سهول حوران وتنحدر الى وادي اليرموك ووادي الهرير لري مساحته ٣٢٠٠ هكتار اضافية خلاف ٢٢٠٠ هكتار تروى حاليا بالراحة . ويشتمل المشروع على انشاء شبكة وسطى للري ترفع اليها مياه ينابيع زيزون والساخنة وشبكة عليا ترفع اليها مياه ينابيع البندك والغزولي والاشعري والعجمي وانشاء أربعة مراكز نضح في زيزون وتل شهاب والعجمي والاشعري وانشاء مركز لتوليد الكهرباء يقام على وادي الهرير ويغذي محطات الضخ الاربع .

وقد بدأ العمل في انشاء شبكتي الري كما تم التعاقد على جميع التجهيزات اللازمة لمراكز النضح وتوليد الكهرباء .

ويتكلف المشروع نحو ٨,٨ مليون ليرة انفق منها حتى بداية السنة المالية ١٩٦٠/١٩٦١ ١,٣ مليون ليرة وسينفق مبلغ ٧ مليون ليرة في عام ١٩٦٠/١٩٦١ و ١,٥ مليون ليرة في عام ١٩٦١/١٩٦٢

وسيبدأ استغلال المشروع في عام ١٩٦٢/١٩٦٣ ومن أهم فوائده انه يقع في منطقة حوران التي تتوفر فيها الايدي العاملة والتي تعاني نقصا

خطيرا في المياه اللازمة للزراعة وتشتد آثار الجفاف عليهـا وانه سيساهم في حل مشاكلها الاقتصادية .

وسيغل المشروع دخلا سنويا قدره ٢ مليون ليرة سنويا ، اعتبارا من عام ١٩٦٢/١٩٦٣

٤ ـ مشروع السن :

يستهدف هذا المشروع الاستفادة من مياه النهر الزائدة غير المستغلة حاليا في ري مساحة ١٠٠٠٠ هكتار من السهول الساحليـة الواقعة على الضفة اليمنى للنهر والممتدة في الاتجاه الشمالي منه والمحصورة بين البحر غربا وسفح جبل العلويين شرقا وذلك بانشاء محطات النضح اللازمة لرفع المياه لري هذه الاراضي وكذلك انشاء ترع الري الرئيسية والثانوية اللازمة لاستثمار هذه المنطقة .

وقد اعلن عن انشاء محطات النضح في مناقصة عامة وينتظر أن تبدأ أعمال التنفيذ في عام ١٩٦٠/١٩٦١ وسيتكلف المشـروع نحو ١٦ مليون ليرة سينفق منها نحو ٥,٥ مليون ليرة في عام ١٩٦٠/١٩٦١ ونحو نصف مليون ليرة في عام ١٩٦١/١٩٦٢

وسيبدأ استغلال المشروع في عام ١٩٦٢/١٩٦٣ وسيغل دخلا سنويا قدره ٦,٨ مليون ليرة اعتبارا من ١٩٦٢/١٩٦٣

٥ ـ مشروع بانياس :

يستهدف المشروع استغلال مياه ينابيع بانياس والسخنة والويزاني داخل الاراضي العربيـة للحيلولة دون انسياب هذه الميـاه الى الاراضي الاسرائيلية والاستفادة بها في مشروع تحويل مياه نهر الاردن الذي أوشكت اسرائيل على الانتهاء منه ولم يبق أمامها سوى الجزء الواقع في المنطقـة المنزوعة السلاح .

ويشتمل المشروع على انشاء قناتين رئيسيتين وما يتبعهما من قنوات ثانوية وأعمال صناعية وستتغذى قناة بانياس الجنوبية من مياه نبعي بانياس والسخنة لري المنطقة الواقعة شرق حدود فلسطين المحتلة الى الجنـوب من نبع بانياس لمسافة ٤٠ كيلو مترا .

اما قناة بانياس الشمالية فتتغذى من مياه نبع الويزاني لري المنطقـة الواقعة بين نبعي الويزاني وبانياس شرق تقابل الحدود اللبنانية مع حدود فلسطين المحتلة .

وقد تمت دراسة الاقنية ومحطات الضخ الخاصة بالمشروع لطرحها بالمناقصة وينتظر الانتهاء من تنفيذ المشروع خلال عام ١٩٦١/١٩٦٢ وتبلغ تكاليفه نحو ٧,٥ مليون ليرة سورية ويمكن استغلال المشروع في عام ١٩٦٢/١٩٦٣ وسيغل دخلا سنويا قدره ٢,٥ مليون ليرة

٦ ـ مشروع العاصي الاعلى :

يستهدف هذا المشروع الانتفاع من المياه المتوفرة في الحوض الاعلى من نهر العاصي قبل بحيرة حمص لري الاراضي الواقعة على ضفتي النهر والمقدرة مساحتها بـ ١٢٠٠٠ هكتار وذلك بانشاء قنطرة على نهر العاصي قرب الحدود اللبنانية تتغذى أمامها قنوات الري مع الاستفادة بفرق مناسيب المياه بين أقنية الري ونهر العاصي في انشاء محطتين كهربائيتين قوة احداهما ١٦ مليون كيلوات ساعة والثانية ٨٠ مليون كيلوات ساعة .

وتجري دراسة المشروع في الوقت الحاضر وستبدأ أعمال التنفيذ في عام ١٩٦٠/١٩٦١ وسيتكلف المشروع نحو ٥٠ مليون ليرة منها نحو ١٥ مليون ليرة لاعمال الري ونحو ٣٥ مليون ليرة لاعمال توليد الكهرباء وسينفق من التكاليف نحو ٠,٥ مليون ليرة في عام ١٩٦٠/١٩٦١ ونحو ٦,٥مليون ليرة في عام ١٩٦١/١٩٦٢ ونحو ٢١,٥ مليون ليرة في عام ١٩٦٢/١٩٦٣ ونحو ١٨,٥ مليون ليرة في عام ١٩٦٣/١٩٦٤

وسيبدأ في استغلال المشروع في عام ١٩٦٣/١٩٦٤ ، وسوف يغل مشروع الري دخلا قدره ٢,٨ مليون ليرة سورية في سنة ١٩٦٣/١٩٦٤، ثم ٥,٦ مليون ليرة سنويا اعتبارا من سنة ١٩٦٤/١٩٦٥ أما مشروعات توليد الكهرباء فستغل دخلا سنويا قدره ١١,٥ مليون ليرة سورية اعتبارا من سنة ١٩٦٥/١٩٦٦

٧ ـ مشروع الخابور :

يستهدف هذا المشروع ري مساحة ٦٠,٠٠٠ هكتار من أراضي منطقة الجزيرة الخصبة ذات الانتاج الوافر وتقع على جانبي النهر في حوضه الاعلى وذلك بانشاء سدود تحويلية لتأمين ري المناطق الواقعة على جانبي النهر بالراحة ثم انشاء شبكات الري والصرف اللازمة .

وتجري دراسة المشروع في الوقت الحاضر وينتظر أن تبدأ أعمال التنفيذ في عام١٩٦١/١٩٦٢ وسيتكلف المشروعنحو ٩٠ مليون ليرةسورية سينفق منها ٢٥ مليون ليرة في عام ١٩٦١/١٩٦٢ و ٢٢ مليون ليرة في

عام ١٩٦٢/١٩٦٣ و ٢٠ مليون ليرة في عام ١٩٦٣/١٩٦٤ و ٢٠ مليون ليرة في عام ١٩٦٤/١٩٦٥

وسيبدأ استغلال المشروع في عام ١٩٦٣/١٩٦٤ وسيغل دخلا قدره ١٣,١ مليون ليرة في عام ١٩٦٣/١٩٦٤ و ٢٦ مليون ليرة في عام ٩٦٤/٩٦٥ و ٤٣,٤ مليون ليرة سنويا اعتبارا من ١٩٦٥/١٩٦٦ .

٨ ـ مشروع الفرات :

يستهدف هذا المشروع الاستفادة من مياه نهر الفرات لري مساحة تبلغ نحو ٦٧٠ ألف هكتار في حوضيه الاعلى والاسفل وتوليد طاقة كهربائية تبلغ قوتها ١٠٠ ألف كيلوات في المرحلة الاولى و ٥٥٠ ألف كيلوات في المرحلة النهائية ليستعمل قسم منها في نضح المياه لري الاراضي المرتفعة على جانبي النهر وينقل الباقي للاستهلاك في حلب وغيرها من مدن الاقليم لتساعد على ازدهار الصناعة ورفع مستوى معيشة المواطنين .

وتنقسم أعمال المشروع الى قسمين أساسيين أولهما يتعلق بري منطقة الفرات الاسفل باقامة سد تحويلي عند حلبية أو الهرموشة والثاني يتعلق باقامة سد تخزيني في الحوض الاعلى عند بلدة الطبخة للري وتوليد الكهرباء .

ويمكن بواسطة السد التحويلي ري نحو ٧٥ ألف هكتار في حوض الفرات الاسفل كما يمكن بواسطة السد التخزيني تخزين نحو ٢٥ مليار متر مكعب والوصول بالمساحة المروية على الفرات في حوضيه الاعلى والاسفل الى ٦٧٠ الف هكتار أي أنه يعادل في الاهمية مشروع السد العالي .

ويقوم الخبراء السوفييت في الوقت الحاضر بدراسة هذا المشروع وينتظر الانتهاء من تصميم السد التحويلي وشبكات الري بأعمالها الصناعية في نهاية عام ١٩٦١ وتقديم التصاميم الابتدائية للسد التخزيني والتقرير الفني الاقتصادي خلال النصف الاول من عام ١٩٦٠ ـ والانتهاء من التصميم النهائي للسد المعتمد خلال الربع الثاني من عام ١٩٦١

وينتظر أن يبدأ تنفيذ مشروع حوض الفرات الاسفل في عام ٩٦٢/٩٦٣ وان يبدأ استغلال ٥٠ ألف هكتار منه في عام ٩٦٤/٩٦٥

اما السد التخزيني على الفرات فينتظر أن يبدأ العمل به خلال عام ١٩٦٣/١٩٦٤ وان ينتهي في عام ١٩٦٦/١٩٦٧ أي خلال خطة التنمية الثانية التي ستبدأ عام ١٩٦٥/١٩٦٦ كما سيتم خلال الخطة الثانية تنفيذ

مشروعات الري وتوليد الكهرباء على نهر الفرات للوصول بالمساحة المروية الى ٦٧٠ الف هكتار والطاقة الكهربائية المولدة بين ١٠٠ الف و ٥٥٠ الف كيلوات وتبلغ تكاليف مشروع الفرات الاسفل نحو ٢٠٠ مليون ليرة سورية ستنفق جميعها خلال خطة التنمية الخمسية الاولى (٩٦٠/٩٦١ - ٩٦٤/٩٦٥) اعتبارا من عام ٩٦٢/٩٦٣

وقد أدرج للسد التخزيني مبلغ ١٠٦ مليون ليرة سورية فقط خلال خطة التنمية ١٩٦٠/١٩٦١ - ٩٦٤/٩٦٥ اعتبارا من عام ٩٦٣/٩٦٤ أما باقي تكاليف هذا المشروع وتقدر بنحو ١٤٠٠ مليون ليرة فستدرج في برنامج خطة التنمية الثانية .

وسيغل مشروع الفرات الاسفل نحو ٣٧ مليون ليرة عام ٩٦٤/٩٦٥ و ٥٥,٥ مليون ليرة سنويا اعتبارا من ٩٦٥/٩٦٦

٩ ـ مشروع بردى :

يستهدف مشروع نهر بردى تخزين مياه الفيضان التي تنحدر الى بردى خلال فصل الشتاء والاستفادة منها في ري ١٢٠٠٠ هكتار من اراضي الغوطتين الشرقية والجنوبية وهو لايمس مياه النهر التي ترتبت عليها حقوق مكتسبة للمزارعين .

وسيتم تحويل مياه نهر بردى الى حوض نهر الاعوج عن طريق نفق يخترق صحراء الديماس أو قناة تحويلية تحيط بها لايصال المياه الى وادي الاعوج ثم تخزينها أمام سد ينشأ في موقع ملائم على نهر الاعوج ثم توزيعها بواسطة شبكة من أقنية الري .

وتجري دراسة هذا المشروع في الوقت الحاضر وستبدأ أعمال التنفيذ في عام ٩٦٢/٩٦٣ وسيتكلف المشروع نحو ٣٥ مليون ليرة سورية ينفق منها نحو ٨ ملايين ليرة في عام ٩٦٢/٩٦٣ و ١٣ مليون ليرة في عام ٩٦٣/٩٦٤ و ١٢ مليون ليرة في عام ٩٦٤/٩٦٥

وسيبدأ استغلال المشروع في عام ٩٦٤/٩٦٥ وسوف يغل المشروع دخلا قدره ٥,٦ مليون ليرة في عام ٩٦٤/٩٦٥ ثم ١٦,٨ مليون ليرة سنويا اعتبارا من عام ٩٦٥/١٩٦٦

ثانياً ـ أهداف مشروعات القطاع الزراعي

تهدف مشروعات القطاع الزراعي الى استخدام أنجع السبل لزيادة الانتاجية الزراعية خلال السنة الاولى من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويلاحظ ان هناك اختلاف في توقيت الاهداف الانتاجية لهذه المشروعات وذلك يعود لطبيعة كل مشروع منها على حدة . ولقد اتضح ان التوقيت الزمني يلعب دورا هاما بالنسبة لاهداف المشروعات الزراعية مما جعل تقسيمها الى فئتين كبيرتين تحتوي كل منها على زمر مختلفة أمر طبيعي . فالفئة الاولى تتكون من زمرتين من المشروعات :

١ ـ مشروعات ذات الاهداف السريعة المباشرة .

٢ ـ مشروعات ذات الاهداف غير المباشرة .

اما مشروعات الفئة الثانية فانها تعتمد كليا على العنصر الزمني وتضم تلك المشروعات التي يتعذر تقدير أهدافها الانتاجية الا بعد مضي وقت من الزمن على تنفيذها يتراوح بين السنتين والخمس سنوات .

وتتألف مشروعات الفئة الاولى من الزمرتين التاليتين :

أولا ـ المشروعات ذات النتائج المباشرة وتحتوي على :

ـ **مشروع اكثار البذار** : ان الاهداف الانتاجية لهذا المشروع ترمي الى توفير كميات كبيرة من بذار القمح والشعير المنتقى بواسطة زراعة ٢٥ الف هكتار من حقول الاكثار في موسم عام ١٩٦٠ـ١٩٦١ وسيجري توزيع هذه الكميات على الزراع مما يؤدي الى زيادة في انتاج الاراضي الموزع عليها البذار زيادة مرموقة . ثم هناك توسيع أيضا في زيادة كمية بذار القطن وتوزيعها بشكل تؤمن المساحات المضافة نتيجة المشاريع الري . وسيؤدي هذا الى زيادة في الانتاج أيضا .

ـ **مشروعات الوقاية ومكافحة الآفات المختلفة** : وتهدف هذه المشروعات الى زيادة الانتاج الزراعي عن طريق حماية الانتاج ومكافحة الآفات الزراعية المختلفة من حشرات وأمراض نباتية وأعشاب ضارة وتشمل عمليات المعالجة في السنة الاولى حوالي ١٠٢,٥ الف هكتار من الاراضي الزراعية ، و ٢٠٠

الف شجرة زيتون وفستق حلبي ، ثم تشمل أيضا تعقيم مساحات واسعة مغروسة بأشجار الكرمة بالاضافة الى تعقيم بذار القمح والشعير والارز والعدس ومواد زراعية اخرى ومن المتوقع أن تبلغ الزيادة في انتاج هذه المحاصيل من جراء هذه العمليات درجة مرموقة في السنة الاولى ، غير ان النتائج الباهرة ستكون في السنوات القليلة القادمة .

ـ **مشروعات توفير الغذاء والماء :** وتهدف هذه المشروعات الى توفير مياه الشرب والمرعى والعلف لاغنام البادية ، وتقدر الزيادة الانتاجية بحوالي ١٠٪ وذلك عن طريق انقاذ حوالي ١٠٪ من حيوانات البادية مقدرا لها الهلاك بسبب الجفاف وقلة الغذاء .

ـ **مشروعات تحسين العروق والرعاية البيطرية :** وتهدف هذه المشروعات الى رفع مستوى الانتاج بواسطة التلقيح الاصطناعي ومعالجة الامراض التناسلية والعقم واصطفاء العروق المحلية من أغنام وأبقار ودواجن وحيوانات اخرى وتقدر الزيادة في الانتاج نتيجة لهذه المشروعات بحوالي ١٠٪ .

ـ **مشروعات تربية الاسماك :** وتهدف هذه المشروعات الى زيادة الطاقة الانتاجية عن طريق متابعة الابحاث عن موارد السمك وتربيته واستغلاله استغلالا يتمشى مع مقتضيات العصر، مما يؤدي الى ارتفاع في نسبة الانتاج .

ثانياً ـ المشروعات ذات النتائج غير المباشرة وتحتوي على :

ـ **مشروع تسويق القطن والدعاية :** ويهدف هذا المشروع الى تنظيم تجارة القطن وتسويقه في الداخل والخارج وذلك بقصد تسهيل عملية التقاء العرض مع الطلب والوصول الى السعر الحقيقي ويشمل هذا التنظيم فتح أسواق جديدة تساعد على تصريف الزيادات الانتاجية المتوقعة .

ـ **مشروعات ارشادية مختلفة :** وتهدف الى نشر الوعي بين الزراع عن طريق توضيح أهمية زيادة معدلات التسميد ، وكيفية تغذية الحيوان ورعايته ، والوصول الى دورات زراعية صحيحة ، ثم التشجيع على استعمال البذار المحسن وعلى التشجير والتحريج الاصطناعي .

والفئة الثانية من مشروعات القطاع الزراعي التي تعتمد على العنصر الزمني تحتوي على مشروعات محطات التجارب والابحاث ، والتحريج ، والبستنة ، والصناعات الزراعية المختلفة . وبالنظر لطبيعة هذه المشروعات لاينتظر أي زيادة ملحوظة في انتاجيتها خلال السنة الاولى من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومن المؤكد أن الزيادات الانتاجية الفعلية لبعض هذه المشروعات ستظهر في السنوات القليلة القادمة .

ثالثاً ـ أهداف مشروعات قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء والبترول

تهدف الاستثمارات في الصناعة والتعدين والبترول والكهرباء بصورة عامة الى تحقيق ما يلي :

١ ـ تأمين استغلال امكانيات البلاد من الخامات الزراعية والمعدنية والنفطية .

٢ ـ تأمين استغلال امكانيات البلاد في توليد الطاقة بمختلف أشكالها وتوفيرها بأسعار مناسبة .

٣ ـ تدعيم الصناعات القائمة بطريقتي التوسع الافقي والرأسي حسبما تقتضيه ظروف كل صناعة .

٤ ـ العمل على ايجاد قاعدة صناعية يستطاع منها تغيير هيكل الاقليم الانتاجي .

٥ ـ تأمين حاجات الاقليم من السلع الصناعية النهائية والوسيطة والرأسمالية والعمل على تصدير الفائض منها الى الخارج .

٦ ـ تدارك الخبرة الفنية اللازمة على مختلف المستويات للعمل على رفع انتاجية العامل وتحسين مستواه الفني عن طريق انشاء معاهد ومراكز التدريب الفني .

٧ ـ العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بين اقليمي الجمهورية وبين الوطن العربي قاطبا .

آ ـ أهداف الانتاج الصناعي :

تهدف الاستثمارات في الصناعة الى :

١ ـ توسيع بعض الصناعات القائمة التي ما زال الاقليم بحاجة الى منتجاتها لسد حاجاته النهائية كالسكر أو الوسيطة أو الرأسمالية كالاسمنت .

٢ ـ انشاء صناعات جديدة تغني الاقليم عن مستوردات مماثلة كالمحركات والمحولات الكهربائية والقواطع اليدوية والآلية الصغيرة والمصابيح الكهربائية وغيرها .

٣ ـ انشاء صناعات تقوم على استعمال خامات الاقليم المعدنية أو الزراعية أو النفطية التي كانت تصدر الى الخارج بدون تصنيع كمواد اولية في عملية الانتاج .

٤ ـ تجهيز العامل العربي في هذا الاقليم بالخبرة الفنية والتدريب اللازم لتأهيله لزيادة انتاجيته وبالتالي رفع نسب الانتاج الى العمال .

وعلى هذا الاساس فقد تضمنت خطة السنة الاولى مشاريع المحركات والمحولات الكهربائية والقواطع اليدوية والآلية ، والمصابيح الكهربائية ، والقوالب المعدنية والمعالجة الحرارية ، والملاعق والشوك والكتل والالواح البنائية ، ومصنع السماد الآزوتي ، وصفائح الفورميكا ، والبلاستيك والقماش واللباد المطاطي ، وحمض الليمون أو غاز الاستيلين ، والبطانيات والحرامات وغيرها كصناعات جديدة ترمي الى تزويد الاقليم بمنتجات ما زال يستوردها ويدفع لقاءها قطعا أجنبيا وأكثرها يقوم على استعمال مواد وسيطة منتجة محليا .

وكذلك تضمنت خطة السنة الاولى مشاريع ترمي الى توسيع صناعات قائمة وهي صناعات الدهانات أو الزيوت النباتية والمعدنية أو الكونسروة ، والثلج الصناعي ، والجوارب والانسجة القطنية والحريرية والصوفية .

كما تضمنت الخطة برنامجا تدريبيا للعمال الصناعيين ستقام له الابنية وتجهز بالمعدات والوسائل التي من شأنها أن تساعد في عملية التدريب المهني .

وسنقدم فيما يلي جدولا يبين بالنسبة لاهم الصناعات الانتاجية في سنة الاساس وكذلك في نهاية السنة الاولى من الخطة ومقدار الزيادة المتحصلة في هذا العام .

جـدول رقم (٣٥)

الزيادات في انتاج أهم الصناعات

نوع الصناعة	وحدة القياس	الانتاج في سنة الاساس	الانتاج في السنة الاولى من الخطة	الزيادة
المصابيح الكهربائية	مليون مصباح كهربائي	—	١,٥	١,٥
محولات ومحركات كهربائية صغيرة	الف وحدة	—	٣٨ محرك و ٤٥ محول	٣٨+٤٥
معالق وشوك وسكاكين	طـن	—	٩٦	٩٦
الدهانات والاطلية	الف طن	٥٧٦	١ ٣٧٦	٨٠٠
الكهربـاء	مليون ك.و.س	٣٠٠	٣٤٠	٤٠
الاسمنت	الف طن	٤٥٠	٥٠٠	٥٠
السكر	الف طن	٦١	٦٦	٥
الزيوت النباتيـة	الف طن	٤٠	٤٢	٢
الزيوت الصناعية	الف طن	٢,٥	٢,٦	٠,١
الصابون	الف طن	١٧	١٩	٢
غزل القطـن	الف طن	١٠,٧	١٢	١,٣
غزل الصوف	طـن	٣٢٢	٣٤٠	١٨
منسوجات حريريـة وقطنيـة	الف طن	٢٢,٣	٢٤	١,٧
التبغ والتنباك	الف طن	٢,٩	٣,١	٠,٢
الكبريت	الف كروز	٧٣٦	٨١٥	٧٩

يتبين من هذا الجدول أن هناك صناعات ستبدأ انتاجها في هذا العام كالمصابيح الكهربائية والمحركات والمحولات والسكاكين وان هناك صناعات سيزداد انتاجها وستبلغ نسبة هذه الزيادة في صناعة الدهانات والاطلية مثلا ١٤١٪ وفي الكهرباء ١٣,٣ بالمئة وفي الاسمنت ١١,١ بالمـائة وفي السكر ٨,٢٪ وفي الزيوت النباتية ٥٪ وفي الزيوت الصناعية ٤٪ وفي الصابون ١,١٪ وفي غزل القطن ١٢,١٪ وفي غزل الصوف ٥,٦٪ وفي المنسوجات القطنية ٧,٦٪ وفي التبغ والتنباك ٦,٩٪ وفي الكبريت ١٠,٧٪ وبهذا نرى أن الزيادات التي ستحصل في أهم فروع الانتاج الصناعي هي ليس فقط توسيع في طاقات انتاجية قائمة وانما أيضا تأسيس لطاقات جديدة تعمل على سد حاجات الاقليم واستغلال مايتوفر لديه من مواد أولية .

ب ـ أهداف التعدين :

وضعت مشروعات التعـدين والجيولوجيا لتحقيق الاهداف المتعلقـة

باستغلال امكانيات البلاد من الخامات، ذلك أن المعلومات والبيانات المتعلقة بأغلب الخامات في الاقليم لاتزال قليلة لدرجة أنها لاتصلح لاثبات مدى صلاحية هذه الخامات للاستغلال الاقتصادي . لذلك فقد ضمنت الخطة أعمال البحث والكشف والتنقيب والدراسات الجيولوجية والتعدينية اللازمة لهذه الخامات .

جـ ـ أهداف مشروعات الكهرباء :

الجدول الآتي يبين الاستطاعة التأسيسية لمعامل توليد الكهرباء في الاقليم في سنة الاساس

جدول رقم (٣٦)

الاستطاعة التأسيسية لمعامل توليد الكهرباء في سنة الاساس

المحافظة	المؤسسات المؤممة	البلديات		شركات الامتياز		الشركات الصناعية		المجموع
	ك . و	عددها	ك . و	عددها	ك . و	عددها	ك . و	
دمشق	٢٦٥٥٠	١٠	١١٣٧	٢	٢٤٥	٣٤	٢٠٩٧٣	٢٠٩٠٥
درعا	—	٣	٥١٤	—	—	—	—	٥١٤
السويداء	—	٢	٧١	١	٢٦٥			٣٣٦
حمص وحماة	٦١٠٠	٣	٣٨٣	٧	١١١٣	١٩	١١٨٠٥	١٩٤٠١
حلب	٢٥ ٠٠٠	٨	١٢٣٩	٨	١٧٠٥	٢٧	١٣٧٩٢	٤١٧٣٦
دير الزور	١ ٧٥٠	١	٣٤٠	٢	٤٦٥	—	—	٢٥٥٥
الحسكة والقامشلي	٩٦٢	٣	٩٨٣	٢	٨٦	—	—	٢٠٣١
اللاذقية	—	١٠	٣٩٣٦	—	—	١١	٤٦٦٢	٨٥٩٨
المجموع الكلي	٦٠ ٣٦٢	٤٠	٨٦٠٣	٢٢	٣٨٧٩	٩١	٥١ ٢٢٢	١٢٤,٠٧٦
النسبة المئوية	٤٨,٦ ٪		٧ ٪		٣,١ ٪		٤١,٣ ٪	١٠٠ ٪

اما انتاج الكهربائية فيمكن توزيعه بين المؤسسات المؤممة والبلديات وشركات الامتياز والشركات الصناعية كالآتي :

المؤسسات المؤممة	١٧٨ مليون ك.و.س
البلديات وشركات الامتياز	٢٠ مليون ك.و.س
الصناعة	١٠٢ مليون ك.و.س
المجموع	٣٠٠

وتستهلك هذه الطاقة المولدة في الاعمال الصناعية والانارة العامة والمرافق العامة والخاصة الاخرى . وتقدر نسبة ما يستهلك في عملية الانارة العامة والخاصة بـ ٦٢٪ من مجموع الطاقة المولدة بالنسبة للمؤسسات المؤممة .

وفيما يلي بيان بالأهداف التي سيحققها كل مشروع :

١ ـ مشروعات مؤسسة كهرباء دمشق :

ستتم اضافة عنفة بخارية باستطاعة ٥٠٠٠ ك.و. في عام ١٩٦٠ بينما تبدأ اضافة عنفتين ثانيتين استطاعة كل منهما ١٥٠٠٠ ك.و. ينتظر أن يتم الانتهاء منهما في أواخر عام ١٩٦١ . وبذلك تستطيع المؤسسة أن تؤمن انارة جميع المدن والقرى الداخلة في نطاق امتيازها .

٢ ـ مشروعات مؤسسة كهرباء حلب :

تقدر الاستطاعة في معامل مؤسسة كهرباء حلب بحوالي ٢٥ ألف ك.و. منها ١٢٥٠٠ ك.و. ديزل والباقي بخاري . وهي تكفي حاليا حاجات المدينة وللتمشي مع تطور حاجات السكان المتوقعة سواء المنزلية منها أو الصناعية. وقد تم وضع مشروع لاضافة مولدات كهربائية جديدة باستطاعة ١٢٥٠٠ ك.و. وتقدر كلفة هذه الوحدة بنحو ٧ ملايين ليرة . وستكون جاهزة للعمل في أواخر عام ١٩٦١ أو أوائل عام ١٩٦٢

٣ ـ مشروعات مؤسسة كهرباء حمص ـ حماه :

وسيبدأ بتركيب مجموعتين استطاعة كل منهما ١٥ ألف ك.و. كما لحظت مشروعات لتوسيع شبكات النقل والتوزيع ومراكز التحويل .

٤ ـ مشروعات مؤسسة كهرباء القامشلي :

وستقام عنفة ديزل باستطاعة ٢٠٠٠ ك.و. تقريبا .

٥ ـ مشروعات البلديات وشركات الامتياز :

وسوف يترتب على مشروعات هذه الهيئات بمقدار ٢٨٠٠ ك.و.

٦ ـ مشروعات الشركات الصناعية :

وتبلغ الطاقة التأسيسية لهذه الشركات في سنة الاساس نحو ٢٣٢ ٥١

ك. و. ومن المنتظر أن تترتب على استثماراتها البالغة مليون ليرة زيادةهذه الطاقة بنحو ٥٢٠٠ ك.و. خلال السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١

وعلى هذا ستزداد القدرة المركبة لمعامل توليد الكهرباء الحرارية من ١٢٤ الف كيلواط في سنة الاساس الى ١٣٩ الف كيلواط في نهاية السنة الاولى من الخطة أي انها ستزداد بمقدار ١٢ بالمئة تقريبا عن سنةالاساس.

وفيما يلي جدول بتوزيع الزيادة بين المؤسسات المؤممة والبلديات والشركات الصناعية وذات الامتياز :

جدول رقم (٣٧)

الاضافات الى القدرة الكهربائية

المشاريع	القدرة في سنة الاساس	القدرة المضافة	نهاية السنة الاولى القدرة المركبة في
المؤسسات المؤممة	٦٠,٣	٧,٠	٦٧,٣
البلديات وشركات الامتياز	١٢,٥	٢,٨	١٥,٣
الشركات الصناعية	٥١,٢	٥,٢	٥٦,٤
المجموع	١٢٤,٠	١٥,٠	١٣٩,٠

ومن المنتظر ازدياد مجموع الطاقة الكهربائية نتيجة هذا التوسع من ٣٠٠ مليون ك.و.س. في سنة الاساس الى ٣٤٠ ك.و.س. في نهاية السنة الاولى من الخطة . وبذلك يزداد استهلاك الفرد من حوالي ٦٥ ك.و.س. الى ٧٢ ك.و.س.

د ـ الاهداف الانتاجية في البترول :

اما بالنسبة لمشروعات البترول فمن المتوقع أن تتم خلال هذا العام الاعمال التالية :

١ ـ حقل بئر كراتشوك : سيستمر الحفر في البئر التاسعة وسيبدا في حفر البئر العاشرة وستتخذ كذلك بعض الاجراءات لتوسيع المعسكر لاستعمالات الموظفين والعمل والانشاءات الصناعية من مستودعات وورش وغير ذلك .

٢ ـ عقد الحفر العميق : ستتخذ الاجراءات اللازمة لانشاء مستودعات في كل من اللاذقية والحسكة والترتيبات اللازمة لاستلام البضاعة

وشحنها وتخزينها وستتخذ كذلك الاجراءات اللازمة لاعداد وتدريب الموظفين والعمال اللازمين لهذا المشروع .

٣ ـ العقد ٩٤٤ للتنقيب الجيوفيزيائي عن البترول :

آ ـ ستقوم الفرقة السيزمية بتنفيذ المرحلة الثانية من العقد أي انها ستنهي ما تبقى من الـ ٦٠٠كم المقررة لها .

ب ـ ستقوم الفرقة الثقيلة بتنفيذ المرحلة الثالثة والاخيرة من العقد المذكور .

٤ ـ ينتظر أن يتم العمل في انشاء وحدة البوتان وسيكون الانتاج نحو ٣٥٠٠ طن سنويا على حمولة ٧٠٠ الف طن أو ٤٥٠٠ طن على حمولة ٨٠٠ الف طن .

٥ ـ ينتظر أن يتم استكمال انشاءات خزانات المواد المشتعلة في المحافظات .

٦ ـ ينتظر أن يستكمل انشاء محطة الضخ وشبكة الانابيب في اللاذقية .

٧ ـ ينتظر الانتهاء من انشاء مستودعات البوتان في المصفاة .

٨ ـ ينتظر الانتهاء من اقامة جهاز تعبئة الاوكسجين في المصفاة .

رابعاً ـ أهداف مشروعات قطاع النقل والمواصلات

آ ـ السكك الحديدية :

وضع برنامج التنمية للسكك الحديدية لتحقيق الهدفين التاليين :

١ ـ اصلاح وتجديد الشبكة الحالية التي انقضى على بعض أقسامها نصف قرن .

٢ ـ التوسع بهذه الشبكة لربط أهم مناطق الانتاج بمراكز التصريف .

أما النتائج الاقتصادية العامة فهي افساح المجال لتنقل عوامل الانتاج بكلف اقتصادية أقل وبسهولة وراحة أكبر .

ومن المنتظر أن يزداد النقل على السكك الحديدية في نهاية الخطة الخمسية حتى يبلغ نسبة تتراوح بين الثلث والربع من اجمالي الحمولة المتوقعة وان تحقق مردودا صافيا يتراوح بين ١٠ مليون و ١٢ مليون ليرة سنويا . بينما تعاني الخطوط الحديدية حاليا عجزا مستمرا .

ب ـ الطرق البرية :

قدر المجموع العام للطرق في العام الماضي بحوالي ١١٤٨٨ كم موزعة كالآتي :

٤٠٠٠ كم طرق اسفلت .
٧٦٤ كم طرق معبدة .
٢٧١٩ كم طرق صالحة في جميع الفصول .
٤٠٥٩ كم طرق صالحة في غير فصل الشتاء .

أي أن الشبكة الاسفلتية تشكل حوالي ثلث الشبكة الموجودة من الطرق البرية غير أن الطرق الاسفلتية لها أهمية خاصة بالنسبة للاهداف الاقتصادية والسياحية . فالطرق في الاقليم السوري تتحمل حوالي ٩٥٪ من نشاط النقل . ويجري التوسع في انشاء الطرق بسرعة أكبر من حركة استيراد السيارات . مما يخفض تكاليف النقل وأخطاره .

ومن جهة أخرى فان الدولة تسعى الى تطبيق النظريات الاقتصادية الحديثة في تنفيذ مشاريع الطرق حيث توجه هذه المشاريع الى المناطق التي تصيبها البطالة والركود الاقتصادي . كما ان برنامج الطرق سيحقق أهدافا اجتماعية عن طريق ربط المناطق النائية والمحرومة بالشبكة الرئيسية للطرق في الاقليم . وقد خصص لهذه الغاية حوالي أربعة ملايين ليرة .

جـ ـ الجسور :

الجدول التالي رقم (٣٨) يبين تطور عدد الجسور على أهم أنهار الاقليم التي يبلغ طولها حوالي ١٨٠٠ كم ويتضح من هذا الجدول أنه لايوجد عليها في الوقت الحاضر أكثر من سبعة جسور وذلك باستبعاد عدد الجسور غير المحصورة وجسور العاصي في حماه وحمص وأغلبها لايتناسب مع حركة السير ومن المنتظر أن يزداد عدد الجسور على هذه الانهار الى ١١ في نهاية السنة الاولى ويضاف الى ذلك جسر في وادي النصارى الذي سوف ينشأ لتجاوز مجرى السيل الذي يفصل القرى التي تقع على ضفتي هذا الوادي .

ويتضح من الجدول أيضا أن الزيادة الكبرى ستحصل في عدد جسور نهر الخابور . والسبب في ذلك هو أن هذه الجسور بالواقع ما هي الا متممات لمشاريع الري واصلاح الاراضي المنتظر تحقيقها على ضفتي الخابور وذلك لتسهيل مهمة نقل الحاصلات والمستلزمات والاعمال الزراعية من والى المدن ويلي ذلك جسور بردى والغاية من انشائها هو انعاش القرى الواقعة على ضفتي هذا النهر وجعلها مناطق اصطياف وسياحة .

جدول رقم (٣٨)

تطور عدد الجسور على أهم أنهر الاقليم خلال الخطة الخمسية

مقارنا بالوضع الراهن

النهر	طوله	عرضه	عدد الجسور في السنوات الخمس					الوضع الراهن				
			١	٢	٣	٤	٥	اسم الجسر	طوله	عرضه	تاريخ بنائه	ملاحظات
الفرات	٦٧٢ كم	١/٢ ١ كم	٢	٢	٣	٤	٤	الرقة			١٩٤٢	قد سبق ودعم من قبل وزارة المواصلات
								دير الزور		٣ أمتار	١٩٢٩	حمولته القصوى ١٢ طن
الخابور	٣٠٠ كم	٥٠ – ٨٠م	٣	٦	٦	٨	٨	رأس العين		٢,٨ مترا		يتحمل خط سير واحد
								الحسكة		٢,٨ مترا		يتحمل خط سير واحد
								الشدادة				قد سبق ونسفته القوات الفرنسية
								صور				
العاصي	٤٥٠ كم	١٥ – ٣٠ م	١	٢	٢	٢	٢	جسر الشغور				لايتناسب مع حركة السير عليها
بردى	١٢٥ كم	١٠ – ٢٠ كم	٣	٥	٨	٨	٨	و				ان عدد الجسور غير محصورة
جغجغ	٢٥٠ كم		٢	٢	٢	٢	٢	القامشلي				لايتناسب مع حركة السير عليه
مختلفة			و	و	و	و	و	و				ان جسور هذه الزمرة غير محصورة الا ان الزيادة متوقعة في عددها .
المجموع	١٧٩٧ كم		١١	١٧	٢١	٢٤	٢٤	٧				

د ـ البرق والهاتف :

يهدف برنامج التنمية لقطاع البرق والهاتف لتحقيق الاهداف التالية :

١ ـ دعم الاتصال اللاسلكي بين الاقليمين .

٢ ـ دعم الاتصال السلكي واللاسلكي بين الاقليم والبلدان العربية المجاورة .

٣ ـ دعم الاتصال الهاتفي بين مدن الاقليم .

٤ ـ سد العجز في تركيب الهواتف للمواطنين .

ولاعطاء فكرة عن مدى العجز في تركيب الهواتف نورد الجدول التالي والذي يقارن الوضع الحالي للشبكة الهاتفية في أهم مدن الاقليم مع جدول نبين فيه ما يجب أن تكون عليه هذه الشبكة حسب التطلبات الاقتصادية والاجتماعية القياسية لكل من هذه المدن .

جدول رقم (٣٩)

عدد الهواتف الحالية واللازمة في أهم المدن

المدينة	عدد السكان	عدد الهواتف لكل ١٠٠ شخص		عدد الهواتف	
		الوضع الحالي	ما يجب ان يكون	الحالية	ما يجب ان يكون
دمشق	٤٥٠,٠٠٠	٣,٥	١٠	٢٦,٢٠٠	٤٥,٠٠٠
حلب	٤١٨,٠٠٠	٣,٦	١٠	١٥,٠٠٠	٤٢,٠٠٠
حمص	١٣٦,٠٠٠	١,٢	٨	٢,٥٠٠	٩,٠٠٠
حماة	١٠٧,٣٢٠	١,٤	٥	١,٠٠٠	٥,٠٠٠
اللاذقية	٥٤,٠٠٠	٣,٥	٨	٢,٠٠٠	٤,٥٠٠
دير الزور	٧٣,٨٠٠	٠,٦٧	٥	٥٥٠	٤,٠٠٠

ان عملية توقيت تنفيذ مشروع تمديد الخطوط الهاتفية تلبية لطلب السكان عملية دقيقة للغاية وان الموقف الحرج الذي نقع فيه الآن عائد لعدم وضع برنامج سليم للتنفيذ منذ البداية . والتوسع في تركيب الخطوط في الوقت الحاضر أمر عسير ولا يمكن تحقيقه في القريب العاجل وذلك لسببين أساسيين :

الاول ـ ان الطاقة الفنية للاعمال الانشائية في الشبكة الهاتفية والتي تشمل المهندسين المشرفين على أعمال التركيب والعمال المهرة والآلات والمعدات محدودة لدى الاقليم وهي ذات طاقة للتركيب قدرها ٥٠٠٠ خط سنويا لايمكن زيادتها في الظروف الحاضرة .

ثانياً ـ ان معامل أجهزة الهاتف لاتحتفظ بأي كميات مخزونة لديها من هذه التجهيزات بل انها تعمل حسب الطلب الامر الذي يحتاج الى بعض الانتظار .

ان الطريقة المثالية في تنفيذ مشاريع الهواتف هي الاسراع ما أمكن في تلبية طلب السوق حتى تصل الى مرحلة الاشباع ، وهذا يحتاج الى رأسمال قدره ٣٠ مليون ليرة سورية وبذلك يمكننا أن نحقق ربحا صافيا من هذا القطاع مقداره ٢٥ مليون ليرة سورية سنويا .

وهكذا نكون قد حققنا الوصل الى المردود السنوي الاكبر في هذا القطاع في أقصى مدة ممكنة ويبقى علينا بعد ذلك تلبية طلب السوق المتولد عن الزيادة في عدد السكان وهي عملية بسيطة للغاية فلو نظرنا الى واردات الهاتف في العام الماضي لرأينا انها بلغت ١٨ مليون ليرة سورية ومن المنتظر أن تزيد هذه الواردات الى ٢١ مليون ليرة في العام الحالي للزيادة المتوقعة في عدد الهواتف من ٥٤ ألفاً الى ٥٩ الفاً وستضاعف هذه الواردات في نهاية الخطة الخمسية ، علما بأن تكاليف الخط الواحد تبلغ ٦٥٠ ليرة سورية من ثمن الشبكة والآلة و ٣٥٠ ليرة سورية مايصيب النمرة في ثمن السنترال وبدل اشتراك تأمين فلو أخذنا التكاليف بما فيها بدل التأمين وبدل الاشتراك لرأينا ان تكاليف الشبكة الهاتفية الحالية يبلغ ٥٤ مليون ليرة سورية وهو مقدار تكوين الرأسمال منها ومردودها السنوي ١٩ مليون ليرة سورية وبذلك تكون نسبة المردود الى الرأسمال حوالي ١ الى ٣ .

والجدول التالي يبين نسبة الايراد الى رأس المال في مشاريع المواصلات السلكية واللاسلكية الملحوظة في الخطة .

جدول رقم (٤٠)

نسبة الايراد الى رأس المال في مشاريع المواصلات السلكية واللاسلكية

(ملايين الليرات)

المشروع	جملة التكاليف	ايراد المشروع الكامل	تاريخ تحقيقه	ايراد المشروع ٦١/٦٠	نسبة الايراد الى الرأسمال
١ ـ محطة الارسال في الديماس	١,٢٥	٠,٦	٦٣/٧/١	٠,١٥٠	٪٥٠
٢ ـ محطة الاستقبال في السبينة	١,١	٠,٥٥	٦٣/٧/١		٪٥٠
٣ ـ الاجهزة الانتهائية للهاتف والبرق	٠,٥٥	٠,٢٧٥	٦٣/٧/١		٪٥٠
٤ ـ مشروع الانتشار بين القاهرة ودمشق	٢,٥	٢,٠٠٠	٦٣/٧/١		٪٨٠
٥ ـ مشروع خط النظر بين بيروت ودمشق	١,٧	١,١٨٠	٦١/٧/١	٠,٦٧٥	٪٧٥
٦ ـ توسيع الشبكات الهاتفية وأبنية	٣٢,٠	١١,٥٠٠	٦٣/٧/١		٪٣٣
٧ ـ ربط المقاسم الآلية في المدن	١,٥	٠,٥٠٠	٦٥/١/١		٪٣٣
٨ ـ توسيع شبكات المواصلات الهاتفية والبرقية بين مدن الاقليم والبلاد الخارجية مع أجهزة حامل ومركز تقوية .	١٥,٣	١١,٠٠٠	٦٤/٧/١		٪٧٥
٩ ـ نداء الهاتف الآلي بين المدن الكبرى	٥,٥	١,٨	٦٤/٧/١		٪٣٣
١٠ ـ شبكات هاتفية ريفية	٥,٠٠	١,٨٢٥	٦٥/٧/١		٪٣٠
المجموع المعدل الوسطي للنسبة	٦٦,٠٠٠	٣١,٢٣٠			٪٥٠

اما فيما يتعلق بالشبكة اللاسلكية فانها هي الاخرى دون المستوى المطلوب الا ان تطور الاحداث السياسية وقيام الوحدة المباركة بين الاقليمين وما تبعها من تطور اقتصادي واجتماعي سريع في الجمهورية العربية مما جعل برنامج المواصلات السلكية واللاسلكية تشمل مشروعات لتوسيع امكانيات الاتصال بين الاقليمين وبين الاقليم السوري والخارج وبالنظر لموقعه الجغرافي رؤي الاستفادة من امكانيات التوسط بين دول الشرق

والغرب وذلك في توسيع محطات الارسال والاستقبال في السبينة والديماس والصاروخية وتركيب تجهيزات لاسلكية ذات التوتر العالي وفوق العالي وتأمين ٤٤ ادارة هاتفية للاسلكية بين الاقليمين بطريقة الانتثار.

ومن أهم مزايا مشروع النداء الآلي بين المدن الكبرى هي :

١ ــ يوفر أيدي عاملة وبالتالي ينقص التكاليف .

٢ ــ يضبط عدد المكالمات الخارجية ويسجلها بدقة وأمانة تامتين .

٣ ــ يزيد عدد المكالمات بمقدار الضعف لاختصار الوقت المتطلب من العامل اليدوي .

تبلغ نسبة استثمارات السنة الاولى الى استثمارات الخطة الخمسية لمشاريع المواصلات السلكية واللاسلكية حوالي ٢٢٪ وهو معدل أعلى من الوسط وذلك تحقيقا لاهداف الخطة في تنفيذ المشاريع ذات المردود العالي بالسرعة الممكنة .

هـ ــ البريد :

يستهدف برنامج هذا القطاع تحقيق الغايتين التاليتين :

١ ــ التوسع جغرافيا في الخدمات البريدية حتى تشمل معظم أنحاء الاقليم .

٢ ــ توزيع الرسائل الداخلية في اليوم الثاني من ايداعها .

و ــ مرفأ طرطوس :

ان السياسة العامة لبرنامج النقل والمواصلات هي توفير خدمات النقل بتكاليف تضاهي بقلتها تلك التي تتمتع بها البضائع التي تنافس انتاج الاقليم في الاسواق العالمية بانتهاء مرفأ طرطوس واستكمال شبكة الطرق الرابطة بينه وبين المنطقتين الوسطى والجنوبية. ستنخفض تكاليف النقل من هاتين المنطقتين واليهما من جراء استعمالهما مرفأ طرطوس كبديل أنسب من اللاذقية بنسبة تتراوح بين ٣٠٪ الى ٥٠٪ حسب بعد أو قرب منطقة الانتاج الى هذا المرفأ . اما الفائدة الثانية فهي افساح المجال لسكان المنطقة من ممارسة صناعة جديدة ترفع مستوى معيشتهم والفائدة الثالثة انه بانشاء مرفأ طرطوس الطاقة سنوية تبلغ نصف مليون طن سيترتب عليه تخفيف ضغط العمل المتوقع في مرفأ اللاذقية بنهاية الخطة الخمسية .

ز ـ المطارات :

يرمي برنامج تنمية المطارات الى :

١ ـ رفع مستوى الخدمة الفنية في بعض مطارات الاقليم لتتناسب مع متطلبات الطائرات النفاثة الكبيرة .

٢ ـ دعم حركة النقل الجوي الداخلي لتنشيط السياحة وافساح المجال لارباب العمل المسئولين في التنقل بسرعة بين مدن الاقليم ومنها الى المناطق التي تجري فيها المشاريع الانمائية .

ح ـ الاذاعة والتلفزيون :

تستهدف برامج التنمية للاذاعة والتليفزيون الآتي :

١ ـ دعم الاذاعة على الموجة المتوسطة حتى تشمل كافة أنحاء الاقليم بصورة دائمة وثابتة .

٢ ـ دعم الاذاعة المرئية حتى تشمل ٨٠٪ من الاقليم الشمالي .

٣ ـ دعم الاذاعة على الموجة القصيرة لتقوية البث الى ماوراء البحار .

ملخص أهداف قطاع النقل والمواصلات :

يلخص الجدول التالي الاهداف الانتاجية المنتظر تحقيقها في نهاية خطة السنة الاولى مقارنة مع الارقام المنتظر تحقيقها في نهاية الخطة الخمسية .

جدول رقم (٤١)

الاهداف الانتاجية في قطاع النقل والمواصلات

الفئات	وحدة القياس	سنة الاساس	نهاية المرحلة الاولى	نهاية الخطة الخمسية
السكك الحديدية				
ـ الخطوط الحديدية(١)	كم	٨٤٤	ـ	١٢٨٤
ـ مركبات ديزل	عدد	٨	ـ	١١
ـ قاطرات	عدد	٧٦	ـ	١٠٢
ـ شاحنات	عدد	١٤٤١	١٦٩٠	٢١٧٩٠
ـ شاحنات صهريج	عدد	٨١	*	*
ـ شاحنات اخرى	عدد	٥٧	*	*
الطرق البرية :				
ـ شبكة الطرق المزفتة	كم	٤٠٠٠	٤٢٧٥	٥٤٥٠

(١) ٤٠كم من ٨٤٤كم يجب استبدالها وقد لحظت بالرقم الاخير .

تابع جدول رقم (٤١)

الفئات	وحدة القياس	سنة الاساس	نهاية المرحلة الاولى	نهاية الخطة الخمسية
ـ طرق ذات مواصفات دولية	كم	٤٠٠	٦٥٠	١٦٠٠
الجسور :				
ـ جسور الفرات والخابور	عدد	٥	٨	١٢
ـ جسور مختلفة	عدد	+	*	*
البرق والبريد والهاتف :				
ـ مكاتب المدن	عدد	٦٠	٦٧	٨٨
ـ الهواتف	ألف	٥٤	٥٩	٩٧,٨
مرفأ طرطوس :				
ـ المكسر الرئيسي	متر	ـ	١٠٥٠	٢٦٠٠
المطـارات :	عدد	٦	٦	٨
الاذاعة والتلفزيون :				
ـ محطات الاذاعة	عدد	٢	٦	*
ـ محطات ارسال وتقوية للتلفزيون	عدد	ـ	٦	*
وسائل النقل :				
ـ سيارات سياحة تكسي	عدد	١٣٥٢	١٣٩٢	١٧٥٣
ـ سيارات خصوصي سياحية	عدد	١٤١٠٠	١٤٧٢٥	١٨٤٧٣
ـ الباصات العامة	عدد	١٣٢٢	١٣٥٠	١٥٩١
ـ الباصات الخاصة	عدد	١٢٦	١٢٦	٣٢٥
ـ الشحن العامة	عدد	٤٦٠٢	٤٧٠٤	٥٦٧٦
ـ الشحن الخصوصي	عدد	٥٤٢٥	٥٦٣٥	٧٥٠٠
		٢٦٩٢٧	٢٧٩٢٢	٣٥٣١٨

(*) غير معروف الآن الا ان الزيادة متوقعة .

(+) العدد غير محصور .

خامساً ـ أهداف قطاع التعليم :

بنيت مشروعات المرحلة الابتدائية خلال السنوات الخمس القادمةعلى أساس تزايد نسبة الملزمين وطبقا لنظام القبول في التعليم الابتدائي بحيث تتزايد هـذه النسبة من ٦٧٪ في السنة الدراسيـة الاولى من الخطـة ١٩٦٠/١٩٦١ الى ٧٧٪ في السنةالدراسيةالخامسة من الخطة٩٦٤/٩٦٥ أي بزيادة سنوية قدرها ٢٪ . هذا بالاضافة الى ماسوف يستوعبهالتعليم الخاص من الاطفال في سن الالزام ويقدرون بحوالي ١٠٪ .

وبنيت مراحل التعليم الاعدادية والثانوية على أساس التوسع فيها في كل من الخطةالخمسية وخطة السنة الاولىوعلى الاخص في مراحلالتعليم الفني من التوسع بصفة خاصة في مرحلتي التعليم الصناعي والاعـدادي والثانوي وتزويده بالآلات والاجهزة والادوات والمواد الاولية والمواد الخـام وذلك لاعداد جيل صناعي يخدم الحركة الصناعية والتجارية والانمائيةالتي تهدف اليها الجمهورية العربية المتحدة .

كما اهتم برنامج التعليم بالتوسع في اعداد المعلمين والمعلمات في كل من الخطة الخمسية وخطة السنة الاولى حتى يتاح للتعليم الابتدائي أكبر عدد ممكن منالمعلمين المعدين اعدادا تربويا. وشملت الخطة أيضامشروعات لاحداث معاهد جديدة فنية عالية تشرف عليهـا وزارة التربيـة والتعليم اشرافا مباشرا كما هو الحال في الاقليمالجنوبي وفيبعض البلدان الاجنبية وذلك لمساعدة الجامعات على تخريج الاخصائيين وخصوصا الفنيين الذين تحتاج اليهم البلاد لبناء اقتصادها القـومي . هذا الى التوسع الكبـير في التعليم الجامعيبانشاء جامعةجديدة في حلب والتوسع في جامعةدمشق.

وقـد روعي في مشـروع البعثات العلمية تغطية حاجـات الوزارات والجامعة مع الأخذ بعين الاعتبار اتجاهات الدولة الجديدة في مجالالتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد بنيت الخطة الخمسية بالنسبـة للأبنية المـدرسية على أساس اصلاح جذري حيث ان معظم المدارس الحالية لاتصلح للتدريس هذاعلاوة على أن التعليم الفني لايوجد له أي بناء مدرسي ملائم ويشغل حاليا بعض المباني المؤقتة والمستأجرة وجميعها غير صالحة . كما اهتمت الخطةبالابنية

اللازمة لمسكن الطلاب الجامعيين وذلك عن طريق البدء في السنة الاولى من الخطة في انشاء المدينة الجامعية .

ويمكن قياس أهداف الخطة التعليمية كالآتي :

آ ـ الشعب المحدثة :

ستحقق مشروعات قطاع التعليم في خطة السنة الاولى ما مقداره ١١٨٤ شعبة جديدة في مجال التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي كما يتضح من الجدول التالي :

جدول رقم (٤٢)

توزيع الشعب المدرسية في السنة الاولى مقارنا بسنة الاساس

مرحلة التعليم	عدد الشعب حتى نهاية السنة ٦٠/٥٩	عدد الشعب المحدثة في السنة الاولى ٦١/٦٠	مجموع عدد الشعب في نهاية السنة ٦١/٦٠	نسبة ٦١/٦٠ الى ٦٠/٥٩ ٪
١ ـ المرحلة الابتدائية	١٤ ٩٧٢	١ ٠٩٠	١٦ ٠٦٢	١٠٧,٣
٢ ـ المرحلة الاعدادية العامة	٦١٤	٣٧	٦٥١	١٠٦,٠
٣ ـ المرحلة الثانوية العامة	٢٦٧	ـ	٢٦٧	١٠٠,٠
٤ ـ دور المعلمين والمعلمات	٥٢	١٢	٦٤	١٢٣,٠
٥ ـ المرحلة الاعدادية الصناعية	٦٢	١٧	٧٩	١٢٧,٤
٦ ـ المرحلة الاعدادية النسوية	٢٠	٤	٢٤	١٢٠,٠
٧ ـ المرحلة الثانوية الصناعية	٢٦	١٥	٤١	١٥٧,٧
٨ ـ المرحلة الثانوية النسوية	٧	٢	٩	١٢٨,٦
٩ ـ المرحلة الثانوية التجارية	٢٠	٧	٢٧	١٣٥,٠
المجموع	١٦٠٤٠	١ ١٨٤	١٧ ٢٢٤	١٠٧,٤

ب ـ الزيادة في عدد الطلبة :

ستحقق مشروعات قطاع التعليم في مجال التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي خلال خطة السنة الاولى ١٩٦٠ـ١٩٦١ زيادة في عدد الطلبة مقدارها ٤٧ ٢١١ طالبا وطالبة أي نحو ١٤٨٪ من الزيادة في عدد الطلبة

الحادثة في السنة الدراسية ١٩٥٩ـ١٩٦٠

وفيما يلي مقارنة بين الزيادة في عدد الطلاب في كل من السنة الدراسية ١٩٥٩ـ١٩٦٠ وخطة السنة الاولى ١٩٦٠ـ١٩٦١

جدول رقم (٤٣)

الزيادة في عدد الطلاب في السنة الاولى مقارنة بسنة الاساس

مرحلة التعليم	الزيادة في عدد الطلاب في السنة الدراسية ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠	الزيادة في عدد الطلاب في السنة الدراسية ١٩٦٠ ـ ١٦٦١
١ ـ المرحلة الابتدائية	٢٧ ٦٩٢	٤٣ ٥٨٩
٢ ـ المرحلة الاعدادية العامة	٢ ٢٧٥	١ ٥٠٨
٣ ـ المرحلة الثانوية العامة	١٢١	ـ
٤ ـ دور المعلمين والمعلمات	٢٢٨	٤٣٥
٥ ـ المرحلة الاعدادية الصناعية	٧٥٨	٦٩٧
٦ ـ المرحلة الاعدادية النسوية	ـ	١٥١
٧ ـ المرحلة الثانوية الصناعية	٤٠٧	١٥٣
٨ ـ المرحلة الثانوية النسوية	٦١	٨١
٩ ـ المرحلة الثانوية التجارية	٢٦٨	٢٣٧
المجموع	٣١ ٨١٠	٤٧ ٢١١

ج ـ المنتهون والخريجون :

ويقدر عدد المنتهين والخريجين في نهاية السنة الاولى من الخطة ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ بما مقداره ٥٧٠٩٣ طالبا وطالبة أي نحو ١٤٦ ٪ من عدد المنتهين والخريجين في السنة الدراسية السابقة ١٩٥٩ـ١٩٦٠

وفي الجدول التالي مقارنة بين عدد المنتهين والخريجين في مراحل التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي بين سنة الخطة الاولى وبين السنة السابقة لها .

جدول رقم (٤٤)

عدد المنتهين والخريجين في السنة الاولى مقارنا بسنة الاساس

مرحلة التعليم	عدد المنتهين والخريجين في السنة الدراسية ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠	عدد المنتهين والخريجين في السنة الدراسية ١٩٦٠ ـ ١٩٦١
١ ـ المرحلة الابتدائية	٣٠ ٨٠٩	٤٧ ١٠٩
٢ ـ المرحلة الاعدادية العامة	٤ ٧٣٩	٥ ٨٠٩
٣ ـ المرحلة الثانوية العامة	٢ ٤٥٨	٢ ٢٠٤
٤ ـ دور المعلمين والمعلمات	٥١٥	٦٥٤
٥ ـ المرحلة الاعدادية الصناعية	٢٥٣	٦٧١
٦ ـ المرحلة الاعدادية النسوية	٨٦	٢٦٠
٧ ـ المرحلة الثانوية الصناعية	١٠٢	١٩٧
٨ ـ المرحلة الثانوية النسوية	٢١	٣٨
٩ ـ المرحلة الثانوية التجارية	٧١	١٥١
المجموع	٣٩ ٠٥٤	٥٧ ٠٩٣

د ـ المقبولون الجدد :

ويقدر عدد المقبولين الجدد في خطة السنة الاولى ١٩٦٠ـ١٩٦١ بما مقداره ٤٧٣ ٨٩ طالبا وطالبة في مراحل التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي . أي نحوا من ١١٠٪ من عدد المقبولين الجدد في السنة السابقة لها ١٩٥٩ـ١٩٦٠

وفي الجدول التالي مقارنة بين عدد المقبولين الجدد في كل من السنة الاولى من الخطة والسنة السابقة لها .

جدول رقم (٤٥)

عدد المقبولين الجدد في السنة الاولى مقارنا بسنة الاساس

مرحلة التعليم	عدد المقبولين الجدد في السنة الدراسية ١٩٥٩ - ١٩٦٠	عدد المقبولين الجدد في السنة الدراسية ١٩٦٠ - ١٩٦١
١ - المرحلة الابتدائية	٦٩ ٤٦٨	٧٤ ٣٩٨
٢ - المرحلة الاعدادية العامة	٨ ٤٢٧	٨ ٤٩٧
٣ - المرحلة الثانوية العامة	٣ ٤١٦	٣ ٤١٦
٤ - دور المعلمين والمعلمات	٢٩٦	٩٥٠
٥ - المرحلة الاعدادية الصناعية	١ ٠٢٩	٩٥٠
٦ - المرحلة الاعدادية النسوية	١٤٤	٢٣٧
٧ - المرحلة الثانوية الصناعية	٥٠٤	٦١٥
٨ - المرحلة الثانوية النسوية	٧٩	١٠٢
٩ - المرحلة الثانوية التجارية	٣٩٥	٣٠٨
المجموع	٨٣ ٧٥٠	٨٩ ٤٧٣

هـ - تطور عدد الطلبة :

اما بالنسبة لعدد الطلبة خلال السنة الاولى ١٩٦٠-١٩٦١ فانه سوف يصل الى ٤٤٥ ٧٨٧ طالبا وطالبة أي نحو ١١٢٪ من عدد الطلبة في السنة الدراسية السابقة للخطة .

وفي الجدول التالي مقارنة بين عدد الطلبة في مراحل التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي في كل من السنة الاولى للخطة والسنة السابقة لها .

جدول رقم (٤٦)

عدد الطلبة في المراحل التعليمية المختلفة في السنة الاولى وسنة الاساس

مرحلة التعليم	عدد الطلبة في السنة الدراسية ١٩٥٩ - ١٩٦٠	عدد الطلبة في السنة الدراسية ١٩٦٠ - ١٩٦١
١ - المرحلة الابتدائية	٣٥٧ ٦٣٢	٤٠١ ٢٢٢
٢ - المرحلة الاعدادية العامة	٢٤ ٣٦٢	٢٥ ٨٧٠
٣ - المرحلة الثانوية العامة	٩ ٩٩٢	٩ ٨٥٤
٤ - دور المعلمين والمعلمات	١ ٦٨٠	٢ ١١٥
٥ - المرحلة الاعدادية الصناعية	٢ ٥١٧	٣ ٢١٤
٦ - المرحلة الاعدادية النسوية	٧٢٢	٨٧٣
٧ - المرحلة الثانوية الصناعية	٩٢٩	١ ٤٤٢
٨ - المرحلة الثانوية النسوية	١٦٣	٢٤٤
٩ - المرحلة الثانوية التجارية	٧١٦	٩٥٣
المجموع	٣٩٨ ٧١٣	٤٤٥ ٧٨٧

و - أهداف التعليم العالي :

انشاء معاهد عالية جديدة تحقق أهدافا كثيرة تلخص فيما يلي :

١ - المعهد الزراعي العالي بدمشق - سيفتتح فيه خلال خطة السنة الاولى شعبتان تحتوي على ٨٠ طالبا وطالبة .

٢ - المعهد الصناعي بحلب - يعتبر هذا المعهد فريدا من نوعه في الجمهورية العربية المتحدة اذ يعتبر معهدا تدريبياً يتخرج منه مراقبون فنيون في مستوى متوسط بين المهندس والعامل الماهر للاشراف والعمل في عملية خطة التصنيع في الاقليم السوري . وتحتوي الدراسة والتدريب في هذا المعهد على التالي :

- قسم ميكانيكي عام ويحتوي على برادة وآلات دقيقة ، وخراطة وحدادة ولحام .
- قسم السيارات بجميع الفروع الميكانيكية والحرفية المتعلقة بالسيارات .
- قسم تجارة الاثاث .
- قسم الرسم الصناعي .

سيلتحق بهذا المعهد خلال خطة السنة الاولى ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ ما مقداره ١٢٠ طالبا .

٣ ـ المعهد التجاري العالي بحلب ـ سيفتتح فيه خلال خطة السنة الاولى ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ شعبتان تتسع لنحو ٨٠ طالبا وطالبة .

٤ ـ معهد الفنون الجميلة العالي بدمشق ـ وهذا المعهد الاول من نوعه في الاقليم السوري وتحتوي الدراسة فيه على الفروع التالية :

- هندسة عمارة
- هندسة ديكور
- هندسة رسم
- هندسة حفر
- هندسة نحت

وسوف يفتح في هذا المعهد شعبتان تسع نحوا من ٨٠ طالبا وطالبة خلال خطة السنة الاولى ١٩٦٠ـ١٩٦١

ومن كل ما سبق يتضح أن هذه المعاهد العالية الجديدة سوف تفتح مجال التعليم الفني العالي لنحو ٣٦٠ طالبا وطالبة خلال خطة السنة الاولى ١٩٦٠ ـ ١٩٦١

كما انها النواة الاولى لتخريج الاخصائيين الذين تتطلبهم خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقليم السوري .

د ـ أهداف التعليم الجامعي :

تهدف خطة التعليم الجامعي في السنة الاولى ١٩٦٠ـ١٩٦١ الى التوسع فيه وذلك عن طريق البدء بانشاء جامعة حلب وبتدعيم جامعة دمشق . كما تهدف خطة التعليم الجامعي أيضا الى انشاء مساكن مناسبة

للطلبة وذلك عن طريق البدء بانشاء المدينة الجامعية في كل من دمشق وحلب .

وسوف يترتب على خطة التعليم الجامعي زيادة كبيرة جدا في عدد المقبولين في جامعتي دمشق وحلب في خطة السنة الاولى عنه في السنة الدراسية السابقة ١٩٥٩ـ١٩٦٠ كما يتضح ذلك في الجدول التالي :

جدول رقم (٤٧)

توزيع عدد المقبولين الجدد في الجامعات

الكلية	عدد المقبولين الجدد في السنة الدراسية ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠	عدد المقبولين الجدد في السنة الدراسية ١٩٦٠ ـ ١٩٦١	نسبة المقبولين في سنة ٦١/٦٠ الى سنة ٦٠/٥٩ ٪
١ ـ كلية الآداب	١ ٣٥٩	١ ٨٤٠	١٣٥
٢ ـ كلية الحقوق	١ ٧٥٦	٢ ٨٩٠	١٦٥
٣ ـ كلية الشريعة	٦٤	٩٦	١٥٠
٤ ـ كلية التجارة	٢٣٢	٧٥٠	٣٢٣
٥ ـ كلية الطب	١٣١	١٥٨	١٢١
٦ ـ كلية الصيدلة	٦٢	٧٧	١٢٤
٧ ـ طب الاسنان	٣٠	٧٦	٢٥٣
٨ ـ كلية العلوم	١٥٣	٣٤٠	٢٢٢
٩ ـ كلية الهندسة	١٤٨	٢٢٥	١٥٢
١٠ ـ كلية الزراعة	ـ	٥٠	...
المجموع	٣ ٩٣٥	٦ ٥٠٢	١٦٥

ط ـ أهداف البعثات العلمية :

١ ـ ايفاد ١١٥ بعثة للتخصص العالي خلال خطة السنة الاولى ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ توزع بين الجامعات الاجنبية وجامعات الاقليم المصري على الوجه المبين في الجدول التالي :

جدول رقم (٤٨)
توزيع بعثات التخصص العالي على الجامعات الخارجية

الجامعة	عدد البعثات
الاقليم الجنوبي	١١
انكلترا	٣٦
الولايات المتحدة	٣٠
سويسرا	٢٦
فرنسا	٥
المانيا	٥
بلجيكا	١
الاتحاد السوفييتي	١
المجموع	١١٥

أما توزيع هذه البعثات بين الوزارات والجامعة فيتبين من الجدول التالي :

جدول رقم (٤٩)
توزيع بعثات التخصص العالي حسب الهيئات الموفدة

الوزارات أو الهيئات	عدد البعثات
وزارة الصحة	١٥
وزارة الزراعة	١٠
وزارة الصناعة	١٠
وزارة الاصلاح الزراعي	٨
وزارة الشؤون البلدية والقروية	٥
وزارة المواصلات	٤
وزارة التخطيط	٤
وزارة الاقتصاد	٢
وزارة التربية والتعليم	٢
وزارة الداخلية	١
كلية الطب والاسنان	١٨
كلية العلوم	٩
كلية الآداب	٨
كلية الهندسة	٧
كلية التجارة	٥
كلية التربية	٤
كلية الحقوق	٣
المجموع	١١٥

٢ ـ ايفاد ١٩٢ منحة الى الاقليم الجنوبي لتحضير الدرجة الجامعية الاولى وتتوزع هذه المنح بين الوزارات والادارات العامة كما هـو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم (٥٠)

توزيع منح الاقليم الجنوبي حسب الهيئات المستفيدة

الوزارات أو الهيئات	عـدد المنح
وزارة التربية والتعليم	٧٢
وزارة الزراعة	٢٠
وزارة الثقافة والارشاد	١٣
وزارة المواصلات	١٠
وزارة الشؤون البلدية والقروية	١٠
وزارة الاصلاح الزراعي	١٠
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	١٠
المديرية العامة للاذاعة	١٠
وزارة الصحـة	٩
وزارة الاشغال	٨
المديرية العامة للبريد والبرق والهاتف	٥
وزارة الداخلية	٣
المديرية العامة للمصالح العقارية	٣
الطيران المدني	٣
وزارة الخزانة	٢
وزارة الاقتصاد	٢
المديرية العامة للآثار	٢
المجمـوع	١٩٢

ي ـ أهداف مشروعات مؤسسة أبنية التعليم :

تهدف مشروعات مؤسسة أبنية التعليم الى اصلاح الوضع الراهن في المدارس الحالية في المراحل الابتدائية والاعدادية والثانوية .

فبالنظر الى وضع الابنيـة الحالية التي تشغلهـا المدارس في الوقت الحاضر يتضح ان العدد الكبير منها عبارة عن أبنيـة مستأجرة لاتصلـح

للتدريس . وفيما يلي عدد الشعب في مدارس التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي التي هي بملك الدولة والابنية الاخرى المشغولة والمستأجرة وذلك قبل بداية خطة السنة الاولى ١٩٦٠–١٩٦١

جدول رقم (٥١)

توزيع شعب المدارس المملوكة للدولة والمستأجرة

مرحلة التعليم	عدد الشعب في المدارس ملك الدولة	عدد الشعب في المدارس المستأجرة	المجموع
التعليم الابتدائي	٧ ٧٧٠	٧ ٢٠٠	١٤ ٩٧٠
التعليم الاعدادي والثانوي العام	٦٤٠	٢٤٠	٨٨٠
المجموع	٨ ٤١٠	٧ ٤٤٠	١٥ ٨٥٠

أما التعليم الفني فلا يوجد له أي بناء مدرسي ملائم ويشغل حاليا بعض المباني المؤقتة والمستأجرة وجميعها غير صالحة .

ازاء هذا الحال فلقد هدفت الخطة الخمسية وخطة السنة الاولى الى اصلاح هذا الوضع وتهدف خطة السنة الاولى ١٩٦٠–١٩٦١ في هذا المجال بناء الابنية التالية في مجالات مراحل التعليم الابتدائي والثانوي العام والفني بما في ذلك دور المعلمين والمعلمات .

١ ــ التعليم الابتدائي :

الجدول التالي يوزع برنامج الابنية المدرسية للمرحلة الابتدائية خلال خطة السنة الاولى ١٩٦٠–١٩٦١ بين المدارس على اختلاف حجمها والشعب في كل محافظة من محافظات الاقليم السوري .

جدول رقم (٥٢)

توزيع برنامج الابنية المدرسية للمرحلة الابتدائية على المحافظات

المحافظة	عدد مدارس المرحلة الابتدائية موزعة حسب عدد الشعب					عدد الشعب
	شعبة ٢	شعبة ٣	شعبة ٤	شعبة ٦	شعبة ١٢-١٦	مجموع المدارس	
دمشق	—	٦	—	٢	٧	١٥	١١٤
حمص	—	٤	—	١	٢	٧	٤٦
حمـاه	—	—	—	٣	٢	٥	٤٢
حلب	—	٦	—	٢	٢	١٠	٥٨
ادلب	١	٤	١	١	١	٨	٣٦
اللاذقية	١٠	٤	١	—	١	١٦	٤٨
دير الزور	—	٣	—	١	٢	٦	٣٩
الرشيد	—	٢	—	—	١	٣	١٨
الحسكة	—	٢	—	١	٢	٥	٣٦
درعـا	—	٢	—	١	—	٣	١٢
السويداء	—	٥	—	١	—	٦	٢١
المجموع	١١	٣٨	٢	١٣	٢٠	٨٤	٤٧٠

٢ ـ التعليم الاعدادي والثانوي العام ودور المعلمين والمعلمات :

والجدول التالي يوضح برنامج الابنيـة المدرسية للمرحلة الاعـدادية والثانوية العامة ودور المعلمين لكل محافظة من محافظات الاقليم السوري خلال خطة السنة الاولى .

جدول رقم (٥٣)

توزيع برنامج الابنية المدرسية للمرحلة الاعدادية والثانوية العامة ودور المعلمين على المحافظات

المحافظة	عدد الشعب		
	التعليم الاعدادي والثانوي العام	دور المعلمين والمعلمات	المجموع
دمشق	١٥	—	١٥
حمص	١٨	—	١٨
حماه	١٨	—	١٨
حلب	—	—	—
ادلب	—	—	—
اللاذقية	—	—	—
دير الزور	—	٦	٦
الرشيد	١٢	—	١٢
الحسكة	٨	—	٨
درعا	—	٨	٨
السويداء	١٦	—	١٦
المجموع	٨٧	١٤	١٠١

٣ ـ التعليم الصناعي :

والجدول التالي يوزع برنامج الابنية المدرسية للمرحلة الصناعية خلال خطة السنة الاولى على المحافظات :

جدول رقم (٥٤)

توزيع برنامج الابنية المدرسية للمرحلة الصناعية على المحافظات

المحافظة	عـدد الشعب والمعـامل		المجموع
	عددالشعب	عدد المعامل	
دمشق	١٨	١٢	٣٠
حمص	١٨	١٢	٣٠
حمـاه	١٨	١٢	٣٠
حلب	١٨	١٢	٣٠
ادلب	—	—	—
اللاذقية	١٨	١٢	٣٠
دير الزور	٤	—	٤
الرشيد	—	—	—
الحسكة	—	—	—
درعـا	—	—	—
السويداء	—	—	—
المجموع	٩٤	٦٠	١٥٤

سادساً ـ أهداف مشروعات قطاع الصحة

وتهدف مشروعات قطاع الصحة من خطة السنة الاولى الى زيادة عدد الأسرة بما يزيد على ٤٠٠ سرير في نهاية خطة السنة الاولى .

كما تساهم خطة السنة الاولى في تحقيق كثير من الاهداف الصحية المرجوة خلال الخطة الخمسية والتي أهمها ما يلي :

١ ـ تطوير الخدمات الصحية والتقدم بها وتوسيع مجالاتها والارتقاء بالمستوى الصحي العام للبلاد بشكل يتلاءم وحاجات الاقليم وامكانياته وينسجم مع التطور الاجتماعي والاقتصادي فيه .

٢ ـ وقاية المواطنين من الامراض السارية الوبائية منها والمستوطنة ومكافحة هذه الامراض واستئصالها .

٣ ـ تأمين كافة الخدمات الصحية والطبية لذوي الدخل المحدود .

٤ ـ السير وفق تخطيط منهجي لتحقيق التأمين الصحي لكافة المواطنين .

سابعاً ـ أهداف مشروعات قطاع الخدمات الاجتماعية

سوف تحقق مشروعات قطاع الخدمات الاجتماعية الحكومي أهدافا اجتماعية في غاية الاهمية نورد فيما يلي موجزاً صغيراً عن أهداف كل مشروع :

١ ـ أهداف مشروعات العمل :

تهدف الخطة الى انشاء مستوصفات وصيدليات للعمال الصناعيين والعمال الزراعيين ففيما يتعلق بالمستوصفات والصيدليات للعمال الصناعيين لايوجد في الاقليم السوري حاليا الا خمسة مستوصفات للعمال اثنان في دمشق وواحدة في كل من حلب وحمص وحماة هذا بالاضافة الى انه يوجد في كل من درعا والسويداء مستوصف بدائي . اما المحافظات الباقية فلا يوجد بها مستوصفات .

اما فيما يتعلق بالمستوصفات والصيدليات للعمال الزراعيين فلا يوجد مستوصف واحد في الاقليم السوري في الوقت الحاضر . وتهدف الخطة الى انشاء مثل هذه المستوصفات والصيدليات للعمال الصناعيين والزراعيين على حد سواء وان تبدأ بالمحافظات البعيدة والتي لايوجد فيها مستوصفات. وسوف ينشأ خلال خطة السنة الاولى ١٩٦٠ـ١٩٦١ مستوصف وصيدلية للعمال الصناعيين ومستوصف وصيدلية للعمال الزراعيين والمزارعين . ومثل هذه المستوصفات والصيدليات تعمل على زيادة انتاجية العمل وعلى زيادة دخولهم الحقيقية كما تهدف خطة السنة الاولى في مجال العمل الى انشاء معهد نقابي للعمال الصناعيين وذلك للمساهمة الى ايجاد حركة عمالية واعية عن طريق رفع المستوى الثقافي والعلمي للنقابيين الامر الذي يسمح للعمال بتحمل مسؤولياتهم في قيادة النقابات وخلق فرص التفاهم بين أصحاب الاعمال والعمال بغية زيادة الانتاج والدخل القومي .

وتهدف خطة السنة الاولى في مجال العمل أيضا الى الاهتمام بالتدريب الزراعي وذلك عن طريق ارسال خمس بعثات لمدة ستة أشهر للخارج للتعرف على العلاقات الزراعية لدى الدول المختلفة وتكوين جهاز مزود بالخبرة الكافية تمد أطراف العلاقات الزراعية واعداد مشروعات مفيدة لتنظيم هذه العلاقات وجعلها أكثر قابلية لزيادة الانتاج الزراعي .

٢ ـ أهداف مشروعات التعاون :

ترمي الخطة الى نشر الفكرة التعاونية وتعميم النظام التعاوني في القطاعات الاقتصادية المختلفة وعلى وجه الخصوص في الزراعة وذلك بغية تكوين المجتمع التعاوني وزيادة الانتاج والدخل القومي ومحاربة الاستغلال.

وأول ما تعد الخطة في المجال التعاوني هو انشاء جمعيات تعاونية زراعية في نطاق نظام الائتمان الزراعي في المناطق التي تتكامل فيها شروط هذا النظام وأهمها توفر الري في المنطقة لضمان الانتاج .

هذا بالاضافة الى الاهتمام بانشاء الجمعيات التعاونية داخل المدن والتي تشتمل على جمعيات الاستهلاك المنزلي والجمعيات التعاونية لبناء المساكن وجمعيات التعاون للخدمات والتعاونيات المدرسية والتعاونيات الانتاجية للعمال وغيرها .

ويوجد في الاقليم السوري في الوقت الحاضر ١٨٦ جمعية تعاونية زراعية ، ٧٥ جمعية تعاونية منها في منطقتي الائتمان الزراعي التعاوني والباقي موزعة في أنحاء الاقليم السوري .

اما الجمعيات التعاونية داخل المدن فيوجد منها ٣٠ جمعية منها ١١ جمعية للاستهلاك المنزلي ، ٨ جمعيات لبناء المساكن ، والباقي للتعاونيات المختلفة .

وتهدف خطة السنة الاولى ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ الى انشاء نحو من ١٠٠ جمعية تعاونية زراعية في مختلف محافظة الاقليم على ان تعطي أفضلية في تنفيذ نظام الائتمان للمناطق التي تتوفر فيها المياه والواقعة على الشريط الساحلي والحدود الشمالية والمناطق الموجودة على ضفاف الانهار وبقرب مشاريع الري القائمة .

كما تهدف خطة السنة الاولى الى انشاء نحو من ٥٠ جمعية تعاونية داخل المدن على اختلاف أنواعها على أن تعطي أولية للجمعيات التعاونية المنزلية في مراكز المحافظات والمناطق ثم للجمعيات التعاونية لبناء المساكن في مراكز المحافظات التي تعاني أزمة سكن ثم للتعاونيات الانتاجية العمالية في المدن كعمالة النسيج والحدادة والنجارة وعمال البناء وغيرهم ثم الخدمات كالخدمات الصحية والنقل والتسليف والتوفير وغيرها .

٣ ـ أهداف مشروع الصناعات الريفية :

تهدف الخطة الى تشجيع وتنشيط وتدعيم وتطوير الصناعات الريفية

القائمة في قرى محافظات الاقليم السوري كصناعة البسط والسجاد وشغل الابرة وصناعة القش وغيرها وذلك بغية زيادة الانتاج القومي ودخول فئة المزارعين وذلك عن طريق انشاء وحدات ارشادية لهذه الصناعات .

وتهدف خطة السنة الاولى الى انشاء وتجهيز خمس وحدات ارشادية للصناعات الريفية تقوم بتدريب عمالها وصناعها على استعمال الادوات المحسنة واتباع أفضل الوسائل والطرق الفنية الكفيلة برفع مستوى الانتاج وتأمين أسواق له .

٤ ـ أهداف مشروع المراكز الاجتماعية :

تهدف الخطة الى انشاء مراكز اجتماعية نموذجية وعادية في مختلف محافظات دمشق وذلك لرفع مستوى سكان الريف من النواحي الاجتماعية والصحية والثقافية والزراعية والعمرانية وتوجيه الاهالي ومساعدتهم على تحقيق المشروعات الاهلية ذات النفع العام والعمل على زيادة الانتاج والدخل القومي .

ولقد شرعت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الاقليم السوري الى بناء أربعة مراكز اجتماعية خلال السنة المالية السابقة للخطة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ .

الاول في حران العواميد في محافظة دمشق ، والباقي في صلخد في محافظة السويداء والثالث في قرية الشريعة في محافظة ادلب ، والرابع في قرية جوبة البرغال في محافظة اللاذقية .

وتهدف خطة السنة الاولى ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ الى استكمال مباني هذه المراكز الاجتماعية وخاصة مركز قرية جوبة البرغال المنتظر انجاز بنائه في أواخر خطة السنة الاولى . كما تهدف خطة السنة الاولى الى تأثيث وتجهيز وتشغيل هذه المراكز الاجتماعية .

وبالاضافة الى ذلك فان خطة السنة الاولى تهدف أيضا الى انشاء مركز اجتماعي خامس في عفرين .

٥ ـ أهداف مشروعات التخفيف الاجتماعي :

يوجد في الاقليم السوري معهدان لاصلاح الاحداث هما معهد الغزالي بقدسيا في محافظة دمشق ، ومعهد سيف الدولة في المسلمية في محافظة حلب . ويستوعب هذان المعهدان حوالي ٢٠٠ حدث .

وتهدف خطة السنة الاولى ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ وخطة السنة الثانية الى انشاء بعض الابنية اللازمة لحسن سير العمل في هذين المعهدين والى تجهيز أقسامهما باللوازم والمعدات والآلات الضرورية والى اعداد موظفيها وتدريبهم بغية اصلاح الاحداث واعادتهم الى المجتمع أعضاء عاملين منتجين ونافعين لوطنهم .

وتهدف أيضا مشروعات التخفيف الاجتماعي خلال خطة السنة الاولى في البدء بانشاء المؤسسة النموذجية لتأهيل المكفوفين في الاقليم السوري بقصد تعليم المكفوفين وتدريبهم على مهن وحرف تمكنهم من الانتاج .

٦ ـ أهداف مشروع المساكن الريفية :

الهدف من هذا المشروع هو تخصيص قطع من اراضي أملاك الدولة أو الاملاك الخاصة لبناء بيوت للمزارعين الذين لايملكون سكنا في القرية بعد تنظيم هذه القطع في مقاسم يتم عليها بناء المساكن بغية توفير المسكن الصحي للمزارع .

٧ ـ أهداف مشروعات المراكز والوحدات الثقافية :

تعتبر المراكز الثقافية صورة مصغرة لاعمال وزارة الارشاد والثقافة القومي تتمثل فيها جميع فعالياتها الفنية والثقافية والتوجيهية ، حيث يوجد بها فروع للاشراف على مكافحة الامية والثقافة الشعبية ، ويوجد بها مكاتب فنية تيسر سبل التثقيف للمواطنين ، وتقام فيها المحاضرات وتعقد بها الندوات الثقافية وتعرض فيها التمثيليات والاشرطة السينمائية والتسجيلات وتقام فيها حفلات استماع موسيقية بشكل منتظم يرافق غالبا هذا الاستماع شرح وتوضيح للقطع الموسيقية التي يسمعها الجمهور .

أما الوحدات الثقافية المتنقلة عن طريق السيارات الكبيرة فغايتها الطواف بالريف واعارة الكتب للاهلين وتوزيع المطبوعات التوجيهية وعرض أشرطة سينمائية وتسجيلات في القرى التي تمر بها هذه الوحدات .

ولقد انشىء في الاقليم السوري ١٩ مركزا ثقافيا موزعة كالتالي بين محافظات الاقليم :

جدول رقم (٥٥)

توزيع المراكز الثقافية على المحافظات

المحافظة	عدد المراكز
محافظة حلب	٤
محافظة حمص	٣
محافظة اللاذقية	٢
محافظة الحسكة	٢
محافظة السويداء	٢
محافظة دمشق	١
محافظة حمـاه	١
محافظة ادلب	١
محافظة الرشيد	١
محافظة درعـا	١
محافظة دير الزور	١
المجموع	**١٩**

اما بالنسبة للوحدات الثقافية المتنقلة فيوجد وحدة ثقافية فقط في الوقت الحاضر تطوف بقرى محافظة دمشق والمحافظات الوسطى .

وتهدف خطةالسنة الاولى ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ الى تشغيل المراكز الثقافية المنشأة حديثا كما تهدف الى انشاء وحدة ثقافية متنقلة في محافظة حلب والمحافظات المجاورة .

ويقدر عدد المنتفعين سنويا بالمراكز الثقافية بما مقداره ١,٥ مليون نسمة .

كما تقدر عدد القرى المنتفعة بخدمة الوحدة الثقافية المتنقلة في السنة نحوا من ٤٠٠٠ الى ٥٠٠٠ قرية .

٨ ـ أهداف مشروعات المسارح والسينما :

تهدف مشروعات المسارح في خطة السنة الاولى ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ الى

استكمال انشاء مسرح في دمشق وذلك لتمثيل العرائس وبعض التمثيليات. هذا بالاضافة الى العرض السينمائي .

ويقدر ايراد هذا المسرح في السنة بنحو ٥٠ الى ١٠٠ الف ليرة سورية.

وتهدف مشروعات السينما في خطة السنة الاولى الى انتاج بعض الافلام التي تصور بعض الحوادث البارزة في تاريخنا القومي وعرضها في مدن وقرى الاقليم السوري .

٩ ـ أهداف مشروعات التثقيف والارشاد الاجتماعي :

وتهدف وزارة الارشاد القومي من وراء هذه الزمرة من المشروعات الى مكافحة الامية ونقل الانتاج العالمي الى اللغة العربية ، ونقل انتاج الفكر العربي الى اللغات الاجنبية والتأليف في الموضوعات الثقافية التي تساعد على رفع المستوى الفكري ، واحياء تراثنا الفكري والفني بتحقيق ونشر الكتب التي تعنى بذلك ، وتحقيق التبادل الثقافي والفني الذي يجري بموجب المعاهدات الثقافية المعقودة بين الجمهورية العربية المتحدة والدول الاجنبية .

كما تهدف وزارة الارشاد القومي من وراء هذه المشروعات الى اقامة المهرجانات والحفلات والمناسبات القومية لتنمية الوعي القومي بين الجماهير، وتشجيع الجمعيات والاندية الثقافية والفنية ومساعدتها على الاطلاع برسالتها .

كما تهدف وزارة الارشاد القومي الى نشر النظام الديمقراطي الاشتراكي التعاوني الذي اتخذته الجمهورية العربية أساسا لكيانها .

١٠ ـ أهداف مشروعات المتاحف :

وهدف هذه الزمرة من المشروعات استكمال أبنية المتاحف الثلاثة التالية:

ـ متحف دمشق
ـ متحف حلب
ـ متحف تدمر

١١ ـ أهداف مشروعات رعاية الشباب :

وهدف هذه المشروعات خلال خطة السنة الاولى ١٩٦٠ ـ ١٩٦١ هو انشاء بعض النوادي والملاعب الرياضية في محافظات الاقليم السوري بغية

نشر الروح الرياضية ورعاية الشباب . وتعمل خطة السنة الاولى على انشاء النوادي والملاعب التالية :

- انشاء ملاعب ونوادي في محافظة السويداء
- انشاء ملاعب ونوادي في محافظة حمص
- انشاء ملاعب ونوادي في محافظة الحسكة
- انشاء ملاعب ونوادي في محافظة حماة
- انشاء ملاعب ونوادي في محافظة درعا
- انشاء ملاعب ونوادي في محافظة ادلب
- انشاء ملاعب ونوادي في محافظة دير الزور
- انشاء ملاعب ونوادي في محافظة اللاذقية

ثامناً ـ أهداف قطاع المرافق العامة والبلديات والسياحة

تهدف مشروعات المياه الى رفع نسبة المستفيدين في مراكز المحافظات الى ١٠٠٪ ورفعها في الارياف الى ٥٢٪ في أقرب وقت ممكن . وتنفيذا لمشروعات خطة السنة الاولى سيبلغ عدد المستفيدين من مياه الشرب حوالي ٦٧٥ ألف نسمة من سكان الارياف . وروعي في هذه الخطة اعطاء الاولوية الى تأمين المياه للقرى العطشى على أساس عدد سكانها وأهمية القرية من الوجهة السياحية ووقوعها على الحدود . كذلك اشتراك عدة قرى في مشروع واحد اقتصادا في نفقات التشغيل والصيانة وسهولة الادارة .

اما في مشاريع التخطيط فتهدف الخطة الى وضع مصورات تنظيمية وطبوغرافية لمدن وقرى الاقليم الشمالي لمواجهة حركة التطور العمراني في البلاد لتتلاءم مع حاجات البلاد في الحاضر والمستقبل ولتجنب اختلاط المناطق السكنية مع المناطق الصناعية والتجارية . وأهم المناطق التي سيشملها التخطيط خلال السنة الاولى في تنفيذ الخطة هي ، درعا ، السويداء ، التل ، الحسكة ، القامشلي ، الرقة ، الرستن ، محردة ، جبلة ، عفرين ، مرمريتا ، قطنا ، معلولا .

وبالنسبة لمشاريع السياحة والاصطياف فتهدف الخطة الى تحسين مراكز السياحة والاصطياف وذلك عن طريق تزويدها بالمرافق العامة الضرورية كالطرق الحسنة كطريق تدمر وطريق واصلاح بركة بصرى وطريق

سفارجوق ـ كسب وطريق الزبداني . وتأمين مياه الشرب لها كجر المياه الى سلمى ودريكيش ومعلولا وانشاء أماكن للترفيه والراحة وانشاء فندق بلودان وصالة الموسيقى في بلودان صلنفة وعمل أماكن الترفيه كمقهى التل صيدنايا ومسبح بلودان ومسبح جبلة وطرطوس ومقهى كسب ومقصف بصرى .

ويؤمل أن تؤدي هذه المشاريع الى تشجيع حركة السياحة والاصطياف داخل الجمهورية وان تؤدي كذلك الى زيادة اقبال السواح والمصطافين الاجانب الى ارتياد هذه الاماكن السياحية ونتيجة لهذه يزداد ويتضاعف دخلنا في القطع الاجنبي من هذا المورد .

اما مشاريع البلديات فقد خصص لها مبلغ ١٨ مليون ليرة سورية تصرف على الوجوه التالية :

١ ـ المرافق العامة المختلفة كانشاء أرصفة وشق طرق في المدن وانشاء كهاريز وحدائق عامة .

٢ ـ المياه ـ تزويد الاهالي بالمياه النقية العذبة ورفع نسبة المستفيدين في المدن والقرى .

٣ ـ الكهرباء ـ تزويد الاهالي بالانارة العامة ورفع نسبة المستفيدين وانشاء مشاريع جديدة في القرى المحرومة .

٤ ـ التخطيط ـ لمواجهة الحركة العمرانية في البلاد ولتخطيط المدن والقرى على أسس فنية حديثة .

٥ ـ النقل الداخلي ـ تأمين الحد الادنى في الباصات اللازمة لمواجهة الازمة الحالية ورفع عدد الباصات العاملة في المدن .

تاسعاً ـ أهداف مشروعات قطاع الاسكان

تهدف خطة الاسكان الى انشاء ١٠٥٠٠ وحدة سكنية خلال السنة الاولى من سنوات الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويؤمل أن يساهم هذا العدد في تحسين مستوى الاسكان في الاقليم . وسيقوم القطاع الخاص بانشاء ٦٧٠٠ وحدة سكنية أي حوالي ٦٣,٨٪ من مجموع عدد الوحدات السكنية المطلوبة في حين سيساهم القطاع العام بانشاء ٣٧٥٩ وحدة سكنية أي حوالي ٣٦,٢٪ . وتوزع مجموع الوحدات السكنية المنتظر انشاؤها في العام ١٩٦٠ـ١٩٦١ بين القطاعين العام والخاص على النحو التالي :

جدول رقم (٥٦)

توزيع الوحدات السكنية على القطاعين العام والخاص

النوع / القطاع	الاسكان الريفي	الاسكان الشعبي	الاسكان دون المتوسط	المتوسط الاسكان	الاسكان فوق المتوسط	المجموع
العام	٣٠٢٣	٧٣٦	—	—	—	٣٧٥٩
الخاص	—	٣٣٥٠	٦٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠	٦٧٠٠
المجموع	٣٠٢٣	٤٠٨٦	٦٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠	١٠٤٥٩

وفيما يلي توزيع هذه الوحدات السكنية بين مختلف محافظات الاقليم السوري .

١ ـ مشاريع الاسكان التابعة لوزارة الشؤون البلدية والقروية :

ستقوم وزارة الشؤون البلدية والقروية بانشاء ٧٣٦ وحدة سكنية من المساكن الشعبية تبلغ تكاليفها حوالي ٥ مليون ليرة سورية موزعة بين المدن والاقضية على النحو التالي :

جدول رقم(٥٧)

توزيع المساكن الشعبية على المدن والاقضية

المدينة	عدد الوحدات السكنية
اللاذقيـــة	٤٨
حمـــاه	٩٦
دير الزور	٩٦
درعـــا	٦٤
الحسكة	٥٦
السويداء	٥٦
الرقـــة	٦٠
ادلب	٦٠
حمص	١٠٠
طرطوس (لاهل ارواد)	٥٠
القنيطرة	٥
المجموع	**٧٣٦**

٢ ـ مشاريع الاسكان التابعة لمؤسسة الاصلاح الزراعي :

ستقوم مؤسسة الاصلاح الزراعي بانشاء ٣٠٢٣ وحدة سكنية من المساكن الريفية موزعة بين محافظة الحسكة ومحافظة دير الزور كالتالي مع تبيان عدد القرى المنتفعة في كل منها .

جدول رقم(٥٨)

توزيع مساكن الاصلاح الزراعي على القرى

المحافظة	عدد الوحدات السكنية	عدد القرى المنتفعة
الحسكة	١٦٢٣	١٩
دير الزور	١٤٠٠	١٤
المجموع	**٣٠٢٣**	**٣٣**

٣ ـ القطاع الخاص :

أما القطاع الخاص فسيقوم بانشاء ٦٧٠٠ وحدة سكنية موزعة بين محافظات الاقليم على النحو التالي :

جدول رقم (٥٩)

توزيع الوحدات السكنية للقطاع الخاص على المحافظات

المدينة	عدد الوحدات السكنية
١ ـ دمشق	٢٣٠٠
٢ ـ حمص	١٠٠
٣ ـ حماه	١٠٠
٤ ـ اللاذقية	٣٢٥
٥ ـ حلب	٢٠٠٠
٦ ـ دير الزور	٢٢٥
٧ ـ الرقة	١٢٥
٨ ـ الحسكة	٣٥٠
٩ ـ السويداء	٧٥
١٠ ـ درعا	٧٥
١١ ـ مناطق اخرى	١٠٢٥
المجموع	**٦٧٠٠**

وقد روعي في هذا التوزيع الاحتياجات من الوحدات السكنية الناتجة عن العوامل الاربعة المذكورة سابقا والتي تسبب مشكلة الاسكان في الاقليم .

الملحق رقم (٤)

البيـــان

الذي ألقـاه

المهندس نور الدين كحالة

نائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط المركزي

عـــــن

خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقليم السوري

للسنوات الخمس

١٩٦١/١٩٦٠ — ١٩٦٥/١٩٦٤

أمام المؤتمر العام للاتحاد القومي للجمهورية العربية المتحدة

في تموز ١٩٦٠

أيها السادة :

لاول مرة في تاريخ الاقليم السوري تتقدم حكومة بخطة هامة للتنمية الاقتصادية . فتعبىء مختلف موارد الاقليم وطاقاته في سبيل تأمين حاجات الشعب ورفاهه وازدهاره .

ولم تكن هذه الخطة الشاملة وليدة المصادفة بل انها حصيلة من حصائل الوحدة ، ويشرفني ويسعدني أن أقدمها الى أول مؤتمر عام للاتحاد القومي يجمع أبناء الشام مع أبناء الكنانة تحت علم واحد هو علم الوحدة والعروبة ليعملوا متكاتفين متضامنين تحت لواء سيادة الرئيس جمال عبد الناصر على توطيد أركان المجتمع الاشتراكي التعاوني .

وعلاقة الاتحادالقومي بهذهالخطة لاتقتصر علىالدراسةوالنقدوالتعديل فقط بل تتناول أيضا الاسهام مع الحكومة في تحقيق الاهداف الكبرىالتي ترمي اليها اذ أن الخطة المعتمدة ما هي الا تعبير عن رغبة الشعب وارادته وان الاجماع حول هذه الرغبة هو خير ضمان وحافز لتنفيذ الخطة . وان سلوكنا طريق التخطيط لم يكن حبا في تقليد أو تعقيد بل لأنه السبيل الوحيد للنظرة الشاملة التي تعالج المسائل العاجلة كجزء من كل وتنظر الى التقدم الاجتماعي نظرة أبعد وتعتبره وحدة لاتتجزأ ولانه طريق يستبعد الارتجال ويعمل على ايجاد الحلول للمشاكل قبل وقوعها وينسق بين الوسائل والاهداف .

أهـــــداف الخطـــة

أيها السادة :

حدد السيد رئيس الجمهورية هدف الخطة الرئيسي بأنه مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات .

ولقد دلت الدراسة الاولى التي أجريت على أن الدخل القومي في الاقليم في سنة الاساس يبلغ ٢٤٠٠ مليون ليرة سورية . ولما كان الدخل الزراعي يتفاوت تفاوتا كبيرا بين سنة واخرى تبعا للظروف المناخية ، فقد استمد هذا الرقم من الدخل الوسطي لاعوام ١٩٥٦ و ١٩٥٧ و ١٩٥٨

وقد حدث بعد ذلك أن أصاب الاقليم جفاف في سنوات ثلاث متوالية،

فأصبح متوسط الدخل في السنوات الثلاث الاخيرة ٢١٠٠ مليون ليرة .

واذا كنا نهدف الى مضاعفة الدخل فأي من الدخلين نضاعف ؟

واننا اعتمادا على وعي الشعب وتفهمه وتقديره لضرورة السير بخطى حثيثة في مضمار التنمية والتقدم ، واعتقادا منا بأن سنوات الجفاف أمر طارىء تشير الاحصاءات الى ندرة وقوعه بهذا الشكل المتلاحق ، فقد وضعنا الخطة لابلاغ الدخل القومي بعد عشر سنوات الى ٤٨٠٠ مليون ليرة بصرف النظر عن معدل الدخل القومي في وقتنا هذا .

أيها السادة :

ان القاء النور على تطور مختلف الفعاليات الاقتصادية في الاقليم ، وابراز أوجه القوة وأوجه الضعف فيها ، انما هو بحث اقتصادي لاتخطيطي ، غير أنه من المفيد أن نستعرض الوضع الزراعي في الاقليم بايجاز لما له من علاقة وثيقة بأهداف الخطة وأعبائها المرئية وغير المرئية .

قامت في أواخر الحرب العالمية الثانية نهضة زراعية واسعة استندت بالدرجة الاولى الى استثمار أراضي الجزيرة الخصبة باستخدام الآلات الزراعية كما استندت الى استعمال مياه الانهر والمياه الجوفية لري الاراضي بواسطة المضخات . وقد نتج عن ذلك أن تضاعفت المساحات المزروعة والمروية خلال عشر سنوات وان زاد الدخل القومي من الزراعة من ٥٠٥ ملايين ليرة عام ١٩٤٤ الى ٨٢٣ مليوناً عام ١٩٥٣ والى ١٠٩٠ مليون ليرة عام ١٩٥٧

لكن هذا التوسع في الزراعة ، قد تضمن أوجه ضعف عديدة . فالمزارعون في الجزيرة تحت اغراء الربح وعدم وجود توجيه صحيح من قبل السلطات المسؤولة توسعوا في الاستثمار الزراعي حتى جاوزوا الاراضي التي تصلح للزراعة السليمة الى الاراضي التي كان يجب أن تبقى مراعي ، بسبب ظروفها الطبيعية . وقد شكلت زراعة هذه المراعي عنصر ضعف في الزراعة بالاضافة الى خسارة الاقليم جزءا من أحسن مراعيه .

وكذلك فان استثمار المياه الجوفية تجاوز في كثير من المناطق موارد الاحواض المائية ، مما أدى الى تثبيت أو تخفيض المساحات التي تنتفع من هذه المياه . وكذلك فان التوسع في الري باستثمار مياه الانهر بواسطة المضخات جرى عندما كانت أسعار القطن في أوج ارتفاعها ، ونفذ من قبل أصحاب المشاريع بشكل بدائي وسريع . ونظرا لتغير الطريقة الاقتصادية بعد انشائها فان أمر تجديد قسم منها أصبح مدعاة للتساؤل والشك .

وهكذا يبدو أن قفزة التوسع الزراعي وبالتالي التوسع الاقتصادي في السنوات الماضية قد بلغت ذروتها أو جاوزتها فأصبح من المحتم اتخاذ التدابير الفعالة لاستثمار موارد الاقليم وتركيب طاقات انتاجية جديدة في مختلف ميادين الانتاج والا فان الاقتصاد السوري مهدد بالتوقف عند المستوى الذي بلغه .

أيها السادة :

ان أهم الشروط التي يجب التزامها لتحقيق مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات هي :

أولا : أن تتم التنمية دون حدوث آثار تضخمية أو انكماشية ضارة في الاقتصاد القومي بمجموعه وفي الاوضاع الاجتماعية .

ثانياً : أن تحقق الخطة تنمية مستقرة تقل فيها الهزات الاقتصادية الى أدنى حد ممكن فنجنب بذلك الاقتصاد تقلباته الواسعة في الانتاج والدخل التي تغلب عليه بسبب العوامل الطبيعية وتموجات الاسعار العالمية .

ثالثاً : أن تحقق الخطة السياسة الاجتماعية الرامية الى تحسين توزيع الدخل بين المواطنين .

وهكذا تصبح الاهداف العامة لخطة التنمية مضاعفة الدخل واستقرار هذا الدخل وحسن توزيعه .

تمويل الخطة :

أيها السادة :

ان مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات تقتضي أن تكون زيادة هذا الدخل بمعدل ٧,٢٪ سنويا . وباعتبار أن زيادة السكان هي بمعدل ٢,٤٪ في كل سنة فتكون الزيادة المرتقبة لدخل الفرد بمعدل ٤,٧٪ سنويا .

ولتحقيق هذه التنمية يقدر حجم الاستثمار اللازم في الخطة الخمسية الاولى بنحو ٢٧٢٠ مليون ليرة ، منها ١٤٩٥ مليوناً بالنقد المحلي و ١٢٢٥ مليوناً بالنقد الاجنبي .

وقد دل البحث عن الموارد المالية المتاحة للتنمية في الاقليم السوري على أنه يمكن تأمين هذه الاستثمارات من المصادر الرئيسية التالية :

فائض الموازنة العامة	٤٢٠ مليون ليرة
فائض الموارد الحكومية الاخرى	٥٣٠ » »
مدخرات القطاع الخاص	١٠٠٠ » »
القروض والمعونات الخارجية ومصادر متفرقة	٧٧٠ » »
المجموع	**٢٧٢٠مليون ليرة**

وتقدر موارد الاقليم من النقد الاجنبي خلال سني الخطة بمبلغ٤٦٢٥ مليون ليرة على النحو التالي :

أولا : موارد محلية :

الصادرات	٢٨٢٥ مليون ليرة
عوائد ونفقات شركات البترول	٨٠٠ » »
صافي أرباح التجارة العابرة	١٠٠ » »
ارساليات السوريين في الخارج	١٥٠ » »
موارد متفرقة	١١٠ » »
ثانياً : القروض والمعونات الخارجية	٦٤٠ » »
المجموع	**٤٦٢٥ مليون ليرة**

وان هذه الموارد معرضة للتقلبات باعتبار أن الحاصلات الزراعيةتؤلف القسم الاكبر من موارد الصادرات الا أنه يمكن اعتمادها كأساس معقول لغايات التخطيط .

وتكفي هذه الموارد لتأمين حاجات الاقليم من النقد الاجنبي خلال سني الخطة اذ أن هذه الحاجات تقدر بمبلغ ٤٣٧٥ مليون ليرة وهكذا يتحقق فائض من النقدالاجنبي قدره ٢٥٠ مليون ليرة. وهاكم بيانا بأوجهاستعمال النقد الاجنبي خلال سني الخطة :

استهلاك خاص	١٨٠٠	مليون ليرة
خامات ومواد أولية	١٠٠٠	» »
تكوين رأسمالي	١٢٢٥	» »
سداد القروض الاجنبية	٣٥٠	» »
احتيـاطي	٢٥٠	» »
المجموع	**٤٦٢٥**	**مليون ليرة**

ويمثل المبلـغ الملحوظ للتكوين الرأسمالي حاجات الخطة مـن النقد الاجنبي .

البرنامـج الاستثماري :

أيها السادة :

عندما بدأنا بوضع البرنامج الاستثماري للموارد المالية المتاحة للتنمية، والتحري عن أفضل الطرق لاستخدامها كان علينا أن نجابه المعضـلة التي جابهتها قبلنا جميع الدول التي مرت في مراحـل التنمية الاولى ، وهـي التوفيق بين الحاجات والامكانيات وصعوبة التوازن بين الخدمات والانتاج والاختيار بين كسب عاجل ينمو ببطء وكسب محدود في البـداية ينمو وتتزايد سرعته مع مرور الزمن .

ان البرنامج الاستثماري المقترح يعطي الاولوية لمشاريع الانتاج باعتبار أنها الاداة الفعالة لتنمية الدخل والانتاج . ومن ثمار هذه التنميـة يمكن التوسع في الانفاق على الخدمات فيما بعد . ويجب الا يغرب عن البال أن تأمين الخدمات هو هدف المجتمع ومشاريع الانتاج هي الوسيلة وتأتي هذه الوسيلة من حيث التوقيت قبل الهدف .

ويسرني أن أبين أنه مع اعطاء الاوليـة لمشاريع الانتاج فلقـد أعطيت مشاريع الخدمات نصيبا كافيا من مجموع الاستثمارات يتيح تنمية مختلف الخدمات بسرعة تفوق بشكل عام السرعة التي كانت تسير عليها في الماضي .

وفيما يلي الخطوط الرئيسية لبرامج الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة موزعة بين القطاعين العام والخاص :

القطاع الاقتصادي	الاستثمارات بملايين الليرات			
	العام	الخاص	المجموع	النسبة
الري واستصلاح الاراضي	٧٨٠	٥٠	٨٣٠	٣٠,٥
الزراعة	٩٥	١٧٥	٢٧٠	٩,٩
الصناعة والكهرباء والتعدين والبترول	٢٤٠	١٥٠	٥٠٩	١٨,٧
النقل والمواصلات	٣٨٧	٢٦٩	٥٣٧	١٩,٧
التعليم	١٠٠	—	١٠٠	٣,٧
الخدمات والمرافق العامة والاسكان	١١٨	٣٥٦	٤٧٤	١٧,٥
المجموع	١٧٢٠	١٠٠٠	٢٧٢٠	١٠٠

فيكون قد أصاب مشروعات الانتاج في الري والزراعة والصناعة والنقل والمواصلات ٢١٤٦ مليون ليرة أي ٧٨,٨٪ من مجموع الاستثمارات بينما أصاب مشروعات الخدمات ٢١,٢٪ .

ولقد روعي في وضع البرنامج الاستثماري ضرورة تأمين التنسيق بين حجم الانتاج والقوة الشرائية خصوصا بما يتعلق بالمواد الغذائية تجنبا لحدوث آثار تضخمية في اقتصاد الاقليم .

ان توزيع استثمارات القطاع العام على مختلف المشاريع موضح في الخطة الموضوعة بين أيديكم وسآتي على ذكرها بشكل موجز فيما بعد .

أما بما يتعلق بالقطاع الخاص فقد أصابه كما أسلفنا ١٠٠٠ مليون ليرة أي ٣٦,٧٥٪ من مجموع الاستثمارات . واذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن امكانية القطاع الخاص في التوسع الافقي بالزراعة قد أشرفت على نهايتها للاسباب التي بيناها آنفا نجد أن الاستثمارات التي خصصت لهذا القطاع تفي بحاجته أو تزيد . وقد بلغت استثمارات القطاع الخاص للزراعة والري ٢٢٥ مليون ليرة لتنفيذ مشروعات الري الخاصة وتوفير الائتمان الزراعي اللازم لقيام المزارعين بقسطهم من تحسين العمليات الزراعية بزيادة التسميد واستعمال البذور المنتقاه والآلات وما الى ذلك من عمليات أخرى .

وبلغت استثمارات القطاع الخاص في النقل والمواصلات مبلغ ١٥٠ مليون ليرة لتأمين وسائل النقل من سيارات وكميونات وطائرات . وفي قطاع الخدمات مبلغ ٢٦٦ مليون ليرة منها ٢٤٥ مليوناً للاسكان. وفي قطاع الصناعة أفسح للقطاع الخاص ميدان رحب وخصوصا بالنسبة للصناعات التحويلية والكيمائية .

المشـــاريـــع :

أيهـا السادة :

ان حجم الاستثمار وتوزيعه في خطة الانماء انما هو تعبير صادق عن مقدار الجهد الذي أمامنا وعن آمالنا ورغباتنا في تحقيق أهداف الخطة .

غير أن الخطة يجب الا تقتصر على مجرد أحجام الاستثمارات وتوزيعها والتعبير عن الآمال بل يجب أن تكون مستندة الى برامج ومشروعات محددة واضحة عملية وقابلة للتنفيذ كما يجب أن تدرس نتائج هذه المشـروعات وآثارها على الانتاج والدخل والعمالة .

وهذا ما سوف أتناوله باختصار مع حضراتكم بالنسبة للمشـروعات الملحوظة في القطاع العام .

مشاريع الري والزراعـة :

ولنبدأ بمشاريع الري والزراعة التي كان لها النصيب الاوفر في البرنامج الاستثماري اذ خصص لها ٥٠٪ من استثمارات القطـاع العام ، فأصاب مشاريع الري ٧٨٠ مليون ليرة ومشاريع الزراعة ٩٥ مليوناً .

وان أهم الاسباب التي أدت الى الاهتمام الكبير بقطاع الري والزراعة هي:

أولا : الحد من التقلبات العنيفة التي تتسم بها الزراعة السورية بسبب العوامل الجوية وتأمين حد أقصى من الاستقرار وثبات الانتاج .

ثانياً : لان الانتاج الزراعي يفسح أكبر مجال للتوسع في انتاج السلـع ولانه أساس في تقدم الصناعة والتجارة .

ثالثاً : وأخيرا ــ لان التوسع الزراعي هو أكبر عامل من عوامل اصـلاح ميزان المدفوعات في الاقليم السوري .

لقد حددت الخطة الاهداف الانتاجية في حقل التنمية الزراعية بزيادة

الانتاج والدخل الزراعي بمقدار ٣٢٪ أي رفع الدخل الزراعي من ٩٦٥ مليون ليرة الى ١٢٧٥ مليون ليرة وكذلك فتح آفاق العمل لنحو ٧٥ ألف عامل زراعي بالاضافة الى زيادة تشغيل عدد لايقل عن ١٠٠ ألف عامل من الايدي العاملة الحالية المعطلة جزئيا أو كليا .

وتتلخص الاهداف الزراعية بهدفين رئيسيين : التوسع الافقي بزيادة الاراضي المروية والتوسع الرأسي بزيادة غلة الهكتار بمختلف عمليات التحسين الزراعي .

ولاشك ان أول خطوة وأسرع وسيلة لتحقيق هذا الهدف هي زيادة انتاج أو غلة الهكتار الواحد من الاراضي المزروعة حاليا .

ومن مقارنة غلة الهكتار في سورية مع غيرها من البلاد الزراعية يتضح أن المجال لايزال فسيحا جدا لزيادة غلة الهكتار . ويدعم هذا القول ما نراه من فروق ظاهرة بين انتاج مختلف المزارعين في المنطقة الواحدة ذات الظروف المتشابهة . ونعتمد في تحقيق هذا الهدف على أربع وسائل أساسية وهي :

اكثار البذار المنتقى

التسميد

مقاومة الآفات الزراعية

تحسين العمليات الزراعية بالارشاد الزراعي

ان حجر الاساس للنجاح في هذا المضمار هو التعاون الوثيق بين القائمين على هذه المشروعات وبين المزارعين الذين ينفذونها والذين تؤول اليهم ثمارها .

ولا مشاحة في أن الاتحاد القومي يستطيع أن يؤدي أكبر الخدمات في هذا المضمار .

وبديهي أن الجهود يجب أن تنصب بنوع خاص على بعض المحاصيل التي لها أهمية خاصة في الاقتصاد السوري اما لتوفير الغذاء أو للتصدير، وهذه المحاصيل هي القمح ، الشعير ، القطن ، التبغ ، الشوندر السكري .

البذار المنتقى :

ان الكمية المنتجة من البذار المنتقى حتى هذا اليوم ، لاتؤمن سوى ١٠٪

من احتياجات الاقليم من بذار القمح والشعير التي تبلغ ١٤١ ألف طن من القمح و ٨٤ ألف طن من الشعير .

وتتضمن الخطة برنامجا شاملا لتأمين جميع حاجات الاقليم من البذار المنتقى سواء للاراضي المروية أو البعليـة . ويقضي البرنامـج بأن يوفر للمزارعين بصورة تدريجيةوخلال ثلاثسنوات البذار المنتقى اللازم لتغطية كامل المساحة المزروعة بالقمح والشعير ، على أن يجدد البذار فيما بعد مرة كل ثلاث سنوات .

وتتضمن الخطة أيضا انشاء مراكز لمعالجة البذار حيث يجري تنظيفها وتعقيمها وتصنيفها وتجفيفها عند الاقتضاء .

التسميـد :

ان العامل الرئيسي الثاني في زيادة غلة الهكتار هـو التسميد . وان استعمال المخصبات الكيماوية في تسميد الزراعات البعلية أمر يكاد أنيكون معدوما في الاقليم السوري . أما في الاراضي المروية فان استعمال هـذه المخصبات محدود فلا تتعدى معدلات التسميد بالهكتار الواحد بالاسمدة الآزوتية والفوسفاتية ٦٠كغ بصورة وسطية وفي زراعة القطن ٢٤٠كغ . وان الاستمرار في زراعة الارض دون تسميد يفقدها الكثير مـن خصبها ويقلل من انتاجها ويترك قسما منها معطلا دون استثمار .

وتستهدف الخطة زيادة الانتاج الزراعي بالتدرج في زيـادة معدلات التسميد ، باعتبار أن نسبة كبيرة من الزراع لم تعتد بعـد على استعمال الاسمدة الكيماوية واذا استعملتها فبمقادير بسيطة .

وسيقتصر التسميد في الزراعة البعلية على المناطق التي يزيد متوسط أمطارها عن ٥٠٠ مم في العام ولن يشمل المناطق النصف جـافة لان نتائج التسميد في هذه المناطق مجهولة والموضوع يفتقر الى دراسات وتجارب .

وان معدلات التسميد التي ترمي الخطة الى تحقيقها هي :

للحبوب في الزراعات البعلية	١٥٠ ك.غ سماد آزوتي (١٦٪ آزوت)
	١٠٠ ك.غ سماد فوسفاتي (٢١٪ حمض الفوسفوريك)
للحبوب في الزراعات المروية	٢٠٠ ك.غ سمادآزوتي
	١٥٠ ك.غ سماد فوسفاتي
للقطـــن	٣٠٠ ك.غ سماد آزوتي
	٢٥٠ ك.غ سماد فوسفاتي

ولما كان من الامور التي تعوق التسميد في القطن الخلاف بين المالك والمستثمر والمرابع على كيفية تحمل ثمن السماد فلا بد من استصدار تشريع لتوزيع ثمن السماد على مختلف الشركاء بنسب عادلة .

هذا وقد قدرت حاجات الاقليم من مختلف أنواع الاسمدة في السنة الخامسة كالآتي :

أسمدة آزوتية	١٦٥ ألف طن
أسمدة فوسفاتية	١٢١ ألف طن
أسمدة بوتاسية	٤,٤ ألف طن

وتجدر الاشارة الى أن البرنامج الاستثماري في الصناعة لحظ انشاء معمل للسماد الآزوتي ينتج ١٢٠ ألف طن في العام ومعمل آخر للسماد الفوسفاتي ينتج ٥٠ ألف طن في العام . ومن شأن هذين المعملين انتاج قسم هام من كميات السماد التي يحتاج اليها الاقليم .

ولا يتسع المجال للكلام عن مختلف برامج الزراعة لزيادة غلة الهكتار الواحد ولو بايجاز ، علما بأن تفصيل هذه البرامج موضح في مشروع الخطة الموجودة بين أيديكم وستكون موضوعا للبحث والمناقشة في اللجنة الخاصة. وسأكتفي هنا بتعديد هذه البرامج وبالاشارة الى الاستثمارات التي خصصت لكل منها وتفصيلها كما يلي :

اكثار بذار القمح والشعير	١ ٤١٥ ٠٠٠ ليرة
اكثار بذار القطن	١ ١٠١ ٠٠٠ ليرة
الارشاد الزراعي	١ ٨٤٠ ٠٠٠ ليرة
وقاية المزروعات	٣٥٨ ٠٠٠ ليرة
تربية الحيوان	١٨ ٣١٦ ٠٠٠ ليرة
البستنة	٢ ٨١٦ ٠٠٠ ليرة
الحراج	٧ ٤٥٨ ٠٠٠ ليرة
المختبرات والابحاث	٦ ٤٤٨ ٠٠٠ ليرة
التعليم والتدريب الزراعي	٦ ٣٢٦ ٠٠٠ ليرة
صوامع ومراكز تصنيف البذار	٤٥ ٦٩٩ ٠٠٠ ليرة

ويبلغ مجموع هذه الاستثمارات ٩٥ مليون ليرة سورية .

مشاريع الري :

أيهـا السادة :

أما بما يتعلق بالتوسع الافقي فتستهدف الخطة الخمسية انشاء شبكات لري مساحة قدرها ٢٥٤ ألف هكتار . وبذلك تزداد الاراضي المروية من ٥٠٠ ألف هكتار الى ٧٥٠ ألف هكتار أي بزيادة ٥٠٪

وان توزيع المساحة المروية الاضافية على المشاريع المختلفة هو كالآتي :

مشروع الغاب والعشارنة	٧٠	ألف هكتار
مشروع الروج	٥	آلاف هكتار
مشروع الفرات (الحوض الاسفل)	٧٥	ألف هكتار
مشروع الخـابور	٦٠	ألف هكتار
مشروع بردى والاعوج	١٢	ألف هكتار
مشروع العاصي الاعلى	١٢	ألف هكتار
مشروع مزيريب	٣,٢	ألف هكتار
مشروع السـن	١٠	آلاف هكتار
مشروع بانياس	٤	آلاف هكتار
مشاريع متفرقة	٣	آلاف هكتار
	٢٥٤,٢	**ألف هكتار**

وان مجموع المساحات التي ستنجز شبكاتها خلال سني الخطة وتوضع موضع الاستثمار ، يتصاعد من سنة الى أخرى على الترتيب الآتي :

٨ آلاف هكتار	بدءا من الموسم الزراعي ١٩٦١
٧٥ ألف هكتار	بدءا من الموسم الزراعي ١٩٦٢
١٢٠ ألف هكتار	بدءا من الموسم الزراعي ١٩٦٣
١٩٥ ألف هكتار	بدءا من الموسم الزراعي ١٩٦٤
٢٥٤,٢ ألف هكتار	بدءا من الموسم الزراعي ١٩٦٥

وتلحظ الخطة بالاضافة الى هذه المشاريع المباشرة في تنفيذ سد الفرات التخزيني تمهيدا لانجازه في الخطة الخمسية التالية . وهـذا السد يتيح للاقليم التحكم بمياه الفرات والتوسع في أعمال الري توسعا كبيرا .

ان تنفيذ مختلف مشاريع التنمية الزراعية بالتوسع الافقي والتوسع الراسي من شأنه تحقيق الاهداف الانتاجية التالية في الزراعة :

	رقم الاساس	السنة الخامسة	نسبة الزيادة
القمح	٨٧٥ ألف طن	١٤٨٠ ألف طن	١٧٠
الشعير	٣٣٥ ألف طن	٥٢٦ ألف طن	١٢٠
الشوندر	٩١ ألف طن	٥٦٣ ألف طن	٦٢٠
القطن	٢٧٠ ألف طن	٤٤٤ ألف طن	١٦٠
الدخان	٧٤٠٠ ألف طن	١٧ ألف طن	٢٣٠
أغراس مثمرة	١٢٥ مليون	٢,٢ مليون	١٧٦
أغراس الحراج	٧٠٠ ألف	٥ ملايين	٧٠٠
فحول السفاد	—	١٧٠ ألف فحل	

ويجب أن لانفهم من هذه الارقام أكثر من أنها تشير الى اتجاهات عامة، فقد يتفاوت الانتاج المحقق بين سنة وأخرى بسبب الظروف المناخية أو تغيرات الاسعار النسبية بسبب عوامل العرض والطلب المحلي والعالمي .

سبق أن بينا أن مجموع الاستثمارات المخصصة للتنمية الزراعية قد بلغت في القطاعين العام والخاص ١١٠٠ مليون منها ٧٨٥ مليوناً في القطاع العام و ٣١٥ مليون في القطاع الخاص . وان تنفيذ المشاريع الملحوظة كلها يؤمن زيادة في الدخل القومي تقدر بـ ٣١٠ مليون ليرة سورية في السنة الخامسة ترتفع الى ٣٦٥ مليوناً اعتبارا من السنة السادسة .

ويقدر عدد العمال الذين سيقومون بتنفيذ مشاريع الري بنحو ٣٥ ألف عامل . أما عدد العمال الذين سيتوفر لهم العمل الزراعي فيقدر بنحو ٧٥ ألف عامل .

هذا ويجدر بنا أن نذكر هنا أن معظم الاراضي التي ستروى بموجب مشروعات الري ، هي أملاك للدولة سيجري توزيعها بعد استصلاحها على عدد لايقل عن ٨٠ ألفاً من الفلاحين ضمن خطط الاصلاح الزراعي . وهـذا

يعني أن هؤلاء الفلاحين سينقلبون الى ملاك في نهاية السنة الخامسة للخطة .

مشاريع الصناعة

اذا كانت الزراعة لاتزال الركن الاساسي في الاقتصاد السوري فان الصناعة قد أخذت طريقها في النمو والتقدم فازدادت نسبة مساهمتهافي الدخل القومي سنة بعد سنة . وأصبحت أداة فعالة لتنويع الانتاج وتأمين حاجات الاقليم من مختلف السلع للاستهلاك أو للتصدير .

ولقد خصص للصناعة في البرنامج الاستثماري ٥٠٩ ملايين ليرة أي ١٨,٧٪ من مجموع الموارد المتاحة للتنمية .

وقد وزعت الاستثمارات على مختلف المشاريع الصناعية لتحقيق الاهداف التالية :

أولا : استخدام الطاقات المعطلة .

ثانياً : تأمين حاجات الاقليم من السلع الصناعية سواء كانت للاستهلاك المباشر أو لمستلزمات الانتاج أو للبناء أو للتصدير .

ثالثاً : استثمار موارد الاقليم المكتشفة من النفط والمعادن والتنقيب والتحري عن المزيد منها .

رابعاً : تدارك الخبرة الفنية اللازمة .

وبتحقيق هذه الاهداف نكون قد أمنا للصناعة مجالا رحبا للنمو والتوسع خلال الخطة الخمسية الاولى ، ووضعنا ، اذا ما اقترنت التحريات الاضافية عن البترول والمعادن بالنجاح ، حجر الاساس لنهضة صناعية أكبر وأوسع في الخطة الخمسية التالية .

وفيما يلي بيان بأهم الاهداف الانتاجية الرئيسية في القطاع الصناعي:

نوع الصناعة	وحدة القياس	الانتاج في سنة الاساس	الانتاج في السنة الخامسة
الكهرباء	مليون كيلوات ساعي	٣٠٠	٧٠٠
النفط الخام	مليون طن	—	٢
السماد الآزوتي	ألف طن	—	١٢٠
السماد الفوسفاتي	ألف طن	—	٥٠
حمض الكبريتيك	ألف طن	—	٢٥
الصودا الكاوية	ألف طن	—	٧,٥٠
الاسمنت	ألف طن	٤٥٠	٧٠٠
السكر	ألف طن	٦١	٨٠
غزل القطن	ألف طن	١٠,٧	٢٥
غزل الصوف	طن	٣٢٢	٤٠٠
نسيج القطن والصوف	ألف طن	٢٢,٣	٣٠
الزيوت النباتية	ألف طن	٤٠	٥١

وتتضمن مشروعات الصناعة الواردة في البرنامج الاستثماري انشاء عشرة معامل لمختلف الصناعات الغذائية و ١٢ معملا لمختلف الصناعات الهندسية و ١٧ معملا لمختلف الصناعات الكيماوية أهمها معمل السماد الآزوتي ومعمل السماد الفوسفاتي ومعمل حمض الكبريتيك ومعمل الصودا الكاوية ومعمل الخزف والبورسلين وثلاثة معامل لسحب البلاستيك وتشكيله وحقنه .

وتتضمن مشروعات التعدين والبترول استثمار حقل (كراتشوك) والتنقيب أو الاستمرار في التنقيب عن البترول والغازات الطبيعية والحديد والفوسفات وما الى ذلك من معادن .

أما مشاريع الكهرباء فان من شأنها أن تزيد القدرة المركبة زيادة كبيرة لتأمين متطلبات الصناعة المتزايدة .

وفيما يلي بيان بأهم مشروعات الكهرباء :

	القدرة المركبة	
	في سنة الاساس	في السنة الخامسة
دمشق	٢٦٥٥٠ كيلووات	٨٦٥٥٠ كيلووات
حلب	٢٥٠٠٠ »	٥٠٠٠٠ »
حمص وحماه	٦١٠٠ »	٦٣٦٠٠ »
البلديات	٨٦٠٠ »	١٩٦٠٠ »
الشركات الصناعية	٥٥٠٠٠ »	٨٠٠٠٠ »

وقد وزعت الاستثمارات الملحوظة للصناعة والتعدين والكهرباء والبترول بين القطاعين العام والخاص على الوجه التالي :

القطاع العام ٢٤٠ مليون أي مايعادل ٤٧ ٪

القطاع الخاص ٢٦٩ مليون أي مايعادل ٥٣ ٪

وقد بني هذا التوزيع على أساس دراسة المشاريع التي تضمنتها الخطة وتقدير مايتلاءم منها مع طبيعة كل من القطاعين .

وهكذا ترك للقطاع الخاص ، تنفيذ المشاريع المتعلقة بالصناعات الغذائية والصناعات الهندسية والصناعات الكيماوية باستثناء معامل السماد ، وألقي على القطاع العام العبء الاكبر من مشاريع التعدين والتنقيب .

هذا وأن المشروعات الصناعية المختلفة التي أشرت اليها ستؤمن في نهاية الخطة العمل لنحو ٢٥٠٠٠ عامل اضافي بحيث يصبح عدد العمال في القطاع الصناعي ١٢٥٠٠٠ عامل .

مشاريع النقل والمواصلات

لقد وضعت خطة التنمية للسنوات الخمس الاولى في قطاع النقل والمواصلات على أساس تنسيق مشروعات هذا القطاع مع الحاجات الفعلية للاقليم ، وتوقيت هذه المشروعات على نحو يكفل الاستفادة التامة منها بحيث

يتم انجازها تدريجيا مع انجاز مشاريع الري والتوسع الزراعي والتنمية الصناعية .

وقد أصاب قطاع النقل والمواصلات من الاستثمارات المخصصة للخطة الخمسية الاولى مبلغ ٥٣٧ مليون ليرة تشكل نسبة ٢٠ ٪ من مجموع الاستثمارات ، منها ٣٨٧ مليون ليرة للقطاع العام و ١٥٠ مليون ليرة للقطاع الخاص .

وقد وزعت استثمارات القطاع العام على مشاريع النقل والمواصلات على الوجه التالي :

الطرق والجسور	٧٤	مليون	١٩ ٪
البريد والمواصلات			
السلكية واللاسلكية	٥٩	مليون	١٥ ٪
الاذاعة والتلفزيون	٨	مليون	٢ ٪
مرفأ طرطوس	٣٣	مليون	٨,٥ ٪
المطارات	٤٠	مليون	١٠,٥ ٪
السكك الحديدية	١٧٣	مليون	٤٥ ٪

أما مشاريع السكك الحديدية فقد تناولت متابعة تنفيذ الخط الحديدي الذي يصل بين اللاذقية فحلب فالقامشلي ، والذي سينتهي تنفيذه في الخطة الخمسية الثانية . وقد صمم هذا المشروع ليكون قادرا على نقل محصولات زراعية يتوقع أن تتزايد حتى تصل الى ١١٠٤ مليون طن كيلو متري في نهاية الخطة الخمسية الاولى ثم ترتفع الى ٢٠٠٠ مليون طن كيلومتري في نهاية الخطة الخمسية الثانية .

وسيؤمن هذا المشروع تخفيض اجور نقل الحاصلات الزراعية من المناطق الشمالية الشرقية في الاقليم من ٩ قروش سورية للطن الكيلومتري الى خمسة قروش سورية في السنوات الاولى من انشاء الخط الحديدي تنخفض الى ٣,٥٠ قرشا سوريا عندما يزداد حجم النقل الى ملياري طن كيلو متري .

وينتظر أن يبلغ الدخل السنوي لهذا الخط ١١ مليون ليرة حينما تكون حركة النقل مليار طن كيلومتري ، يرتفع الى ١٦ مليون ليرة عندما تتضاعف هذه الحركة كما هو مقدر في نهاية الخطة الخمسية الثانية .

ولا مشاحة في أن انشاء هذا الخط سيغير طرق التجارة العابرة في المنطقة .

وقد تناولت مشاريع السكك الحديدية أيضا تحسين الشبكة الحالية وتزويدها بالمعدات الحديثة بالاضافة الى اعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي .

أما مشاريع الطرق فقد تناولت :

ـ انشاء شبكة طرق مزفتة رئيسية وثانوية بطول ١٤٥٠ كيلو متراً تضاف الى الشبكات الحالية البالغ طولها ٤٠٠٠ كيلو متر .

ـ تقوية وتعريض أقسام من الطرق الرئيسية المزفتة على طول ١٢٠٠ كيلو متر لتتناسب مع حاجات النقل الحالية والمرتقبة .

وأما مشاريع الجسور (الكبارى) فقد تناولت انشاء جسرين على نهر الفرات وخمسة جسور على نهر الخابور .

وفي حقل المواصلات السلكية واللاسلكية لحظت الخطة زيادة ٤٤ ألف خط هاتفي آلي على الخطوط الحالية البالغ عددها ٥٤ ألف خط وكذلك ٥ آلاف خط نصف آلي ويدوي . كما لحظت الخطة تنفيذ مشاريع مختلفة لتنمية الاتصال اللاسلكي .

وقد تضمنت الخطة أيضا زيادة عدد مراكز البريد من ٦٠ مركزا الى ٨٨ مركزا وتجهيز عدد منها بأدوات البريد الميكانيكية والسيارات اللازمة لنقل البريد من القرى النائية واليها .

أما مرفأ طرطوس الذي صمم ليستوعب تجارة المنطقتين الوسطى والجنوبية من الاقليم فقد بدأ العمل فيه في نيسان الماضي وينتظر انجاز معظم منشآته في نهاية السنة الخامسة للخطة حيث يمكن وضعه موضع الاستثمار .

وقد تضمنت الخطة أيضا انشاء مطار جديد بدمشق ، صالح لاستقبال الطائرات التجارية الحديثة بعد أن حولت شركات الطيران العالمية خطوطها عن الاقليم لعدم توفر الشروط الفنية في مطاراته الحالية ، وسيجري بالاضافة الى ذلك توسيع وتحسين المطارات الرئيسية الاخرى .

هذا وان مشاريع النقل والمواصلات التي ذكرتها سيحقق تنفيذها زيادة الدخل في الخطة الخمسية الاولى بنحو ٦٥ مليون ليرة ، وسيؤمن تشغيل

نحو ٢٠٠٠٠ عامل خلال سنوات الخطة ، كما سيتيح العمل لعدد يقدربنحو ٢٥٠٠ عامل عند وضع هذه المشروعات موضع الاستثمار .

التربيـــة والتعليـــم

وفي قطاع التربية والتعليم لحظت الخطة استثمارات بلغ مجموعهـا ١٠٠ مليون ليرة سورية توزع على المشروعات الآتية كما يلي :

- مشروعات مراحل التعليم المختلفة ٣٦ مليون
- مشروعات الابنية التعليمية ٣٥ مليون
- مشروعات التعليم العالي ٩ مليون
- مشروعـات الجامعـات ٢٠ مليون

وقد بنيت مشروعات مراحل التعليم المختلفة على أساس التوسع في سائر مراحل التعليم ، ومنح التعليم الصناعي اهتماما خاصا لاعداد جيـل صناعي يخدم الحركة الصناعية والتجارية والعمرانية والانمائية .

وستحقق هذه المشروعات على اختلاف أنواعها خلال السنوات الخمس احداث ٣٥٠٤ شعب جديدة تعادل ٢٥٪ من مجموع الشعب الحالية ، كما انها تتيح زيادة عدد الطلاب بمقدار ١٣٢٠٠٠ طالب وطالبة أي مايقرب من ٣٣٪ من عدد الطلبة الحالي . ويقدر عدد المنتهين والخريجين من مراحـل التعليم المختلفة خلال الخطة بنحو ٣٨٩٠٠٠ طالب وطالبة .

كما يقدر عدد الطلاب الجدد الذين يقبلون في مختلف مراحل التعليم بنحو ٤٨٨٠٠٠ طالب وطالبة .

أما مشروعات المباني التعليمية فتتناول بناء :

- ٢٠٠٠ شعبة في التعليم الابتدائي
- و٤٠٠ شعبة في التعليم الاعدادي والثانوي
- و٥ مدارس لدور المعلمين والمعلمات
- و٢٠ مدرسة صناعية وفنية

وبالنسبة للتعليم العالي والجامعات، سيجري احداث معاهد فنية عالية لمساعدة الجامعات على تخريج الاخصائيين الفنيـين الذين يحتاج اليهـم الاقليم . وهذه المعاهد هي :

معهد زراعي عالي بدمشق
معهد تجاري عالي بحلب
معهد للفنون الجميلة بدمشق
معاهد صناعية في دمشق وحلب

وستحدث جامعة جديدة في مدينة حلب تضم كلية الهندسة الحالية ويضاف اليها كلية جديدة للزراعة .

وسيجري انفاق المبلغ المخصص لمشروعات الجامعات لانشاء الابنية الجامعية ومباني المدينة الجامعية علاوة على توفير التجهيزات التي تتطلبها جامعتا دمشق وحلب وخاصة كليات الهندسة والزراعة والعلوم .

المرافق العامة والاسكان والخدمات

قلنا ان الخطة منحت الاولية للمشاريع الانتاجية ، وانها مع ذلك لم تهمل مشاريع الخدمات التي تستوجبها الاهداف الاجتماعية البعيدة .

وقد خصص في الخطة الخمسية الاولى لقطاع الخدمات مبلغ ٣٧٧ مليون ليرة تشكل اذا ما أضيفت اليها الاستثمارات المخصصة للتربية والتعليم نسبة ٢١,٢٪ من مجموع الموارد المتاحة للتنمية .

وقد وزع هذا المبلغ بين المشروعات المختلفة وبين القطاعين العام والخاص على الوجه الآتي :

نوع الخدمة	عام	خاص	جملة
الخدمات الصحية	٤٦مليون	١٠ ملايين	٥٦مليون
المرافق العامة والسياحة	٣٢مليون	—	٣٢مليون
الاسكان	١٥مليون	٢٤٥مليون	٢٦٠مليون
الخدمات الاجتماعية	١٨مليون	—	١٨مليون
خدمات مختلفة	—	١١مليون	١١مليون
المجموع	**١١١مليون**	**٢٦٦مليون**	**٣٧٧مليون**

أما في حقل الخدمات الصحية ، فقد حددت أهداف الخطة بزيادة عدد الاطباء والممرضين والممرضات والقابلات ، وعدد الأسرة في المستشفيات على الوجه الآتي :

	العدد الحالي	العدد في السنة الخامسة
أطبـاء	١٠٠٠	١٥٠٠
ممرضون وممرضات	٥٠٠	١٠٠٠
قابـلات	٢٥٠	١٠٠٠
الأسرة	٢٩٣٠	٥٠٠٠

علما بأن نسبة عدد الاطباء الى عدد السكان وهي طبيب لـكل ٤٥٠٠ نسمة في الوقت الحاضر ستصبح في نهاية الخطة طبيب لكل ٣٤٠٠ نسمة بعد أخذ زيادة عدد السكان بعين الاعتبار . وان الزيادة في عدد الأسرة ، ستؤمن عن طريق انشاء مستشفيات جديدة وتوسيع بعض المستشفيات الحالية في الاقليم .

وبالاضافة الى ذلك سينشأ عدد من المصحات والمراكز الصحية وستحدث وحدات صحية سيارة لخدمة المناطق النائية، كما ستحدث مدارس للتمريض في كل من دمشق ودير الزور واللاذقية .

وفي حقل المرافق العامة استهدفت الخطة المضي في مشروعات تأمين مياه الشرب بحيث يزداد عدد المنتفعين منها في الاقليم من ٣٢٪ الى ٥٢٪

أما في حقل السياحة والاصطياف فقـد لحظت الخطة مشـروعات لتحسين مراكز السياحة والاصطياف الحالية لتشجيع حركة الاصطياف والسياحة داخل الاقليم والعمل على مضاعفة عدد السائحين الاجانب وبالتالي مضاعفة الدخل بالنقد الاجنبي الذي يأتي عن هذا الطريق .

أما مشروعات الخدمات الاجتماعية فقد تناولت تدريب عمال الصناعة والزراعة مهنيا لزيادة الانتاج وتأمين الكفاية الانتاجية وانشاء مستوصفات وصيدليات عمالية كما تناولت تقوية أجهزة الارشاد والتوجيه الاجتمـاعي والعناية بالاحداث والعاجزين وتحسين الصناعات الريفية وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية والزراعية والعمرانية للمواطنين في الريف .

وقد رمت الخطة بنوع خاص الى نشر العقيدة التعاونية وتعميم النظام التعاوني في مختلف أنواع النشاط الاقتصادي وبصورة خاصة في الحقل الزراعي حتى تؤتي قوانين الاصلاح الزراعي الثمرة المرجوة ولايقف عمل الجمعيات التعاونية عند حدود الانتاج بل يتعداها الى ميدان الاستهـلاك وتقديم الخدمات المختلفة .

الدخل وأهداف الانتاج

أيهـا السادة :

هذه هي باختصار وايجاز الخطوط الرئيسية للبرنامـج الاستثماري ومختلف المشاريع الواردة فيه . وعلينا الآن أن نستعرض الآثار التي يحدثها تنفيذ هذا البرنامج في الدخل وفي الاستهلاك الخاص للتنسيق بين أهداف الانتاج والاستهلاك الخاص .

ان تنفيذ البرنامج الاستثماري من شأنه زيادة الدخل القومي من ٢٤٠٠ مليون ليرة الى ٣٣٦٠ مليون ليرة أي بزيادة ٤٠٪ وبتنمية وسطية قدرها ٦,٩٪ سنويا . وتتطلب مضاعفة الدخل خلال عشر سنوات زيادة هـذه التنمية الى ٧,٤٪ في الخطة الخمسية الثانية . وهذا تطور طبيعي معقول .

وفيما يلي بيان بتوزيع الزيـادة المرتقبة في الدخل في نهاية الخطـة الخمسية بين مختلف القطاعات الاقتصادية :

القطـاع	الزيادة في الدخل	رقم الأساس	السنة الخامسة
الزراعة	٣١٠ مليون	٩٦٥ مليون	١٢٧٥ مليون
الصناعة	١٥٠ »	٢٧٥ »	٤٢٥ »
البناء والتشييد	١٠٩ »	١٠١ »	٢١٠ »
ايجارات السكن	٣٦ »	١٤١ »	١٧٧ »
مالي	١٨ »	٤٥ »	٦٣ »
حكومي	٦٣ »	١٧٩ »	٢٤٢ »
نقل ومواصلات	٦٥ »	١٤٤ »	٢٠٩ »
تجاري	١٤٦ »	٣٨٦ »	٥٣٢ »
خدمات	٦٣ »	١٦٤ »	٢٢٧ »

أما الفرد فسوف يزيد دخله من ٥٢٧ ليرة في سنة الاساس الى ٦٥٦ ليرة في السنة الخامسة أي بزيادة قدرها ٢٤,٥٠٪ وبمعدل وسطي قدره ٤,٥٪ شهريا بينما انفاق الفرد على وسطي الاستهلاك من ٣٧٩ ليرة الى ٤٥٣ ليرة في السنة أي بنسبة ١٩,٥٠ في السنة الخامسة وبمعدل وسطي قدره ٣,٥٠٪ سنويا . كل ذلك مع أخذ زيادة السكان بعين الاعتبار .

وعلى هذا فان الاستهلاك الخاص سيزداد من ١٧٢٥ مليون ليرة في سنة الاساس الى ٢٣٢٠ مليون ليرة في السنة الخامسة ، ولذلك فقد لحظت الخطة عند تحديد الاهداف الانتاجية تأمين السلع اللازمة والكافية لمواجهة الزيادة المرتقبة في الاستهلاك تجنبا لحدوث آثار تضخمية ضارة .

العمـــالة

أيهـا السادة :

يقدر عدد السكان الحالي في الاقليم بـ ٤ ٥٥٠ ٠٠٠ نسمة ، ويقدر عدد العمال بنحو ١ ٥٣٠ ٠٠٠ شخص وذلك على أساس السن والجنس والظروف الاجتماعية السائدة بعد استبعاد الارقام التقديرية للقوات المسلحة والطلبة ممن لايدخلون في القوة العاملة .

وان توزيع هذا المجموع بين مختلف القطاعات الاقتصادية وتطوره نتيجة لتنفيذ البرنامج الاستثماري هو كما يلي :

	عدد العمال الحالي	عدد العمال في السنة الخامسة	الزيادة
في الزراعة	٨٢٠ ألف	٨٩٥ ألف	٧٥ ألف
في الصناعة والتشييد	١١٠ آلاف	١٨٥ ألف	٧٥ ألف
في الخدمات	٦٠٠ ألف	٦٤٠ ألف	٤٠ ألف
المجموع	**١,٥٣٠ مليون**	**١,٧٣٠ مليون**	**١٩٠ ألف**

ويجب أن يلحظ ان تأثير البرنامج في العمالة لايقتصر على زيادة عمل العمال بنحو ١٩٠ ألف عامل ، بل انه سيؤمن في الوقت نفسه تشغيل اليد العاملة المتعطلة جزئيا أو كليا وخصوصا في القطاع الزراعي .

ولا شك ان ما اتخذ في الخطة من اجراءات كالسعي لتنويع الانتاج في القطاعات المختلفة والتوزيع الجغرافي لعمليات البناء والتشييد وللصناعات وتسهيل تنقل العمال بانشاء المساكن والمرافق العامة ونشر المدارس ومراكز التدريب الزراعية والصناعية والمستوصفات والمستشفيات والخدمات الاجتماعية والعمالية في أنحاء كثيرة من الاقليم : جميع هذه الاجراءات يجب أن ينظر اليها على أنها عناصر في برنامج موحد يسعى الى خلق وتأمين فرص جديدة للعمل وتهيئة السبيل لدخول العمال اليها .

وهكذا نجد أن خطة التنمية هدفت الى القضاء قضاء مبرما على البطالة الكلية أو الجزئية في الريف أو المدن الى جانب تشغيل الايدي العاملة المضافة سنويا نتيجة الزيادة في السكان .

أيها السادة :

هذا هو عرض سريع لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقليم السوري للسنوات الخمس المقبلة .

والجمهورية العربية المتحدة تقف اليوم في بداية الطريق لتنفيذ الخطة الخمسية الاولى ، وهذه الطريق طويلة وشاقة والعقبات التي تعترض السير عليها متعددة ومتنوعة ، والهدف جسيم ، والاجيال الصاعدة تنظر الى خطواتنا وتطلب منا المزيد .

واننا الى هدفنا واصلون باذن الله وعونه وبفضل تكاتفنا وتآزرنا وتصميمنا على بناء مستقبل زاهر لسعينا وعملنا حكومة وشعبا صفا واحدا متراصا تحت راية العروبة الخفاقة التي رفع لواءها زعيمنا ورئيسنا جمال عبد الناصر .

محتويات الكتاب

صفحة

من أقوال سيادة الرئيس جمال عبد الناصر ٣

التقديم ٥

الفصل الاول : البرنامج الاستثماري للسنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١ ..... ١١

أولا : الاعتبارات العامة ١٣

ثانياً : استثمارات خطة السنة الاولى ١٦

آ ـ التوزيع وفقا للقطاعات الاقتصادية ١٦

ب ـ توزيع الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص ١٩

ج ـ احتياجات البرنامج الاستثماري من القطع الاجنبي ٢٤

د ـ البرنامج التفصيلي للاستثمار (جدول رقم ٧) ٢٦

تفاصيل احتياجات بعض القطاعات من القطع الاجنبي (جدول رقم ٨) ٥١

الفصل الثاني : الموارد المالية المتاحة لتمويل خطة السنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١ ..... ٥٧

أولا ـ الموارد المالية المتاحة لتمويل القطاع العام ٥٩

آ ـ الفائض المتاح للتنمية في الموازنة العامة ٦٠

ب ـ فائض ايرادات صندوق الدين العام ٦٣

١ ـ استرداد القروض ٦٣

٢ ـ صافي العوائد والاستثمارات والفوائد من القروض ٦٧

٣ ـ الاقتراض الداخلي ٦٨

ج ـ فائض صناديق التأمين والمعاشات الحكومية ٦٩

د ـ فائض مؤسسة التأمينات الاجتماعية ٧٠

هـ ـ موارد مؤسسة أبنية التعليم ٧١

و ـ فائض موارد الاوقاف الاسلامية ٧٢

ز ـ فائض مؤسسات الاعمال الحكومية ٧٣

ح ـ الفائض المتاح لدى مؤسسة الاصلاح الزراعي ٧٧

ط ـ الموارد المتاحة للتنمية في البلديات ٧٨

صفحة

١ ـ الفائض المتاح للتنمية في موازنات البلديات ٧٨
٢ ـ بيع أراضي البلديات ٨٠
٣ ـ موارد صندوق البلديات ٨٠

ي ـ ايرادات أخرى ٨١
ك ـ الايرادات الاستثنائية ٨١
ل ـ مساهمة وقرض الاقليم الجنوبي ٨١
م ـ المعونات والقروض والتسهيلات الائتمانية الخارجيـة ٨١

ثانياً : الموارد المالية المتاحة لتمويل القطاع الخاص ٨١
أ ـ الموارد المتاحة لقطاع الاعمال المنظم ٨٢
ب ـ الموارد المتاحة لقطاع الاعمال غير المنظم ٨٢
ج ـ الموارد المتاحة في قطاع الزراعة والقطاع العائلي ٨٣

ثالثاً : اجمالي الموارد المتاحة والمدخرات ٨٣

الفصل الثالث : التوازن الاقتصادي العام ٨٧

أولا ـ تقدير الدخل القومي ٨٩
ثانياً ـ توازن المصادر والاستخدامات ٩١
ثالثاً ـ العمـالة ٩٣

المـلاحق :

ملحق رقم (١) : ملحق لخطة التنمية للسنة الاولى ٩٧

ملحق رقم (٢) : لائحة بمشروعات خطة التنمية للسنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١ ..... ١٠٣

أولا ـ قطاع الري واستصلاح الاراضي والكهرباء المائية ١٠٥
ثانياً ـ القطـاع الزراعي ١٠٩
ثالثاً ـ قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء والبترول ١١٣
رابعاً ـ قطاع النقل والمواصلات ١٢٨
خامساً ـ قطاع التعليم ١٣٥
سادساً ـ قطاع الصحـة ١٣٧
سابعاً ـ قطاع الخدمات الاجتماعية ١٣٨
ثامنـاً ـ قطاع المرافق العامة والبلديات والسياحة ١٤٠

صفحة

تاسعاً ـ قطاع الاسكان ١٤١

عاشراً ـ مشروعات القطاعات الاخرى ١٤١

ملحق رقم (٣) : أهداف مشروعات خطة التنمية للسنة الاولى ١٩٦٠/١٩٦١ ..... ١٤٣

أولا ـ قطاع الري واستصلاح الاراضي والكهرباء المائية ١٤٥

ثانياً ـ القطـاع الزراعي ١٥٣

ثالثاً ـ قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء والبترول ١٥٥

رابعاً ـ قطاع النقل والمواصلات ١٦١

خامساً ـ قطاع التعليم ١٧٠

سادساً ـ قطاع الصحـة ١٨٤

سابعاً ـ قطاع الخدمات الاجتماعيـة ١٨٥

ثامنـاً ـ قطاع المرافق العامة والبلديات والسياحة ١٩١

تاسعاً ـ قطاع الاسكان ١٩٣

ملحق رقم (٤) : البيان الذي ألقاه المهندس نور الدين كحالة نائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط المركزي عن خطة التنمية الاقتصادية في الاقليم السوري للسنوات الخمس ١٩٦٠/١٩٦١ ـ ١٩٦٤/١٩٦٥ ١٩٧

فهرس الجداول

جدول رقم		صفحة
(١)	توزيع الاستثمارات على القطاعات الرئيسية في خطة السنة الاولى	٧
(٢)	توزيع الدخل على القطاعات الرئيسية ومعدلات زيادته	٨
(٣)	الزيادات في العمالة وفي انتاجية العامل في كل قطاع	٩
	الفصل الاول	
(١)	توزيع استثمارات خطة السنة الاولى ١٩٦١/١٩٦٠ على القطاعات الاقتصادية مقارنا بالتوزيع في خطة السنوات الخمس الاولى	١٦
(٢)	تفاصيل استثمارات قطاع المرافق العامة والسياحة والبلديات خلال سنة ١٩٦١/١٩٦٠	١٧
(٣)	توزيع استثمارات القطاع الخاص والاستثمارات الواردة في الموازنات المختلفة للقطاع العام خلال السنة الاولى ١٩٦١/١٩٦٠	١٩
(٤)	التوزيع النسبي للاستثمارات بين القطاعين الخاص والعام وفقاً لاوجه النشاط خلال السنة الاولى ١٩٦١/١٩٦٠	٢٠
(٥)	توزيع الاستثمارات في القطاعين العام والخاص بين الصناعة والتعدين والكهرباء الحرارية والبترول (١٩٦١/١٩٦٠)	٢٢
(٦)	احتياجات القطاعات من القطع الاجنبي خلال السنة الاولى ١٩٦١/١٩٦٠	٢٥
(٧)	تفاصيل استثمارات القطاعات الاقتصادية بين القطاعين العام والخاص وعلى المشروعات المختلفة خلال السنة الاولى ١٩٦١/١٩٦٠	٢٧
(١/٧)	قطاع الري والكهرباء المائية واستصلاح الاراضي	٢٩
(٢/٧)	قطاع الزراعة	٣٠
(٣/٧)	قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء الحرارية والبترول	٣٤
(٤/٧)	قطاع النقل والمواصلات	٣٩
(٥/٧)	قطاع التعليم	٤٢
(٦/٧)	قطاع الصحة	٤٣
(٧/٧)	قطاع الخدمات الاجتماعية	٤٤
(٨/٧)	قطاع المرافق العامة والبلديات والسياحة	٤٦
(٩/٧)	قطاع الاسكان	٤٩
(١٠/٧)	القطاعات الاخرى	٥٠

جدول رقم		صفحة
(٨)	تفاصيل احتياجات بعض القطاعات من القطع الاجنبي	٥١
(١/٨)	قطاع الري والكهرباء المائية واستصلاح الاراضي	٥٣
(٢/٨)	قطاع الزراعة	٥٤
(٣/٨)	قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء الحرارية والبترول	٥٥
(٤/٨)	قطاع النقل والمواصلات	٥٦

الفصل الثاني

(١٠)	الموارد المالية المتاحة لتمويل استثمارات القطاع العام	٥٩
(١١)	الايرادات العامة للموازنة العامة	٦٠
(١٢)	النفقات غير الانمائية والنفقات الحتمية للهيئات الانمائية	٦١
(١٣)	القروض المستحقة السداد لصندوق الدين العام حتى بداية سنة ١٩٦٠	٦٤
(١٤)	الاقساط المستحقة الاداء لصندوق الدين العام خلال ١٩٦٠/١٩٦١	٦٥
(١٥)	المتأخرات المستحقة لصندوق الدين العام حتى بداية سنة ١٩٦٠	٦٦
(١٦)	صافي موارد صندوق الدين العام من العوائد والاستثمارات والفوائد خلال ١٩٦٠/١٩٦١	٦٨
(١٧)	مجموع موارد صندوق الدين العام خلال سنة ١٩٦٠/١٩٦١	٦٩
(١٨)	الفائض لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية حتى نهاية ١٩٦٠/١٩٦١	٧٠
(١٩)	الموارد المتولدة لدى مؤسسة أبنية التعليم حتى نهاية ١٩٦٠/١٩٦١	٧١
(٢٠)	موارد الاوقاف الاسلامية خلال السنوات الثلاث ١٩٥٧/١٩٥٩	٧٢
(٢١)	توزيع الانفاق الرأسمالي للاوقاف الاسلامية خلال السنوات ١٩٥٧/١٩٥٩	٧٣
(٢٢)	فائض مؤسسات الاعمال الحكومية خلال السنة المالية ١٩٦٠/١٩٦١	٧٦
(٢٣)	الفائض المتاح لدى مؤسسة الاصلاح الزراعي خلال عام ١٩٦٠/١٩٦١	٧٨
(٢٤)	الايرادات العادية للبلديات خلال ١٩٦٠/١٩٦١	٧٩
(٢٥)	النفقات غير الانمائية والنفقات الحتمية الانمائية للبلديات خلال سنة ١٩٦٠/١٩٦١	٧٩
(٢٦)	الموارد المتاحة للتنمية في البلديات خلال السنة المالية ١٩٦٠/١٩٦١	٨٠
(٢٧)	العلاقة بين المدخرات المتولدة في القطاعات المختلفة والموارد المتاحة لكل منها	٨٥
(٢٨)	الدخل القومي في كل من سنة الاساس والسنة الاولى	٩٠
(١/٢٨)	توزيع السكان على المحافظات في تعداد ايلول ١٩٦٠	٩٤
(٢٩)	عدد السكان وتوزيع القوة العاملة في سنة الاساس وفي السنة الاولى	٩٥
(٣٠)	الانتاجية المتوسطة للعامل في سنة الاساس والسنة الاولى في كل من القطاعات الرئيسية	٩٦

جدول رقم		صفحة
(٣١)	الارقام الاجمالية الاساسية لخطة السنة الاولى	٩٦
	الملاحق	
(٣٢)	بعض الاستثمارات الاضافية خلال ١٩٦٠/١٩٦١	٩٩
(٣٣)	تفاصيل المشروعات الملحوظة في الاستثمارات الاضافية خلال سنة ١٩٦٠/١٩٦١	١٠١
(٣٤)	تفاصيل مشروعات كهرباء البلديات وشركات الامتياز	١٢٤
(٣٥)	الزيادات في انتاج أهم الصناعات	١٥٧
(٣٦)	الاستطاعة التأسيسية لمعامل توليد الكهرباء في سنة الاساس	١٥٨
(٣٧)	الاضافات الى القدرة الكهربائية	١٦٠
(٣٨)	تطور عدد الجسور على أهم أنهر الاقليم خلال الخطة الخمسية مقارنا بالوضع الراهن	١٦٣
(٣٩)	عدد الهواتف الحالية واللازمة في أهم المدن	١٦٤
(٤٠)	نسبة الايراد الى رأس المال في مشاريع المواصلات السلكية واللاسلكية	١٦٦
(٤١)	الاهداف الانتاجية في قطاع النقل والمواصلات	١٦٨
(٤٢)	توزيع الشعب المدرسية في السنة الاولى مقارنا بسنة الاساس	١٧١
(٤٣)	الزيادة في عدد الطلاب في السنة الاولى مقارنة بسنة الاساس	١٧٢
(٤٤)	عدد المنتهين والخريجين في السنة الاولى مقارنا بسنة الاساس	١٧٣
(٤٥)	عدد المقبولين الجدد في السنة الاولى مقارنا بسنة الاساس	١٧٤
(٤٦)	عدد الطلبة في المراحل التعليمية المختلفة في السنة الاولى وسنة الاساس	١٧٥
(٤٧)	توزيع عدد المقبولين الجدد في الجامعات	١٧٧
(٤٨)	توزيع بعثات التخصص العالي على الجامعات الخارجية	١٧٨
(٤٩)	توزيع بعثات التخصص العالي حسب الهيئات الموفدة	١٧٨
(٥٠)	توزيع منح الاقليم الجنوبي حسب الهيئات المستفيدة	١٧٩
(٥١)	توزيع شعب المدارس المملوكة للدولة والمستأجرة	١٨٠
(٥٢)	توزيع برنامج الابنية المدرسية للمرحلة الابتدائية على المحافظات	١٨١
(٥٣)	توزيع برنامج الابنية المدرسية للمرحلة الاعدادية والثانوية العامة ودور المعلمين على المحافظات	١٨٢
(٥٤)	توزيع برنامج الابنية المدرسية للمرحلة الصناعية على المحافظات	١٨٣
(٥٥)	توزيع المراكز الثقافية على المحافظات	١٨٩
(٥٦)	توزيع الوحدات السكنية على القطاعين العام والخاص	١٩٣
(٥٧)	توزيع المساكن الشعبية على المدن والاقضية	١٩٤
(٥٨)	توزيع مساكن الاصلاح الزراعية على القرى	١٩٤
(٥٩)	توزيع الوحدات السكنية للقطاع الخاص على المحافظات	١٩٥

LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library
32101 072239435